الاثنين 25 تموز 2022
العدد 4686 السنة السادسة عشرة
Lundi 25 Juillet 2022 nº 4686 16ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

تصحيح الأرباح
على حساب الأجور

● ماهر سلامة
لا حلّ بلا الأجر الاجتماعيّ

● علي عواد
«تيك توك» ضحيّة بعد «هواوي»؟

مقاتلو الحرب الناعمة

المانحون للدولة المفلسة: الأمر لنا

ملايين الدولارات بين ما تتلقاه الـNGOs وما تنفقه [4]

هل تعلن بكركي أنها فوق القانون؟ [2]

بطل غير متوّج

[13 ـ 12]

خسر منتخب لبنان المباراة النهائية بفارق نقطتين (75 ـ 73) (أ ف ب)

قضية اليوم

هل تعلن بكركي أنها فوق القانون؟

هي بكركي نفسها التي قادت إبان أزمة انفجار مرفأ بيروت حملة إعلامية سياسية وطائفية ضد أي اعتراض على قاضي التحقيق طارق بيطار وسلفه فادي صوان التي تهاجم اليوم القضاء وترميه، في حملة إعلامية وسياسية وطائفية أيضاً، باتهامات بالتسييس، مطالبة مرة بإقالة القاضي فادي عقيقي، ومرة أخرى بوضع رجال الدين فوق القانون وكأنهم من غير طينة البشر، متعامية عن القضية الأساس، وهي أن دخول المطران موسى الحاج إلى الأراضي الفلسطينية، بعيداً عن تسمية فلسطين المحتلة بغير اسمها (الأراضي المقدسة) في تعمية لغوية، هو شكل من أشكال التطبيع مع العدو لا يمكن تبريره، ويجب أن يخضع من يقوم به للمحاكمة أياً يكن زيّه الديني أو موقعه السياسي أو الروحي. ناهيك عن أن المطران المذكور نقل أموالاً مرات عدة من عملاء للعدو فارّين إلى عائلاتهم في لبنان، وإلى عملاء جدد تجري متابعتهم من قبل الأجهزة اللبنانية المختصة. أما إذا كان الحاج بريئاً فلماذا لا يخضع للتحقيق وفق المنطق نفسه الذي استخدمته بعض القوى السياسية المتلطية بعباءة البطريرك مطالبة بمثول نواب ووزراء سابقين ورؤساء أجهزة أمنية في ملف المرفأ. وإلا فإن ما يريده من يتهمون غيرهم بإقامة «دولة داخل الدولة» إنما هو إقامة «دولة فوق الدولة». لذلك، فإن المطلوب فوراً، وفق مراجع رسمية عليا، أن يبقى القضاء متماسكاً وأن يتخذ التدابير اللازمة من ضمن سلطته.

أما معالجة المسألة على «الطريقة اللبنانية»، أي وفق «اجتهاد» صوّان سابقاً باعتبار القضاء العسكري غير صالح للحكم في هذه القضية، فقد «بات متعذراً حتى لا ننتقل من «قضاء المرفأ» و«قضاء رياض سلامة» إلى «قضاء بكركي». وهو ربما ما يفسّر تصعيد البطريرك الراعي أمس لهجته، مستقوياً بـ«الحشود» الشعبية في الديمان، بالتأكيد أن المطران الحاج سيواصل جمع «المساعدات» وأن توقيفه على الحدود «ممنوع»، داعياً إلى ردّ الأموال والأدوية التي صودرت معه!

(الأخبار)

نحو التوسع في التحقيق في ممتلكات المطران موسى

عبدالله قمح

مستقوياً بـ«الحشود» الشعبية التي حضرت إلى الديمان أمس، رفع البطريرك الماروني بشارة الراعي سقف التحدّي بإعلانه خلالها أن المطران موسى الحاج سيواصل العمل على جمع المساعدات، وعلى الدولة رد الأموال المشبوهة والأدوية التي صودرت في حوزته. وأدرج الراعي مطلباً جديداً يتصل بتأمين حرية تنقل المطران الحاج من الأراضي المحتلة وإليها من دون توقيفه (أو تفتيشه)، متجاوزاً القرار رقم 28 / أ ع ص / تاريخ 29 نيسان 2006

> **تريد بكركي استثناء المطران من آلية التفتيش التي يخضع لها كل العابرين بالناقورة**

الصادر عن المديرية العامة للأمن العام كـ«مذكرة خدمة»، والذي تضمن تنظيم العمل في مركز الناقورة الحدودي، وآلية التفتيش التي يخضع لها كل الداخلين والخارجين من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء كانوا عسكريين في قوات الطوارئ الدولية أو مدنيين يعملون لمصلحتها أو غير ذلك.

رفع الراعي لسقفه يعني، عملياً، سقوط المساعي التي انطلقت في أعقاب توقيف الحاج عند معبر الناقورة لـ «حصر مهمته بالرعوية والكف عن نقل الأموال من الأراضي المحتلة». فيما لا يزال الملف يُراوح مكانه في انتظار انتهاء النقاش «الماراثوني» لدى المحكمة العسكرية في شأن تحديد صلاحيتها في مسألة استدعاء المطران. ولوحظ أن القضاة يمررون كرة الاستدعاء لبعضهم من دون أي حسم حتى الآن. مصادر على صلة بالتحقيق، جزمت، بناء على المعطيات المتوافرة لديها، أن استدعاء المطران الحاج «ليس من الواضح حصوله»، بسبب المظلة السياسية/الدينية التي يتمتع بها، مؤكدة استدعاءه في المرة الأولى من دون أن يحضر. ولم تستبعد أن تكون لرفض الامتثال صلة بما بيّنته التحقيقات لجهة فرضية توفّر استفادة مادية لقاء نقل الأموال ربطاً بالموجودات التي ثَبُتَ حيازتها من قبل المطران، فيما يبدو أن أحد الأجهزة الأمنية في صدد التوسع في التحقيقات لتشمل التدقيق في ممتلكات المطران.

وفي شأن متصل، علمت «الأخبار» أن التحقيق في القضية محصور بالمديرية العامة للأمن العام بناءً على الإشارة القضائية الصادرة عن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بالإنابة فادي عقيقي، علماً أن النيابة العامة العسكرية لا تزال تنتظر ختم التحقيق ليتسنى لها اتخاذ المقتضى القانوني، على الرغم من وضوح مواد القانون في ما له صلة بتحديد طبيعة الجرم الذي يشمل نقل أموال وبضائع (أدوية) من دولة مُعادية.

(أ ف ب)

الراعي وقع في الفخ؟

رلى إبراهيم

مرة أخرى، أوقع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع البطريركية المارونية في شرك أجندته السياسية التي لا تتواءم مع تعاظم نفوذ أي طرف ماروني - حتى لو كان صرح بكركي - على حساب معراب. هكذا، ساهم القواتيون في الأيام القليلة الماضية في تأجيج قضية المطران موسى الحاج في الإعلام وعلى وسائل التواصل، وقادوا حملة «الحجّ» إلى بكركي لدعم مواقف البطريرك بشارة الراعي. لكن ما إن دقّت أجراس الكنائس صباح أمس، حتى صمّ جعجع آذنيه، وجلس يتفرّج على الراعي يلقي عظته بحضور قلة قليلة لا تتعدّى العشرات في ساحة الصرح. واكتفى بإرسال بعض النواب كرفع عتب. جعجع وغيره من القوى السياسية التي تدور في فلك 14 آذار، ممن رفعوا سقف مواقفهم الأسبوع الماضي دعماً للراعي وتأكيداً على استهدافه شخصياً عبر إخراج قضية المطران من سياقها، تعمّدوا رفع منسوب الحماسة الكنسية والشعبية ونشر شعارات الوقوف مع بكركي ضد «التطفيان والهيمنة ومحاولة إسكات الصوت المسيحي». على هذا الأساس، نُظّمت أمس مسيرة حجّ شعبي إلى الديمان، بعد دعوات تبيّن أنها وهمية ولم تؤدّ سوى إلى إضعاف موقع البطريرك وإظهاره وحيداً من دون أي سند سياسي جدّي. وهذه ليست المرة الأولى يدفع فيها جعجع وغيره من القوى البطريرك إلى تبني تنظيم نشاط شعبي ويخذلونه بعدم الحشد له. مشهد أمس تكرّر، إذ سبقه مشهد مماثل في 27 شباط 2021 عندما قادت القوات والكتائب «لقاء سيدة الجبل» وحركة الاستقلال وآخرون تظاهرة شعبية إلى بكركي دعماً لدعوات الراعي إلى الحياد وعقد مؤتمر دولي خاص بلبنان برعاية الأمم المتحدة، فانتهى التحرك بحشد هزيل أسقط كل طموحات البطريرك.

من جهته، كرّر الراعي في عظته أمس الكلام الذي نقله عنه زواره طوال الأسبوع الماضي حول اعتباره مسألة توقيف الحاج على معبر الناقورة، ولو لعدة ساعات للتحقيق معه حول مصدر الأموال التي يحملها ووجهتها، «إهانة للبطريركية المارونية، ولي شخصياً». وقال: «إذا كان هناك من قانون يمنع جلب المساعدات الإنسانيّة، فليبرزوه لنا (...) من غير المقبول أن يخضع أسقف لتوقيف وتفتيش ومساءلة، من دون الرجوع إلى مرجعيّته الرؤحيّة أي البطريركية، وفي هذا إساءة إلى البطريركية المارونية وتعدّ على لبنان، من مختلف الطوائف». وتوجّه الراعي إلى من يسيئون إلى لبنان: «كفّوا عن قولكم إن المساعدات تأتي من العملاء، وابحثوا عن العملاء في مكان آخر فأنتم تعلمون أين هم ومَن هم». ووجد البطريرك في المناسبة فرصة لإعادة إحياء شعارات «الحياد الإيجابي الناشط» و«عقد مؤتمر دولي خاص بلبنان لبتّ المسائل المسماة خلافية ويعجز اللبنانيون عن حلها». ففي نظر الراعي، التطبيع وتلقّي أموال من العملاء باتا مسألة خلافية تفرض على المجتمع الدولي المنحاز إلى العدو الإسرائيلي والمدافع عن جرائمه الإنسانية وكل انتهاكاته، إيجاد حلّ لها. وسؤال المطران الآتي من الأراضي المحتلة عن مصدر الأموال التي في حوزته ووجهتها غير مسموح، بل تقابله حملة طائفية ممنهجة هدفها تسخيف موضوع التطبيع والحديث عن ضرورة إرساء السلام بين كل شعوب العالم. من هذا المنطلق تابع الراعي كلامه مشدّداً على أنه «إن الأوان لتغيير هذا الواقع المليء بالكآبة ولا يُبنى لبنان ولا ينمو ولا يتوحّد بهذا النهج المنحرف عن قيم شعبه وتاريخه».

لم يعد الأمر يتعلّق بتداعيات رسم خطّ أحمر حول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، لمنع المسّ به رغم سرقته أموال الشعب اللبناني والملاحقات الصادرة في حقه دولياً ومحلياً، بل تطوّر ليشمل اليوم استخدام موقع ديني لمنع التحقيق في قضية تتعلّق بالتطبيع. وهي سابقة خطيرة تؤسّس لرسم حمايات طائفية مماثلة تحت عنوان «قدسية مهامّ رجال الدين»، والتي قد تُرتكب تحتها مخالفات قانونية كثيرة. إلا أن الأخطر من ذلك كله هو الإطاحة نهائياً بدور القضاء، من قبل من يكلّون عن الصراخ بضرورة تحقيق استقلالية القضاء وجعله فوق كل اعتبار وعدم التدخل في عمله. فيما يطالبون اليوم بمحاسبة قاض وإزاحته لأنه لم يقم إلّا بأدنى واجبات عمله عند مخالفة أيّ مواطن للقانون، سواء أكان مدنياً أم شيخاً أم مطراناً.

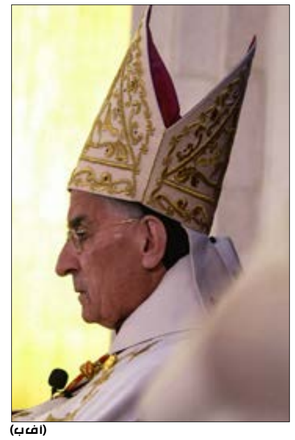

(أ ف ب)

مقالة

فجور الأسبوع الفائت: وقائع عمالة حيّة

نجيب نصرالله

ما كانت الأحداث يوماً إلا مترابطة وذات صلة. كانت دوماً كذلك، ولا تملك غير أن تبقى. وكل «قراءة» مغايرة لا تنمّ إلا عن جهل أو عن تواطؤ أو عن الاثنين معاً. وعليه، فإن لكل حدث سياقه الذي يربطه بما سبق أو سيلي. فالأحداث، ورغماً عن الرغبات أو الأماني، تجرّ بعضها بعضاً.

في المشهد اللبناني المأزوم بفعل الحصار الأميركي - الإسرائيلي الضاغط، والمعطوف على أزمتي النظام والكيان المتفاقمة يوماً بعد آخر، تتعدد الألاعيب ولا يتغير اللاعبون. وإن تغيروا فإن هدف اللعبة لا يتغيّر. والهدف «المقدّس»، وباختصار شديد، هو هو: فتح البلد أمام العدو، و«تحريره» من عناصر القوة وأسباب المنعة وغيرها من عناوين العزّة التي صنعتها المقاومة وشعبها العابر للصغائر والضغائن.

الفجور السياسي اللبناني الذي لم ينقطع، والذي يتصدّر مشهده المتجدّد اليوم، البطريرك بشارة الراعي، أبعد بكثير من أموال إسرائيلية مهرّبة. الفجور السياسي هذا، الذي طبع نهايات الأسبوع الماضي، يأتي كاستكمال للفجور الاقتصادي المستمر والذي نال من مدّخرات الناس وجنى أعمارهم، ويندرج في سياق واضح المعالم، مكشوف الأهداف والمرامي. وهدفه الأول، وبمعزل عما يقال أو يدور في خلد القائمين به، أو نيّات المحرّكين له، يصبّ، ومن دون أدنى لبس، في المصلحة المعادية للبنان.

ففي لحظة الهلع الإسرائيلي المقيم، والذي عاد واشتعل بعد الخطاب الأخير لسيّد المقاومة اللبنانية حسن نصرالله، وجدت إسرائيل نفسها، ومن خلفها راعيها الأميركي، في ورطة حقيقية. فلا هي بقادرة على الاستمرار في لعبة حرق الوقت وإلهاء اللبنانيين بلعبة «الخطوط» السمجة، وفي الوقت نفسه، فإنها عاجزة عن ردّ التحدي وخوض الحرب لسبب واضح وجلي، هو معرفتها بالمخاطر الوجودية التي قد تنجم عنها، خصوصاً إذا ما ذهبت، وهي لا بد ستذهب، بالاتجاهات التي تعد لها المقاومة لجهة توسيع رقعتها وشمولها لبقية أطراف «المحور» الممتد من فلسطين إلى اليمن مروراً بسوريا والعراق... وحتى إيران. فجدّية التهديدات التي أطلقها السيّد نصرالله في الدفاع عن حقوق لبنان، واستعداد المقاومة لكل الاحتمالات بما فيها الحرب، تركت أثراً مزلزلاً في إسرائيل، عبّر عنه الصمت الرسمي المطبق، وبدء الحديث، في واشنطن وتل أبيب، عن الشروع في العمل على استنباط مخارج سياسية لأزمة الترسيم.

أهمية الخطاب الذي يمكن المجازفة والقول إنه شكّل قفزة كبيرة تمهد لكسر الحصار المضروب على لبنان، وتقويض مرتكزاته، أربكت الكيان الإسرائيلي وسيّده الأميركي أيما إرباك. فمعادلة «الغاز مقابل الغاز» الاستراتيجية، والتي كانت أساس الخطاب، لن تتأخر نتائجها في الظهور سواء بالحرب أم بالسياسة، وهو ما يضع لبنان في موقع مغاير لكل التمنيات الأميركية والإسرائيلية التي راهنت على الحصار والفوضى للنيل من المقاومة. وثمة أهمية إضافية لا تقل عن الأولى وهي أن الخطاب جاء في لحظة دولية وإقليمية سمتها التغيير العميق في موازين القوى الدولية، وبدء تشقّق، بل وقرب انهيار الترسيمات التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية وهي، بالنسبة للمقاومة، لحظة أكثر من مؤاتية، خصوصاً مع ضيق هامش المناورة الإسرائيلي الذي فاقمه حسم تموضعها المادي إلى جانب الغرب في حربه الوحشية على روسيا. أما محلياً فإن أثر الخطاب كان واضحاً في أنه كشف أدوار بعض اللبنانيين الذين توزعوا بين من حاول اللجوء إلى التهويل على لبنان وبين من مارس المزايدة والتصعيد اللفظيين لمحاولة تحقيق هدف من اثنين، إما إحراج المقاومة وتكبيل يديها، أو حتى إلى دفعها إلى التهور. لكن يبقى أن الأهم من كل ما سبق أن الخطاب وضع حداً نهائياً للمناورات والألاعيب التي هدفت إلى تمرير مخطط الاستيلاء على الثروة البحرية، وأنهى عبثاً لبنانياً مشبوهاً وتافهاً كاد أن يطيح بالحقوق اللبنانية، وأظهر أهمية المقاومة وفعالية دورها الحاسم في استنقاذ الحقوق وردع العدو وتكبيله. في هذا السياق المتغير دولياً، والقلق إقليمياً، واشتداد وعمق المأزق الإسرائيلي يمكن فهم وقراءة السياق الدولي والإقليمي الراعي للفجور الوقح والمتجدد الذي طغى على المشهد اللبناني نهايات الأسبوع الماضي، وهدف إلى إرباك المقاومة اللبنانية وإطالة أمد الحصار السياسي والاقتصادي الأميركي المفروض على البلد، وربما أيضاً بما يخدم الحرب الغربية على روسيا وعلى غيرها من قوى العالم والإقليم دفاعاً عن هيمنة مديدة على العالم باتت مهددة بالتهاوي الوشيك والعظيم.

لكن مشكلة هذه المحاولة الجديدة أن العاجز لا يملك غير أن يستعين بالفاشل. وهذا العاجز، وهو هنا العدو، إنما يعاود الرهان على أدواته الصدئة إياها التي ثبت أن لا قيمة فعلية لها غير الزعيق تارة بالحياد وطوراً بالدفاع المباشر عن العملاء، وهو مضمون وجوهر ما قيل في بكركي يوم أمس.

إن العدو العاجز عن كسر الطوق السياسي والعسكري المحكم الذي فرضته كلمات خطاب نصرالله، والذي بات أمام معادلة الغاز بالغاز ربما يراهن، اليوم، على «العون» الداخلي اللبناني. الاستثمار الرخيص والمشبوه لمسألة ضبط أموال إسرائيلية مهربة، والفجور المأجور الذي يطبعه، هو الاختراق الجديد الذي يراد منه الرد على عناصر القوة اللبنانية، والتغطية على حقيقة عجز العدو وفشله في حرب الحصار المضروب على لبنان، كما أنه جزء من المأمورية الأميركية للتابعين والأذناب.

يمكن اختصار الصورة بأن هناك غباراً ينبغي تبديده، وزعيقاً ينبغي إسكاته بالأدلة الوطنية وهي كثيرة وكثيرة جداً.

لقد آن للفجور المأجور أن يتوقف. وليعلم أصحابه أو الزاعقين به أنه لن يقدم ولن يؤخر، ولن يساعد في استعادة ماضٍ لبناني مسؤول عن معاناة اللبنانيين. ثم آن من سارع إلى حماية رياض سلامة، بما يمثل ومن يمثل، ومنع ويمنع ملاحقته، غير مؤهل لإبداء الرأي في أصغر المسائل فكيف بمسألة حماية البلد وصون حقوقه.

سيبقى العميل عميلاً. ولن تنجح أردية العالم السوداء ولا عمائمه في التغطية على وضاعة مرتكبي العمالة وقذارة نفوسهم. بل أن أي محاولة للتغطية عليها أو لتبريرها هي شراكة موصوفة في الجرم لن يسمح لمرتكبيه بالإفلات مما ينتظرهم من المحاسبة اللائقة، التي بات من الواجب ألا تتأخر.

60 مليون دولار من حكومة العدو للعملاء

يحيى دبوق

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، إقرار وزارته عطاءات مالية لأفراد جيش لبنان الجنوبي (ميليشيات عملاء إسرائيل - جيش أنطوان لحد)، تصل بمجملها إلى ما يزيد على 60 مليون دولار، خُصّصت لـ 400 عنصر من العملاء كانوا قد فروا إلى الأراضي المحتلة إبان التحرير عام 2000.

والمنحة المالية موجهة لعناصر من العملاء، من رتب متدنية لم يتلقوا منحاً مالية من العدو حتى الآن، على نقيض من الرتب القيادية التي تلقتها تباعاً، علماً أنه مر 22 عاماً على فرارهم من لبنان، والتحاق معظمهم بوظائف عسكرية وأمنية في الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى، على اختلافها.

وقال غانتس تعليقاً على القرار: «هذه عدالة تاريخية نقوم بها لمن قاتلوا معنا جنباً إلى جنب». وأضاف: «بصفتي شخصاً أغلق البوابة لدى مغادرة لبنان منذ أكثر من 20 عاماً، أشعر بفخر كبير لإغلاق هذه المسألة أيضاً مع أولئك الذين حاربوا بجانبي وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي». فيما علّق رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، على القرار بـ«أننا نكن احتراماً والتزاماً كبيرين تجاه إخواننا في السلاح من جنود جيش لبنان الجنوبي الذين قاتلوا إلى جانبنا لسنوات طويلة وخاطروا بحياتهم. ونعتز بإسهامهم في إنجازات القتال في جنوب لبنان».

وقال وزير المالية أفيغدور ليبرمان: «سنتذكر إلى الأبد القتال المشترك لمقاتلي جيش لبنان الجنوبي، جنباً إلى جنب وكتفاً إلى كتف، مع مقاتلي الجيش الإسرائيلي». ورأى نائب وزير الأمن، عضو الكنيست عن حزب «أزرق أبيض» ألون سوستر، «أننا اليوم أنصفنا زملاءنا من جنود جيش لبنان الجنوبي الذين وقفوا إلى جانبنا في مواجهة أعداء مشتركين».

ووفقاً لتقارير عبرية (القناة 14)، يعتبر الجيش الإسرائيلي أن «من المهم توفير ظروف مناسبة لأولئك الذين ساعدونا وقيّدوا مصيرهم في إسرائيل، حيث يعتزّ الجيش الإسرائيلي بعمل مقاتلي جيش لبنان الجنوبي، وسيواصل العمل للحفاظ على العلاقة معهم».

يشار إلى ان قرار المنح المالية للعملاء الذي ينفّذ تدريجياً، صدر في 27 حزيران الماضي قبل نحو ثلاثة أسابيع من التحقيق في معبر الناقورة مع المطران موسى الحاج الذي كان في حوزته نحو نصف مليون دولار.

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

«القطاع الثالث»: استعمرونا

رند وهبة

يشهد لبنان موجة هجومية من المنظمات غير الحكومية على الدولة اللبنانية بحجة الفساد، مع تصوير هذه المنظمات المنضوية تحت ما بات يُسمى بـ«القطاع الثالث» بأنها «محلية» وتدافع عن مصالح المواطن اللبناني وحقوقه. إشكاليات استبدال دور الدولة بهذا القطاع متعدّدة الطبقات خصوصاً في ما يتعلق بالمنظمات ذات الارتباطات الدولية في الدول النامية.

أولاً، هذا القطاع لا يتمتع بالشفافية تجاه «المستفيدين»، وهو معنيّ بإظهارها للمموّلين حصراً. ثانياً، أولويات هذا القطاع وأدبياته مستوردة ويتم إسقاطها على المجتمع المستهدَف من الخارج. ثالثاً، هذا القطاع يتملّص من الخضوع للقضاء والمحاسبة القانونية والخضوع للقوانين المحلية. كل هذه الإشكاليات تتعلق بالممارسة. لكن، إذا نظرنا إلى أدبيات من صاغ هذا المفهوم نجد أن إشكاليات هذا القطاع متأصّلة.

القطاع الأول هو القطاع العام والقطاع الثاني هو القطاع الخاص. أما «القطاع الثالث» فهو مفهوم ضبابي ومتنوّع بحسب الدول. والواقع أن هذا القطاع (منظمات أهلية ونقابية ودينية ونوادٍ ومنتديات على مختلف أشكالها وأهدافها) لطالما كان - نظرياً - موجوداً بشكل أو بآخر في مختلف المجتمعات حول العالم. إلا أنه اليوم يُراوح من قطاع يحثّ ويضغط على القطاع العام لتعديل سياساته في الدول الأسكندنافية، إلى قطاع يستبدل دور القطاع العام في بريطانيا، إلى قطاع نقابي وحزبي في دول كفرنسا وألمانيا، إلى قطاع ظهر ليخفّف من حدة الصدمة الاجتماعية لعصر ما بعد الصناعة في أميركا بحسب الباحثة كاثرين الكساندر. وبالفعل، تزامن صعود المفهوم مع صعود النظرية الجديدة في الإدارة العامة بداية الثمانينيات والتي تبنّت مبادئ السوق في إدارة موارد الدولة وواجباتها في أميركا. أما على الصعيد الدولي، فقد تزامن صعود هذا المفهوم مع وصفة إجماع واشنطن «Washington Consensus» ذات النقاط العشر لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية، والتي فرضتها مؤسسات كصندوق النقد والبنك الدولي ودشّنت عهد العولمة النيوليبرالية.

أول من رفع لافتة «القطاع الثالث»، في نهاية سبعينيات القرن الماضي، هو أحد منظّري النظام العالمي الجديد وأحد منظّري السياسة الخارجية الأميركية أميتاي إيتزيوني، وهو صهيوني المولد وأميركي الجنسية، عمل في مؤسسات مثل معهد بروكينغز وجامعة هارفارد، وكان مستشاراً رئاسياً عندما صاغ هذا المفهوم (1979 - 1980). يرى إيتزيوني أن القطاع الثالث أكثر فعّالية لخاصيته الطوعية، إذ يشعر المنخرطون فيه بأنهم يصنعون القرارات بالتوافق. وتقوم نظريته على دعم هذا القطاع كأداة هيمنة أميركية، إذ يشدّد في كتابه «من الإمبراطورية إلى المجتمع» (2015) على ضرورة إنشاء حكم عالمي بقيادة أميركا، ونظراً إلى تعذّر إنشاء حكومة بالمفهوم التقليدي، فإن البديل هو إنشاء ثلاثة أجسام فائقة الدولية. الأول معنيّ بالأمن ويلعب دور شرطي العالم. الثاني معنيّ بالتهديدات النووية خصوصاً تلك المتعلقة بالدول «المارقة»، والثالث هو المجتمع المكوَّن من منظمات إنسانية وحقوقية. ويرى أن الأخير هو السبيل الوحيد لجلب العالم طواعية تحت جلباب «الأب الأميركي الفاضل» لأن الامتثال طواعية أكثر استدامة وفعّالية وأقل كلفة، أما الامتثال بالإكراه، برأيه، فغير ممكن. ورغم ذلك، وكونه ليس رجلاً حالماً أو داعية سلام، بل استراتيجي واقعي، فإنه يؤكد على ثنائية الطواعية - الإكراه لرفع فعالية السيطرة الأميركية في النظام العالمي الجديد.

أما في ما يخصّ منطقتنا المركزية في نظرياته، فيبدو وكأنه يغرّد خارج السرب، إذ يرى أن الاستدارة نحو الشرق التي انتهجتها الإدارة الأميركية منذ عام 2012 بهدف احتواء الصين خطأ استراتيجي، ليس فقط لأنها جعلت من الصين عدواً، بل لأن منطقة «الشرق الأوسط» لا تزال التهديد الاستراتيجي الذي لا يجب على الولايات المتحدة الأميركية الانسحاب منه، ولأن كل سيناريوهات الانسحاب تعني تدهور الأوضاع وتهديد المصالح الأميركية بشكل لا يمكن تحمّله.

المانحون للدولة المفلسة: الأمر لنا

(هيثم الموسوي)

رند وهبة، علي حسن مراد

عقب انفجار مرفأ بيروت في آب 2020 وزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد الانفجار بيومين، أعلن المانح الدولي أنّ المساعدات ستُسلَّم من المانحين إلى المواطنين اللبنانيين المتضرّرين بشكل مباشر عبر جمعيات مجتمع مدني، كون الثقة بالدولة اللبنانية غير متوافرة. استقالت حكومة حسان دياب بعدها بأيام، ومرّت أشهر أرسلت فيها دول العالم مساعدات إغاثية للمتضرّرين بإشراف الجيش اللبناني ومؤسسات أمنية. لكن في كواليس تصريف الأعمال، كانت تُعَدّ التخريجة القانونية للالتفاف على مؤسسات الدولة بهدف إطلاق «مجلس إنماء وإعمار» بديل يتألّف من - وتديره - منظّمات مجتمع مدني باسم «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار» (3RF).

شكّلت كارثة انفجار مرفأ بيروت فرصة لبعض منظّمات المجتمع المدني لتأخذ دوراً من أدوار الدولة في زمن الأزمات والكوارث. آنذاك، لم يجرؤ أحد من المسؤولين في الدولة اللبنانية - بسبب وقع الصدمة والاتهامات بالفساد والإهمال - على الاعتراض على تجاوز مؤسسات الدولة وقوانينها حيال تقديم مانحين دوليين أموالاً لجهات غير حكومية لكي تصرفها في قطاعات ينصّ الدستور والقوانين اللبنانية على أنّ الدولة المركزية تمتلك حصرية تلقّيها والإشراف على صرفها لمواطنيها. وبالنسبة لما يسمّى «المجتمع الدولي»، مثّل الحدث - الكارثة فرصة لا تعوَّض لإجبار الدولة اللبنانية على تقبّل الوصفات النيوليبرالية التي تقوم على تقليص دور الدولة المركزية لصالح القطاع الخاص وما بات يُسمّى «القطاع الثالث»، أي قطاع المجتمع المدني. هذا المجتمع الذي كان قد اقترح تشكيل لجنة تكاد تكون مماثلة في الصلاحيات والأدوار قبل الانفجار بثمانية أشهر، في خطة مقترحة من عشر نقاط. نصّت الفكرة على تلقي اللجنة المقترحة الأموال خارج إطار الدولة، والإشراف على تنفيذ البرامج والمشاريع، وتصميم آلية الإشراف على عملها من قبل المجتمع المدني نفسه. الموقّعون على الخطة المنشورة من قبل معهد كارنيغي هم أعضاء في منظمات المجتمع المدني مثل «كلنا إرادة» و«LIFE». جاء انفجار المرفأ ذريعة مثالية لتطبيق المقترح، ولكن كان على أحدهم أن يقونن عملية إدخال ملايين الدولارات إلى البلد بطريقة التفافية على وزارة المالية أو المصرف المركزي، بناءً على مخرج «قانوني». وبطبيعة الحال، بما أنّ الحكومات اللبنانية المتعاقبة لطالما حوت أعضاءً مستعدّين دائماً لتقديم مثل هكذا خدمات، وُجد في حكومة حسان دياب، المصرِّفة للأعمال، من قام بإيجاد حلّ قانوني للمسألة، ليبدأ ما سُمّي «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار - 3RF» عمله في لبنان.

اطّلعت «الأخبار» على مستند رسمي يثبت أنّ جهة في حكومة تصريف الأعمال طلبت من «هيئة التشريع والاستشارات» في 28 نيسان 2021، عبر الأمين العام لمجلس الوزراء، «إبداء الرأي في جواز تلقّي شركة كفالات ش.م.ل. مباشرةً هبة من البنك الدولي إنفاذاً لمشروع Building Beirut B5 «Business Back And Better». وصل الكتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى المديرية العامة لوزارة العدل بتاريخ 4 أيار 2021، وجاء في رد هيئة التشريع والاستشارات، بعد تقديم المطالعة القانونية، أنّه «لا يكون من الجائز تقديم هبة البنك الدولي مباشرةً إلى شركة كفالات من دون إعمال أحكام المادة 7 من قانون الموازنة العامة للعام 2020 والمادة 52 من قانون المحاسبة العمومية، مع الإشارة إلى أنّه يبقى من الجائز أن يتم الاشتراط في معاهدة الهبة مع الدولة اللبنانية أن تكون الجهة المستفيدة من الهبة هي شركة كفالات». طبعاً رأي الهيئة لم يكن على خاطر طالبيه، فعاد مدير عام رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 8 تموز 2021 ليطلب في كتاب جديد من «هيئة التشريع والاستشارات» في وزارة العدل بأن تعود لتبدي رأيها القانوني بخصوص جواز تلقي شركة كفالات هبة البنك الدولي إنفاذاً لمشروع B5. في رد الهيئة على الطلب المكرَّر هناك إشارة إلى أنّ الأمانة العامة لمجلس الوزراء أفادت بأنّه «ليس هناك تدخّل للسلطة العامة لا في آلية تأسيس شركة كفالات ولا في فصول وكيفية تنظيمها وإدارتها»، بالإضافة إلى تضمين «إيضاحات» لرئيس مجلس إدارة شركة كفالات، وبناءً على ما قدّمته الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإيضاحات رئيس كفالات ردّت الهيئة بالتالي: «حيث أنّه بالتالي مع التأكيد على كون شركة كفالات هي من قبيل شركات الاقتصاد المختلط، بيد أنّها ليست من عداد الأشخاص المتولّين إدارة مرفق ولا تكون بالتالي خاضعة لأحكام المادة 7 من قانون الموازنة العامة رقم 6 تاريخ 2020/3/5، ولا تكون بالتالي خاضعة في ما يتعلّق بقبول الهبات الواردة إليها لأحكام المادة 7 من قانون الموازنة رقم 6 تاريخ 2020/3/5، ويمكنها بالتالي تلقّي الهبة بشكل مباشر ومستقل عن الآلية المرسومة في المواد أعلاه، وذلك بغية صك الهبة وفق منطوقه».

هكذا مرّت صفقة شرعنة إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار – 3RF» الذي أرادته «الجهات الدولية»، وقد أفادت مصادر «الأخبار» بأنّ الجهة الحكومية التي عملت على قوننة قبول الهبة، عملت بتنسيق مباشر مع نجاة رشدي المنسقة الأممية للشؤون الإنسانية في لبنان (آنذاك)، حيث لعبت ديانا منعم، التي أصبحت لاحقاً المديرة التنفيذية لـ «كلنا إرادة» منذ 23 نيسان 2021، دوراً إلى جانب رشدي في إنجاز الملف. وتبيّن لاحقاً أنّ «الهيئة الرقابية المستقلّة» التي أُعلن عن تشكيلها ضمن إطار 3RF، ضمّت منعم في عضويتها، كممثلة عن منظّمة «كلنا إرادة»، إلى جانب ممثلَين عن كل من منظمة «مهارات» و«الجمعية اللبنانية للشفافية – لا فساد». ويذكر القائمون على إطار 3RF أن «الهيئة الرقابية المستقلّة» ستعمل على «ضمان الرقابة القوية والشفافية والمساءلة». أي أنّ مؤسسات الدولة لا تملك حق المساءلة والرقابة في حال ارتكاب مخالفات، فيما أُعطِيَت الدولة دوراً «استشارياً» ضمن ما تُسمّى «المجموعة الاستشارية» للإطار. وكان القائمون على إطار 3RF قد أعلنوا منذ أواخر 2020 أنّ «المجتمع المدني اللبناني يلعب دوراً مهماً في تنفيذ الإطار 3RF على عدة مستويات: 1) بصفته طرفاً في المجموعة الاستشارية المكلّفة بالتوجيه الاستراتيجي وحوار السياسات وتنسيق المساعدات؛ 2) في هيئة الرقابة والمراقبة المسؤولة عن ضمان المراقبة القوية والشفافية والمساءلة المتبادلة؛ و 3) كمنفذين للبرامج». أمّا حول كيفية اختيار منظّمات المجتمع المدني التي تُعطى دوراً رقابياً وحصصاً من التمويل لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، يقول القائمون على الإطار إنّهم «سيضمنون معايير محدَّدة بوضوح، ومراعاة اختيار منظّمات المجتمع المدني لمختلف المستويات من أجل ضمان الشفافية وتجنّب أيّ تضارب محتمل في المصالح». لكن مصادر «الأخبار» تفيد بأنّ عملية اختيار الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني التي يمكن منحها عطاءات لتنفيذ المشاريع المقرَّرة تتولّاها مستشارة سابقة لزعيم سياسي تقليدي، وهنا تضيف المصادر بأنّ جمعيات تابعة لبعض «التغييريين» وجمعيات و«مؤسسات التمويل الأصغر» (MFIs) تتبع لأحزاب «المنظومة»، تتقاسم على حدّ سواء حصص التمويل للبرامج المموَّلة من قبل المانح الدولي ضمن إطار 3RF.

تلخيصاً للمشهد، قرّر الفرنسيون وغيرهم من المانحين أن يدشّنوا إطار 3RF بحجّة عدم الثقة بالسلطة اللبنانية التي يعشش فيها الفساد، لكن واقعاً تموّل باريس وأقرانها عبر إطار 3RF أحزاب السلطة نفسها، مع إضافة بعض «التغييريين» هذه المرّة كشركاء في المحاصصة. أحجية محيّرة، فلماذا لم تعمد فرنسا ومن معها إلى توفير عناء تشكيل إطار كهذا والعودة مباشرة إلى هياكل الدولة الموجودة أصلاً لتمرير التمويل، طالما أنّ أحزاب السلطة ستظلّ مستفيدة من أموالها؟ لا تفسير منطقياً لهذه الأحجية سوى أنّ الغرب القيّم على المشروع يسعى إلى مزيد من الوصفات النيوليبرالية التي تهدف إلى إضعاف مؤسسات الدولة، والإجهاز على ما استثناه فساد السلطة على مدى عقود.

> هكذا مرّت صفقة شرعنة إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار» الذي أرادته «الجهات الدولية»

ملايين الدولارات بين ما تتلقّاه الـ NGOs وما تعلن إنفاقه

نبيه الداموري

«القطاع الثالث» مصطلح يُستعمل لتعريف مجموعة من المنظّمات المختلفة (المنظمات غير الحكومية أو التي لا تبغي الربح أو غيرها من المنظمات) التي لا تندرج في خانة القطاع العام (الدولة) أو القطاع الخاص (الشركات الخاصة الهادفة للربح). انتشرت ظاهرة الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تعمل تحت غطاء «القطاع الثالث» في كثير من دول العالم في العقود الماضية خصوصاً في بلدان الجنوب. وتشكل غالبية هذه المنظمات فرصة للتدخل الدولي في البلاد التي تعمل فيها من دون العبور بالقنوات الرسمية للدولة ومؤسساتها الحكومية.

في بلد كلبنان انتقلت المنظومة الغربية - خصوصاً بعد أحداث «17 تشرين» - بعد عقود من دعمها للطبقة السياسية الحاكمة وتقديم الدعم السياسي والمالي لها في مختلف المراحل والأزمات، إلى العمل مع منظمات المجتمع المدني مباشرة بحجة فساد السلطة الحاكمة وعدم شرعيتها. في هذه المرحلة، ظهرت الحاجة إلى وجود منظمات تدقيق لتحديد المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي «يمكن الاعتماد عليها» والتي تعمل «بشفافية وتستطيع الحصول على الدعم المالي» من المؤسسات الدولية المانحة.

في كانون الثاني عام 2018، أُطلقت من مقر إقامة السفير البريطاني في لبنان (https:// 3QA_hub/ /twitter.com /status/1054415306687463424) مؤسسة «3QA» (3rd Sector Quality Assurance /ضمان جودة القطاع الثالث). من بين المؤسّسين كانت السيدة كارما اكمكجي التي عملت لـ 11 عاماً في وحدة الشؤون الدولية والمستشارة الدبلوماسية للرئيس السابق سعد الحريري ولم تغادر فريقه إلا بعد شهر من إطلاق «3QA» أول مشروع لها في أيار من عام 2020. تمّ المشروع بالتعاون مع مؤسسة تجمع المصرفيين الدوليين اللبنانيين (LIFE) تحت عنوان «صندوق الطوارئ للإغاثة» لجمع الأموال (حوالي 550,000 دولار) لـ14 منظمة غير حكومية تقدم الدعم للمجتمعات اللبنانية الأكثر ضعفاً. كانت مهمة «3QA» اختيار المنظمات وإجراء التدقيق الإلزامي عليها ومراقبة المشاريع المموّلة.

في آب 2020، بعد انفجار مرفأ بيروت، أطلقت Impact Lebanon - وهي «منظمة لا تبغي الربح» أطلقتها بعد 17 تشرين مجموعة من المغتربين اللبنانيين في لندن - حملة لجمع التبرعات من المغتربين اللبنانيين والجمعيات الدولية. ولتحويل الأموال بسرعة إلى لبنان من أجل تمويل جهود الإغاثة في حالات الطوارئ، تعاونت المؤسسة مع مؤسسة (LIFE)، وصرّحت بأن «هذه الشراكة كانت ضرورية لنجاح العملية بأكملها، ونحن ممتنّون للغاية لدعم LIFE الذي تضمّن تحديات مالية وقانونية كبيرة». اختيار المنظمات غير الحكومية التي أرادت Impact Lebanon العمل معها وتمويلها، تمّ على أساس «عملية ترشيح وتدقيق صارمة للمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع 3QA، وهي مؤسسة اجتماعية متخصّصة لضمان الجودة من القطاع الثالث ومقرها بيروت». وقد عملت مؤسسة «3QA» أيضاً ضمن مبادرة (Beirut Emergency Fund - صندوق بيروت للطوارئ) الذي أطلقته مؤسّستا LIFE و SEAL بعد انفجار 4 آب.

جمعت مبادرة Impact Lebanon حوالي 9,2 ملايين دولار، واختارت 18 منظمة فقط من بين 150 جمعية ومنظمة غير حكومية قدّمت طلبات للتمويل. تُظهر الأرقام الواردة في الجدول المرفق أن حوالي 8,8 ملايين دولار من المبلغ خُصِّصت للمنظمات وصُرف منها حوالي 7,6 ملايين دولار وفقاً لبيانات منظّمة Impact Lebanon. أما وفقاً لبيانات المنظمات غير الحكومية، فإن التمويل المصرّح عنه لا يتعدى 3,8 ملايين دولار. وفي ما يتعلق بمبادرة «صندوق بيروت للطوارئ» فقد جمعت حوالي 8,4 ملايين دولار وفقاً لبياناتها، في وقت تشير البيانات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية المستفيدة إلى أن الأموال الممنوحة لا تتخطى مليوني دولار.

تعود الفوارق في البيانات المالية بين المنظمات المانحة والمنظمات المتلقّية إلى أن بعض هذه الجمعيات لا تُبرز أرقاماً للتمويل الذي تلقّته أو الأموال التي صرفتها في تقريرها السنوي. كما أن بعضها لا يقدم تقريراً سنوياً، وهناك منظمات خرجت مواقعها الإلكترونية عن العمل، من بينها «3QA» المسؤولة عن عملية التدقيق، ما يتعارض مع أهم شروط التدقيق التي تدّعي غالبية المنظمات غير الحكومية أنها تخضع لها وهي الشفافية وحق المواطنين في الوصول إلى جميع البيانات والأرقام.

ومن بين المنظمات التي تلقّت تمويلاً كانت منظمة (Embrace) المعنية بالتوعية حول الصحة النفسية والوقاية من الانتحار، وقد انتشرت أخيراً حادثة انتحار أحد الأشخاص بعد تواصله مع الجمعية من دون أن يلقى أي ردٍّ منها بحسب عائلة الضحية. كما أن المنظمة تزوّد المرضى الذين يلجأون إلى الجمعية بأرقام أطباء من دون التدقيق فيها، وفي بعض الأحيان يتم تحويل المرضى إلى أطباء يتلقّون «كشفيات» باهظة لا تستطيع غالبية المحتاجين إلى المساعدة دفعها.

وإلى ذلك، تلقّت جمعية «بيتنا بيتك» تمويلاً من كلتا المبادرتين، واتضح في ما بعد أن إنفاق الجمعية لم يكن شفّافاً بالكامل، كما أن موقعها الإلكتروني خارج الخدمة منذ فترة طويلة، فيما انتشرت شائعات كثيرة حول مسؤول الجمعية مارون كرم، وهو أمين صندوق حزب «منتشرين» السياسي، ما يتنافى مع شروط تلقّي الأموال والتي من ضمنها ألا تكون للجمعية علاقة بأيّ من الأحزاب السياسية. إلا أن كرم لم يكن وحيداً، إذ تلقّت «مؤسسة رينيه معوض» التي يرأسها النائب ميشال معوض، وجمعية «فرح العطاء» التي أسّسها النائب ملحم خلف ويرأسها فخرياً، أيضاً تمويلاً من مبادرة «صندوق بيروت للطوارئ» في أعقاب انفجار مرفأ بيروت.

> محظيو «القطاع الثالث»: سياسيّون ونواب وتدقيق بلا دقّة

جدول تمويل Beirut Disaster Relief على الويب

Beirut Emergency Fund – LIFE & SEAL

المستفيدون	المبلغ المقدم وفقاً للمانح
مؤسسة الغنى	$50,000
جمعية حماية أطفال الحرب (APEG)	$125,000
Arc En Ciel	$315,000
«الولادة وما بعدها مستشفى الكرنتينا - ASSAMEH»	$100,000
جمعية بيتنا بيتك	$675,000
جمعية بيت البركة	$720,000
جمعية قمة النور (CDLL)	$67,500
Community Kitchens	$85,297
دكاكين بيروت	$60,000
Embrace	$26,300
Food Boxes Distributions	$58,721
مستشفى الجعيتاوي الجامعي	$968,911
مؤسسة الطفولة السعيدة	$80,000
جمعية «حماية»	$58,400
مستشفى اوتيل ديو	$100,000
House of Christmas	$565,000
Lebanese Autism Society	$20,000
منظمة بنك الغذاء اللبناني	$225,000
الصليب الأحمر اللبناني	$100,000
Lebanon Needs	$350,190
Live Love Beirut	$56,000
مؤسسة نساند	$381,073
فرح العطاء	$700,000
مؤسسة رينه معوض	$50,000
Rise Up	$150,000
Rotary Club Kesrouan - District 2452	$20,457
Solidarity Lebanon	$500,000
جمعية قرى الأطفال لبنان	$15,000
مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي	$1,357,000
مستشفى القديس يوسف	$496,575
المجموع	$8,476,424

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

مسرحية إنسانية في ثلاثة فصول

علاقة المنظمات غير الحكومية مع كيان الدولة موضع جدل في كل دول العالم. ففي وقت يُروَّج فيه لها كمنظمات تكمل دور الدولة وتسانده، إلا أنها - وخصوصاً تلك المرتبطة بأجندات السفارات - تضع نفسها في دور نقيض وهدّام للدولة، في محاولة الحلول مكانها أو تجاوزها أو العمل على استدامة الحلقات المفرغة من الفوضى والدم والعنف. في حالة لبنان الذي يعاني الأمرّين من الفساد والكوارث المتتالية، تجد هذه المنظمات نفسها أمام وضع لا يمكن مقاومة استغلاله، من أجل التغلغل في النسيج اللبناني ومزيد من الإقصاء والتهميش للدولة...

إعداد: **رند وهبة**

(أ ف ب)

المنظمات في كينيا فوق القانون

في العاصمة الكينية نيروبي، حيث تتركز أكبر «جالية» من عاملي المنظمات غير الحكومية الأجانب في شرق أفريقيا، أحياء متأثرة حصرية لهؤلاء هي أشبه بمنتجعات مرفّهة، فيما يعيش معظم الكينيين في ظروف معيشية تعيسة. ويحيط «المنقذون» البيض أنفسهم بهالة من الخدم الكينيين ويشتكون من سوء خدمتهم. وقد تفاقمت هذه الظاهرة منذ أن أصبحت كينيا مركزاً للتحكم الأميركي في شرق أفريقيا، إلى حد آثار حفيظة حكومة نيروبي ودفعها إلى سنّ قوانين لتنظيم عمل هذه المؤسسات والعاملين فيها، حتى لا تذهب الأموال التي تُجمع باسم الشعب الكيني لخدمة رفاهية أقلية من العاملين الأجانب.

تضمّنت هذه الإجراءات الحد من عدد العمال الأجانب، وخصوصاً في الوظائف التي يمكن للكينيين القيام بها، ومنع نقل أموال هذه المنظمات الى حسابات وملكيات خاصة، وغيرها من الإجراءات التي تبدو عقلانية ومنطقية لأي دولة ذات سيادة. إلا أن المشكلة هي أن المجلس المسؤول عن ملاحقة مخالفات المنظمات غير الحكومية يتلقّى رشى من هذه المنظمات التي لا تقبل المحاسبة والخضوع للقانون الكيني. وقد وصل الأمر بإحداها (منظمة «وي»/ نحن الكندية) الى الاستعانة بشركات أمنية إسرائيلية لخطف موظفين كينيين عملوا لديها سابقاً وتهديدهم وابتزازهم بعدما أبدوا استعداداً للتعاون مع سلطات بلادهم والإبلاغ عن ارتكابات المنظمة. وتظهر محادثة مسرّبة لمؤسس المنظمة ومديرها، مارك كيليغر، أنه على دراية بأن ارتكابات منظمته في كينيا كافية لإغلاق المنظمة إلى الأبد. وليست «وي» المنظمة الوحيدة التي «تحلّق» عالياً فوق الدولة والقانون في كينيا، ولم تكن فضيحة المنظمة لتخرج إلى العلن لولا تأليب الرأي العام الكندي ضدها أخيراً في صفقة توزيع مساعدات وبرنامج تطوعي في كندا. ولولا افتضاح عبثها فوق الأرض الكندية، لبقيت منظمة غير حكومية مرفوعة الرأس تتحدث بتعالٍ مع الحكومات الأفريقية الفاسدة التي عملت بنفسها على إفسادها.

من اجواء الانتخابات المحلية في كينيا الاسبوع الفائت (أ ف ب)

... وفي هايتي: نحن الدولة

عام 2010، هزّ هايتي زلزال مدمر بلغت قوته 7 درجات على مقياس ريختر. الحصيلة كانت مهولة، إذ قتل 200 ألف شخص، فهبّ العالم لمساعدة الجزيرة المنكوبة ورُصدت مليارات الدولارات لنجدتها. لكن أحداً لم يفكر بمحاسبة المسؤولين عن إيصال البنية التحتية والاجتماعية في هايتي إلى مستوى من الهشاشة ضاعف عدد ضحايا الزلزال، بل على العكس من ذلك كوفئ هؤلاء، وشُكّلت لجنة من هذه المنظمات لإدارة المساعدات التي فاقت الـ 5 مليارات دولار. وإذا كان جرح هايتي يحتمل المزيد من الملح، فقد تم رشّه مع تعيين الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون رئيساً للجنة.

قبل أكثر من مئة عام، احتلت أميركا الجزيرة وسرقت ذهبها وأجبرت برلمانها على تغيير الدستور في عدة مواضع بالتدريج. إلا أن أحد البنود كان صعباً حتى على برلمان مطواع ومتواطئ، وهو البند الذي يمثل روح ثورة هايتي، ويمنع الرجل الأبيض من التملك في الجزيرة أو العمل فيها كسيّد مرة أخرى. لذلك، أرسلت البحرية الأميركية جنود المارينز لمحاصرة البرلمان وإجباره على تغيير هذا البند. ومنذ ذلك الحين، فرضت الولايات المتحدة رجالها على الجزيرة ليحكموها (أو بالأحرى ليدفروها) بالحديد والنار، الى أن جاءت انتفاضة اجتماعية بالرئيس اليساري أريستيد الذي اختطف وأُبعد إلى الجزيرة إلا بعد الموافقة على تسليم زمام الحكم للمنظمات غير الحكومية.

ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، الشهر الماضي، تحقيقاً موسعاً حول النهب والاستغلال الذي تعرضت له هايتي على يد الأميركيين والفرنسيين ومسؤولية هؤلاء عن البؤس الذي وصلت إليه. وكشفت الصحيفة عن اعتراف يثبت الشكوك (البديهية) حول دور الأميركيين والفرنسيين في إقصاء الرئيس المنتخب أريستيد. واللافت أكثر في هذا السياق هو الدافع الرئيسي وراء الدور الفرنسي. فقد حشد أريستيد الرأي العام للمطالبة بتعويضات من فرنسا لقاء مئات ملايين الدولارات من الديون التي فرضتها بالقوة على الجزيرة المحررة، وأثقلتها بخدمة الدَّين لعدة أجيال، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية وراء تحويل «درة الأنتيل» وأثرى المستعمرات في العالم إلى أفقر دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

إبان حكم كلينتون، عملت المنظمات على تفكيك القطاعات الزراعية والصناعية لمصلحة الاستثمارات الأميركية، وقمعت المطالبات العمالية، وعدّلت القوانين لتجريد الدولة من كل مصادر دخلها. وعندما وصل الاقتصاد الى الحضيض، سُحبت المساعدات الموجهة للدولة بدعوى الفساد، وفُتحت «حنفيات» التمويل على مصراعيها للمنظمات غير الحكومية. عام 1996 أعلن وزير الخارجية الأميركي أن القوات الأميركية ستنسحب من هذه الجزيرة الاستراتيجية لأن وكالة التنمية الأميركية (USAID) تسيطر على الوضع هناك بالشراكة مع القطاع الخاص، ويضمنان الحفاظ على المصالح الأميركية.

جاء زلزال 2010 ليفضح «الحكم الرشيد» لهذه المنظمات التي حازت جائزة كبرى

جاء زلزال 2010 ليفضح «الحكم الرشيد» لهذه المنظمات التي حازت جائزة كبرى

ملايين الدولارات، لم تؤمن لا مياه الشرب ولا البنية التحتية للصرف الصحي. تبخّر المال في وقت كان فيه الهايتيون في أمسّ الحاجة إلى الماء النظيف لمحاربة وباء الكوليرا الذي اجتاح الجزيرة بفضل قوات الأمم المتحدة. هذه المنظمات لا تستجيب للمساءلة إلا من قبل المموّلين، وطالما أن هؤلاء راضون، فليس مهماً رضى الضحايا أو حتى موتهم.

تكثر الشهادات حول أسلوب الحياة المرفّه للعاملين في هذه المنظمات في هايتي، بينما الضحايا الذين جمعت المليارات لهم يعانون الأمرّين بين التشرد والكوليرا والمجاعة. ولم يتوقف عاملو هذه المنظمات عن الاعتداء الجنسي في غياب أي رقابة، ولم تحرج فضائح تبادل رجال قوات الأمم المتحدة الغذاء مقابل الجنس في بلد يمنع ممارسة الدعارة، بل استمرت في قمع الهايتيين واعتقالهم بالنيابة عن المجتمع الدولي لـ 15 عاماً، هذه القوات والمنظمات التي دخلت هايتي تحت البند السابع لم تغادرها إلا وهي تزرح تحت حكم عصابات المخدرات التي تمكنت من الجزيرة بفضل هذه المنظمات.

... وفي جنوب السودان: نحن اللادولة

إذا كان هناك ما هو أبشع من أمراء الحرب الذين يغتنون من القتل والنهب والتهجير، بدم بارد، فهم المديرون التنفيذيون للمنظمات. هؤلاء لا يرتدون بدلات دائماً. في أحيان كثيرة، تراهم بالـ«تي شيرت»، يوزّعون المعونات، ويوثّقون الانتهاكات ويحرّكون الرأي العام. من بين هؤلاء جون برانديغاست، موظف الأمن القومي الأميركي السابق ومؤسس عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في السودان، وتحديداً في دارفور وجنوب السودان، علماً بأنه حتى بعد خروجه من القطاع العام الى غير الحكومي، لم ينقطع «حبله السري» مع مديرته القديمة سوزان رايس التي أدارت وتدير السياسة الأميركية تجاه السودان.

الحكاية قديمة ومعقدة. ولكن يمكن البدء من دارفور عام 2005، عندما شلال من الدماء مع تجدد الصراع والمآسي الإنسانية، افتعله الثوار الذين يدّعي الأميركيون أن على الحرب الطاحنة في إقليم توازي مساحته مساحة العراق (المحتل من الأميركيين حينها). لكن، فجأة اندروز ناستيوس غير مرة، أن الجرائم، من القتل الى الاغتصاب والتهجير، هي بيد الثوار، ما أثار غضب مدير الجلسة السيناتور (في ذلك الحين) جو بايدن، فوبّخه وحثّه على التوقف عن تكرار هذه الأقوال حتى إن كانت حقيقية لأنها «لا تساعد».

كان الديموقراطيون بحاجة إلى ذلك، فدارفور كانت «عراقهم» (سبب حيوي لاستهداف السودان هو النفط ومصالح بين القبائل) بقوات الأمم المتحدة المتواطئة مع الأميركيين. وبدأ توصلت الحكومة السودانية إلى حل سياسي مع الحركتين الانفصاليتين في دارفور أنهت الحرب الطاحنة في إقليم توازي مساحته مساحة العراق (المحتل من الأميركيين حينها). لكن، فجأة اندروز ناستيوس غير مرة، أن الجرائم، من القتل الى الاغتصاب والتهجير، هي بيد الثوار، ما أثار غضب مدير الجلسة السيناتور (في ذلك الحين) جو بايدن، فوبّخه وحثّه على التوقف عن تكرار هذه الأقوال حتى إن كانت حقيقية لأنها «لا تساعد».

كان الديموقراطيون بحاجة إلى ذلك، فدارفور كانت «عراقهم» (سبب حيوي لاستهداف السودان هو النفط ومصالح

تولّت المنظمات غير الحكومية إدارة الحرب الأهلية بعد انفصال الجنوب

تولّت المنظمات غير الحكومية إدارة الحرب الأهلية بعد انفصال الجنوب

الكيان الصهيوني)، وهم كانوا يضغطون على إدارة بوش للتدخل عسكرياً في دارفور. كذلك الأمر بالنسبة إلى جنوب السودان، فقد تولّت المنظمات غير الحكومية، وخصوصاً تلك المرتبطة بجون براندرغاست، إدارة الحرب الأهلية حتى بعد انفصال الجنوب، وغطّت على مجازر سيلفا كير، أول رئيس لجنوب السودان، ضد خصومه الجنوب سودانيين عندما كان الأمر في مصلحتهم. التواطؤ في تغطية هذه المجازر شمل الأمم المتحدة التي كانت رئيسة بعثتها النروجية الجنسية مقرّبة من كير وغطت أولى جرائمه واعترفت بأنها لم ترد أن تعدّ الضحايا بقرار سياسي. وحتى اليوم، تستمر الفوضى والصراعات في دارفور وجنوب السودان بوتيرة غير مفهومة للمراقب عن بعد، ولكن لمراقبين مثل محمود ماماداني وجون يونغ المتابعين لهذه المنظمات، يبدو أن هذه المنظمات الإنسانية هي التي تضبط إيقاع المجازر والتهجير وتضمن استدامة البؤس في البلد الذي كان أكبر دول أفريقيا.

أطر بديلة للطوارئ الدائمة

جوليا قاسم

يضفي إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار 3RF، القائم على «المبادرة الفرنسية»، طابعاً مؤسّسياً على مطالب مانحيه الرئيسيّين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من لبنان. يُدار إطار 3RF بشكل رئيسي من قبل الحكومات الأوروبية، بينما يعكس اختيار وسطاء التمويل توجّهات المهندسين المباشرين لبرامج الإطار والمستفيدين منه. من بين المستثمرين الرئيسيين في 3RF بنك التنمية الأوروبي، ما يظهر اهتمام فرنسا والنرويج واقتصادات الاتحاد الأوروبي الرئيسية الأخرى بمشاريع البنى التحتية في لبنان، من مياهه إلى مرفئه وشبكته الكهربائية. إلى جانب الأهداف النظرية في استبدال القطاع الحكومي، وأيّ مؤسسة خاصة محلية يمكن أن تعود بالنفع على الدولة وشعبها، يسعى الإطار إلى تسريع مسار الخصخصة والاستثمار الخاص الخارجي في لبنان، والاستفادة من ظروفه الصعبة لفرض السعي إلى تحقيق أقصى ربح مع القليل من المساءلة والشفافية، حتى أنهم يسعون إلى الاستعانة بمصادر لعملية المساءلة والمراقبة خارج الإطار المؤسساتي للحكومة اللبنانية بالكامل وبأسلوب «الاقتصاد الحر».

وبالمثل، تمتلك مؤسسة 3QA مجموعة من معايير «التدقيق» الخاصة بها، متخطية بذلك الوزارات المعنية في تحديد المنظّمات التي تستحق أموال التعافي المطلوبة. وتشدد «مؤسسة التدقيق» هذه على أن تكون المنظمات «غير سياسية» و«غير طائفية». ومع غياب أي تقدير دقيق عن حجم أموال التبرّع التي وصلت إلى لبنان بعد انفجار المرفأ في 4 آب 2020، أعلنت مؤسسة 3QA من خلال خطابها الضمني على وسائل التواصل الاجتماعي، كما المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة الأخرى مثل «هيومن رايتس ووتش»، عن ضرورة التبرع «للمنظمات الموجودة على الأرض» بدلاً من «الحكومة الفاسدة وغير الخاضعة للمساءلة».

ورغم رفعهما لواء الشفافية، فإن البنية التحتية للتمويل الجديدة الخاصة بالإطارين، 3QA و3RF، أبعد ما تكون عن ذلك. بالنسبة لإطار 3RF، فقد أسّست «مرفق التمويل اللبناني» (Lebanese Financing Facility – LFF)، وهو صندوق ائتماني تابع لـ 3RF كآلية للتمويل الذاتي تعمل أيضاً كمجمع استثماري للحكومات المهتمة بالاستثمار في البنية التحتية اللبنانية. تم صرف أقل من 10% من الأموال المخصّصة لـ 3RF، حتى مع اقتراب المشروع من انتهاء الفترة المخصصة لتنفيذه البالغة 18 شهراً (رُصد 55,6 مليون، وصرف 5 ملايين)، ويصعب إيجاد معلومات واضحة تُظهر كيف أنفقت هذه الأموال.

تظهر المزيد من الروابط المباشرة بين الإطارين في اختيار المشاركين المباشرين والمتعاونين، وتتمثل في مشاركة كل من LiveLoveLebanon والرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (LLWB) و ArcEnCiel، المدقّق بها من قبل 3QA، في اجتماعات 3RF الاستشارية. من بين شركاء الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (LLWB)، نجد IM Capital الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) و BLC Bank. تجدر الإشارة إلى أن لوري هايتيان التي تعمل مديرة لـ «معهد حوكمة الموارد الطبيعية» (NRGI) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنسّقة العامة لحزب «تقدم»، تشغل منصب أمينة صندوق رابطة (LLWB).

كلّ من 3RF، من خلال LFF، و3QA تعتزمان الاستخدام المؤقت لآليات «التمويل الطارئ»، ولكنها في نهاية المطاف وسيلة لتسريع مسار تسهيل أطر عملهما كبدائل دائمة عن تمويل الدولة، حيث يكون اتخاذ القرار، والتمويل والاستثمار موجهين بالكامل من الخارج، من خلال بنية تحتية لعملية مبهمة وغير منتخبة من الحكم والتمويل.

«مرفق التمويل اللبناني»: نعم للمصارف، لا للدولة

جوليا قاسم، نبيه الدامودي

أُنشئ «مرفق التمويل اللبناني» (Lebanese Financing Facility – LFF) في 18 كانون الأول 2020، لمدة أولية هي خمس سنوات، ليكون إحدى آليات الدعم المختلفة للمانحين يمر عبرها تمويل مختلف المبادرات ضمن إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار» (3RF). صُمم (LFF) بشكل مرن ليكون وسيلة فعالة لتوجيه الدعم الموعود من المانحين، إضافة إلى الحد من الشروط والقيود للمانحين والمستفيدين، سواء كانت هذه القيود تتعلق بالوقت أو الفرص أو الجهات الخارجية. وكان متوقعاً أن تُدعم مجموعة أولى من المشاريع في بداية عام 2021. إلى ذلك، كان (LFF) يسعى إلى جمع مبلغ يُراوح ما بين 75 و 100 مليون دولار في عامه الأول ليصل المجموع إلى 200 مليون دولار في عامه الثاني.

في الواقع خُصّص حوالى 55 مليون دولار لمشاريع (LFF) حتى الآن، أُنفق منها حوالى 5 ملايين دولار فقط ضمن مبادرة «إعادة بناء الأعمال في بيروت بشكل أفضل» (Beirut Businesses Back & better Fund: Building B5). صندوق (B5) هو واحد من ثماني مشاريع يموّلها مرفق (LFF)، بميزانية مخصّصة قدرها 25 مليون دولار. لا توجد إدارة أو قيادة واضحة للصندوق، ولا تزال آلية المساءلة أكثر غموضاً. مع ذلك، عند التدقيق، يتضح أن الصندوق يخضع لإشراف مصرفيين، حيث تشرف مؤسسة «كفالات» (ش.م.ل) على تنفيذ مبادرة (B5)، التي تنقسم ملكيتها بين «المعهد الوطني لضمان الودائع» (75%) وخمسين مصرفاً لبنانياً (25%). ويضم مجلس إدارة شركة كفالات ثلاثة ممثلين عن «المعهد الوطني لضمان الودائع» إضافة إلى وليد نجا (فرنسبنك) وجمال منصور (البنك اللبناني الفرنسي) وجورج عشي (بنك عودة). ويتم صرف المنح لمشروع (B5) على وجه التحديد من خلال البنك اللبناني الفرنسي. ومن بين شركاء «كفالات» أيضاً المفوضية الأوروبية ووكالة ضمان الاستثمار الحاكمة، الأمر الذي يدخل ضمن أهداف مبادرة (3RF) مع تعيين «لجنة الرقابة المستقلة» المؤلفة من منظمات مجتمع مدني ومؤسسات غير حكومية مهمتها «الإشراف على تنفيذ وتمويل إطار (3RF) ومساءلة الجهات المعنية - بما في ذلك الحكومة وشركاء التنمية والمنظمات المنفذة - عن التقدم العام». بدأ ذلك مع مؤتمر «سيدر» عام 2018 حيث تم إدخال «القطاع الثالث» لأول مرة رسمياً ضمن شروط تنفيذ المؤتمر من خلال مجموعة «كلنا إرادة» التي شاركت في المؤتمر وأعيد تعيينها ضمن «لجنة الرقابة المستقلة» على إطار (3RF). يُعد «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار» (3RF) بمثابة إعادة إطلاق وتعليب لمؤتمر «سيدر» مع توسيع لدور منظمات المجتمع المدني، ولا سيما من خلال تحديد الإصلاحات المتسلسلة والمحددة والموجهة في القطاعات المعنية.

ستار الإصلاح وفساد السلطة السياسية

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقلت إلى رحمة الله تعالى
المرحومة الحاجة
علوية حيدر جواد
(أم قبلان)
أولادها: عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل النائب قبلان قبلان، المحامي مصطفى، الأسير المحرر عباس، ويوسف
تقبل التعازي نهار الاثنين الواقع فيه 25 تموز 2022
من الساعة 3:00 حتى الساعة 6:00 عصراً
في مبنى جمعية الخصص والتوجيه العلمي
الرملة البيضاء - بيروت
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

ملف

تفتتح تونس، اليوم، صفحة جديدة من تاريخها، مع إجرائها استفتاءً سيحدّد مسارها ومصيرها لفترة طويلة، فإما تثبيت دعائم حُكم الرئيس قيس سعيد مع ما يعنيه من أوتوقراطية غير مكبّلة بأي قيود، وإما مرحلة مجهولة المعالم سيشتدّ فيها الصراع السياسي، فاتحاً الأبواب على سيناريوات قاتمة لم تَعِد لدى التونسيين طاقةٌ على مواجهتها. وإذا كان السيناريو الأول هو المرجّح، فإن استلهاء كثيرة تفضي إلى المواجهة معه حول خطط سعيد للمرحلة المقبلة، بل وخطط من سيأتي بعده، والذي سيستفيد حتماً من دستور، وإن كان له ما له. إلّا أنه يعيد التأسيس للديكتاتورية التي ظنّ التونسيون أنهم طووا صفحتها عام 2011. على أن البديل من هذا الخاروف ليس متوافراً بل إن القوى والشخصيات السياسية تكاد لا تجتمع إلا على رفض الوضع الاستثنائي وما آل إليه، فيما تتنازعها خلافات عميقة تجعل من العسير توقّع اتفاقها على أي شيء. والأهم أنها منبوذة من قِبَل شريحة واسعة من الشعب، باتت ترى فيها المسؤول الأول عن إفساد الحياة الديموقراطية، ورهْن الدولة ورعاياها لمصالح لوبيات الفساد واللصوصية. ومن هنا، يبدو أن قسماً لا يستهان به من التونسيين سيقف اليوم موقف المتفرج، في ظلّ نفور متنامٍ من الفعل السياسي، بينما سيركز الخارج نظره على النتائج، وسط ميل لدى الأكثير من أطرافه إلى تفضيلِ الاستقرار، وإن غلّف خطابه بلبوس ديموقراطي، هو من عدة الضغط في هذا الاتجاه أو ذاك.

استفتاء «الاستثناء»: تونس ترتقب المجهول

مولدي الأحمر *

في هذا اليوم، 25 تموز 2022، ستكون تونس محطّ أنظار كلّ المحلّلين والسياسيين في العالم، وخاصة في العالم العربي وأوروبا. والأسباب كثيرة: أهمّها أن تونس – وهي تكاد تكون البلد العربي الوحيد الذي استطاع أن يحقّق بطريقة سلمية نصف ما أراده من ثورته في سنة 2010/ 2011 – تقف اليوم على مفترق طرق غاية في التعقيد: الاتجاه الأوّل يُرفع فيه شعار مواصلة السير على درب تفكيك إرث الاستبداد والاعتلاء والتهميش والتبعية وبناء مستقبل الأجيال الحرة، ولكن بهوية هشّة دستورياً، وفي وضعية يغيب فيها التحالف السياسي المتين المناصر للمسار، وفوق ما تقدّم، بمواصفات مفتوحة على احتمال تجربة استبدادية جديدة خطيرة بحسب بعض بنود الدستور المطروح على الاستفتاء. الاتجاه الثاني قد تستمرّ فيه حالة الاستثناء مع كلّ مخاطرها، أو تحصل عودة إلى ما قبل 25 تموز 2021، لكن من دون أفق سياسي واضح، أو ربّما يتشكّل كيان (كيانات) سياسي إلى أخرى حسب العرض والطلب (بين سنتَي 2014 و2019، غيّر 87 نائباً انتماءاتهم، أي 40% من مجمل النواب في الدورتَين). أمّا القادة ودوائرهم (صحابتهم)، فقد مارسوا السياسة من منظور تكتيكي نفعي، وهم «زعماء» صنعوا كياناتهم السياسية واستمرّوا في قيادتها بشكل لا ديموقراطي عشرات السنين.

2- إن التجربة الاستبدادية التي عرفتها تونس، والتي تفاعل على احتكار الزعامة، وتفكيك كلّ ديناميكية اجتماعية منتجة لزعامة منافسة (استطاع «الاتحاد العام التونسي للشغل») الإفلات نسبياً من هذا الطوق ولكن من دون تشكيل تهديد جدّي لمركز الزعيم الأوحد)، وعلى احتكار أتباعها للموارد والفرص والمنافع والاعتبارات، أنتجت فساداً في الاقتصاد الذي غاب فيه منطق السوق، وترك هامشاً واسعاً (حوالي 45% من المبادلات) للاقتصاد الموازي المتحرّر من الضرائب، وفساداً في مفاصل الإدارة بما يخدم الفساد الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، أنتج فراغاً قيادياً كبيراً في البلاد. جعل الثورة تنطلق خارج كلّ إطار له قيادة شعبية مُدبّرة، ولم يسعفها إلّا كون أهمّ ناشطيها منضوين تحت لواء «الاتحاد العام التونسي للشغل»، إمّا كنقابيين أو كناشطين سياسيين «ضعاف الحال» أمام قوّة الاستبداد واستطاعوا بالمنظّمة (في المناطق التي انطلقت منها الثورة، 7,5% فقط من جميع المنخرطين في أحزاب كانوا من المعارضة، بما في ذلك الأحزاب السرّية والإسلاميون، بينما شارك في التظاهرات 94% من المنخرطين في اتحاد الشغل). والنتيجة أنه حينما سقط النظام تحوّل كلّ رئيس حزب – أحياناً قد لا يتجاوز منخرطوه المئة شخص – إلى «زعيم» لا يمكنه الانصهار في أيّ كيان أوسع، وهذا حال أحزاب الوسط واليسار بشكل خاص، بعدما سيطرت على نشاطهم ورؤيتهم للواقع هوية المثقفين.

3- إن تجربة التحديث القوية التي عرفتها تونس، وهي تجربة بدأت حتى قبل الاستعمار، قد خلقت أجيالاً لا ترى للعقيدة أيّ دور في إدارة الشأن العام والقضايا السياسية، ولا ترى فيها مرجعية لأدنى التعريف العلاقات الاجتماعية، ومن أهمّها علاقات الرجل والمرأة. هذا لا يعني البتّة أن التونسيين غير متديّنين، لكن أغلبهم لا يعطي قيمة للتأويل الأصولي التقليدي للعقيدة في غير العبادات. والنتيجة التي حصلت بعد الثورة هي أن التيارات الدينية الدعوية، التي واجهت النظام الاستبدادي لبن علي بالدعوة الدينية وبالمظلومية، اصطدمت باقسام واسعة من المجتمع المدني الحداثي الذي رفضت إعادة الثورة بُعداً دينياً أو استخدام المعتقد الديني للحصول على مكاسب سياسية تتعلّق بإدارة الشأن العام. وهكذا، حدث شرخ أيديولوجي كبير بين التيارات السياسية المتصارعة على السلطة، مع مفارقة كبيرة وهي أن قسماً كبيراً من قواعدها الاجتماعية مشترك.

4- إن الصراع السياسي الذي انخرطت فيه الأحزاب بعد الثورة، أيديولوجيا وزعاماتياً، همّش المطالب الحقيقية للذين كانوا «حطب الثورة»، بينما حوّل كثير من السياسيين شعارات هؤلاء إلى تجارة دعائية. و«حطب الثورة» هم مهمّشو الأحياء الشعبية في المدن، والعاطلون عن العمل خاصة من حاملي الشهادات الجامعية، وسكّان المناطق الداخلية الذين يعتبرون أن السياسيين في تونس (يقصدون نخب الأحزاب في العاصمة وفي المدن الساحلية) كانوا دائماً يُحظّونهم الجمر بأيديهم، أي يطلبون منهم التصويت لهم في الانتخابات داخل الأحزاب على المستوى المحلّي ليحصلوا على المسؤوليات الأولى في التنظيم، فإن نجحت العملية رِبحوا هم، وإن فشلت خسر «حاملو الجمر»، وهذا هو مختصر ظاهرة الفساد السياسي وتبعاته. وبما أن جميع السياسيين لا يملكون حلولاً سحرية لهؤلاء، فإن كلّ مَن حاول استجلابهم إلى جانبه، بالمال أو عن طريق الوعود البرّاقة، يتّهمه خصومه بالشعبوية.

في المشهد الخلفي للإجراءات التي قام بها قيس سعيد يوم 25 تموز 2021، وكذلك للاستفتاء المعروض على التونسيين، هناك كلّ هذه القضايا، وبالتحديد الفشل الذريع في حلّها، والذي تجلّى في تدحرج تونس نحو أزمة اقتصادية حادّة تسبّبت في تداين لم يسبق له مثيل، قد يكون جزء من أسبابه من عمل القوى التي بدأت تعارضه بالثورة. وفي المشهد أيضاً، أزمة ثقة في الأحزاب التي قضت وقتها في الصراع على المواقع والاعتبارات، وأزمة إدارة نخرها الفساد، وأزمة صحّية نتيجة تفشّي وباء «كورونا» أودت، في بلد تعداد سكّانه 11,5 مليون نسمة، بحياة أكثر من 25 ألف ضحية. في المجال الخارجي، هناك تاريخ تونس البشري والاقتصادي والثقافي والديبلوماسي والجيوستراتيجي، وهناك أيضاً السياق العالمي والإقليمي

> الصراع السياسي الذي انخرطت فيه الأحزاب بعد الثورة، همّش المطالب الحقيقية للذين كانوا «حطب الثورة»

الجديد الذي يحاول الفاعلون فيه التعامل بذكاء فصوى مع المسار العام لما يُسمّى «الربيع العربي». أوّلاً، هناك الدائرة المغاربية، وفيها تونس في وضعية غير مستقرّة، وليبيا في وضعية حرب أهلية. والبلدان يفتحان على مصر الخائفة على أمنها والتي تبحث عن مكاسب في ليبيا، وعلى الجزائر «المرعوبة» من تدهور الحالة التونسية في الوقت الذي تشهد فيه علاقاتها مع المغرب وحدودها مع مالي وليبيا توتّراً كبيراً. ومن هذا المنظور، الاستقرار هو المطلب الأوّل للجزائر الشرقي والغربي، وهناك مراقبة ومسايرة حثيثة للوضع من طرفها، مع تدخّل مصري قديم في الحالة الليبية ومساندة جزائرية تبدو ثابتة للقيادة التونسية.

في الدائرة الأوروبية، هناك الإرث الفرنسي المركّب من مصالح اقتصادية واعتبارية قديمة، بعضها مضمّن حتى في وثائق الاستقلال، وبعضها الآخر إرث دينامكي محايث، يتعلّق بصناعة عقل جزء من النُخب التونسية الفاعلة وتمثّلها الاستراتيجي لمصالح بلادها، وهي نُخب وطنية، لكنها تفكّر في بلادها من منظور خارجي بحُكم البرّاقة، يتّهمه خصومه بالشعبوية.

في المشهد الخلفي للإجراءات التي قام بها قيس سعيد يوم 25 تموز 2021، وكذلك للاستفتاء المعروض على التونسيين، هناك كلّ هذه القضايا، وبالتحديد الفشل الذريع في حلّها، والذي تجلّى في تدحرج تونس نحو أزمة اقتصادية حادّة تسبّبت في تداين لم يسبق له مثيل، قد يكون جزء من أسبابه من عمل القوى التي بدأت تعارضه بالثورة. وفي المشهد أيضاً، أزمة ثقة في الأحزاب التي قضت وقتها في الصراع على المواقع والاعتبارات، وأزمة إدارة نخرها الفساد، وأزمة صحّية نتيجة تفشّي وباء «كورونا» أودت، في بلد تعداد سكّانه 11,5 مليون نسمة، بحياة أكثر من 25 ألف ضحية. في المجال الخارجي، هناك تاريخ تونس البشري والاقتصادي والثقافي والديبلوماسي والجيوستراتيجي، وهناك أيضاً السياق العالمي والإقليمي

> الصراع السياسي الذي انخرطت فيه الأحزاب بعد الثورة، همّش المطالب الحقيقية للذين كانوا «حطب الثورة»

الجديد الذي يحاول الفاعلون فيه التعامل بذكاء فصوى مع المسار العام لما يُسمّى «الربيع العربي». أوّلاً، هناك الدائرة المغاربية، وفيها تونس في وضعية غير مستقرّة، وليبيا في وضعية حرب أهلية. والبلدان يفتحان على مصر الخائفة على أمنها والتي تبحث عن مكاسب في ليبيا، وعلى الجزائر «المرعوبة» من تدهور الحالة التونسية في الوقت الذي تشهد فيه علاقاتها مع المغرب وحدودها مع مالي وليبيا توتّراً كبيراً. ومن هذا المنظور، الاستقرار هو المطلب الأوّل للجزائر الشرقي والغربي، وهناك مراقبة ومسايرة حثيثة للوضع من طرفها، مع تدخّل مصري قديم في الحالة الليبية ومساندة جزائرية تبدو ثابتة للقيادة التونسية.

في الدائرة الأوروبية، هناك الإرث الفرنسي المركّب من مصالح اقتصادية واعتبارية قديمة، بعضها مضمّن حتى في وثائق الاستقلال، وبعضها الآخر إرث دينامكي محايث، يتعلّق بصناعة عقل جزء من النُخب التونسية الفاعلة وتمثّلها الاستراتيجي لمصالح بلادها، وهي نُخب وطنية، لكنها تفكّر في بلادها من منظور خارجي بحُكم البرّاقة، يتّهمه خصومه بالشعبوية.

في المشهد الخلفي للإجراءات التي قام بها قيس سعيد يوم 25 تموز 2021، وكذلك للاستفتاء المعروض على التونسيين، هناك كلّ هذه القضايا، وبالتحديد الفشل الذريع في حلّها، والذي تجلّى في تدحرج تونس نحو أزمة اقتصادية حادّة تسبّبت في تداين لم يسبق له مثيل، قد يكون جزء من أسبابه من عمل القوى التي بدأت تعارضه بالثورة. وفي المشهد أيضاً، أزمة ثقة في الأحزاب التي قضت وقتها في الصراع على المواقع والاعتبارات، وأزمة إدارة نخرها الفساد، وأزمة صحّية نتيجة تفشّي وباء «كورونا» أودت، في بلد تعداد سكّانه 11,5 مليون نسمة، بحياة أكثر من 25 ألف ضحية. في المجال الخارجي، هناك تاريخ تونس البشري والاقتصادي والثقافي والديبلوماسي والجيوستراتيجي، وهناك أيضاً السياق العالمي والإقليمي

مجالات الفهم والفعل

تضع هذه المقدّمة المختزلة الإصبع على مجالات الفهم والفعل واحتمالات المستقبل المخفية في وضعية مفترق الطرق الذي تجد تونس اليوم نفسها فيه.

في مجال الفهم، هناك ما هو داخلي وما هو خارجي. بالنسبة للمجال الداخلي، ونعني به العمليات الاجتماعية والفكرية والمطلبية ذات الثقل الداخلي الحاسم، يمكن القول إن تجارب الانتخابات الثلاث التي عرفتها تونس منذ الثورة، أي في 2011 و2014 و2019، تختزل أهم مفاتيح الفهم (انظر دراستنا المنشورة في المجلة التونسية للعلوم السياسية، ع3 سنة 2020). ومن خلال دراسة هذه الانتخابات يمكن أن نخرج باستنتاجات أربعة:

1- إذا استثنينا تجربة الحزب الذي أسّسه الحبيب بورقيبة سنة 1934 وقاد به تونس – بالتحالف مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» – نحو الاستقلال، لم تعرف الساحة التونسية أحزاباً بالمعنى الحديث والديموقراطي للكلمة، وقد كان المنسّب الأساسي في هذه الظاهرة الاستبداد السياسي، خلافاً لمجتمعات عربية أخرى تشقّها صراعات أفقية تعطّل تشكّل أطر حديثة للفعل السياسي. وفي الحقيقة، تسمح لنا هذه الملاحظة بالتشكيك حتى في هوية الحزب الدستوري الحر، الذي حكم تونس منذ الاستقلال، لأنه لم يكن حزباً ديموقراطياً في داخله، ومنع الأحزاب الأخرى من التشكّل والنشاط بحرية. ولهذا السبب، فإن النُخب الحزبية التي وصلت بعد الثورة إلى البرلمان لم تكن متدربة لا فكراً ولا ممارسة على العمل الديموقراطي. وبينما كان بعضها على حافّة الأمّية السياسية، كان البعض الآخر يتصرّف كصاحب أصل تجاري للبيع، ينتقل من حزب إلى حزب ومن كتلة برلمانية إلى أخرى حسب العرض والطلب (بين سنتَي 2014 و2019، غيّر 87 نائباً انتماءاتهم، أي 40% من مجمل النواب في الدورتَين). أمّا القادة ودوائرهم (صحابتهم)، فقد مارسوا السياسة من منظور تكتيكي نفعي، وهم «زعماء» صنعوا كياناتهم السياسية واستمرّوا في قيادتها بشكل لا ديموقراطي عشرات السنين.

2- إن التجربة الاستبدادية التي عرفتها تونس، والتي تفاعل على احتكار الزعامة، وتفكيك كلّ ديناميكية اجتماعية منتجة لزعامة منافسة (استطاع «الاتحاد العام التونسي للشغل» الإفلات نسبياً من هذا الطوق ولكن من دون تشكيل تهديد جدّي لمركز الزعيم الأوحد)، وعلى احتكار أتباعها للموارد والفرص والمنافع والاعتبارات، أنتجت فساداً في الاقتصاد الذي غاب فيه منطق السوق، وترك هامشاً واسعاً (حوالي 45% من المبادلات) للاقتصاد الموازي المتحرّر من الضرائب، وفساداً في مفاصل الإدارة بما يخدم الفساد الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، أنتج فراغاً قيادياً كبيراً في البلاد. جعل الثورة تنطلق خارج كلّ إطار له قيادة شعبية مُدبّرة، ولم يسعفها إلّا كون أهمّ ناشطيها منضوين تحت لواء «الاتحاد العام التونسي للشغل»، إمّا كنقابيين أو كناشطين سياسيين «ضعاف الحال» أمام قوّة الاستبداد واستطاعوا بالمنظّمة (في المناطق التي

تنظر كل القوى المعنيّة إلى الاستفتاء بشيء من الريبة (أ ف ب)

بك إن القوى والشخصيات السياسية تكاد لا تجتمع إلا على رفض الوضع الاستثنائي وما آل إليه، فيما تتنازعها خلافات عميقة تجعل من العسير توقّع اتفاقها على أي شيء، والأهم أنها منبوذة من قِبَل شريحة واسعة من الشعب، باتت ترى فيها المسؤول الأول عن إفساد الحياة الديموقراطية، ورهْن الدولة ورعاياها لمصالح لوبيات الفساد واللصوصية. ومن هنا، يبدو أن قسماً لا يستهان به من التونسيين سيقف اليوم موقف المتفرج، في ظلّ نفور متنامٍ من الفعل السياسي، بينما سيركز الخارج نظره على النتائج، وسط ميل لدى الأكثير من أطرافه إلى تفضيلِ الاستقرار، وإن غلّف خطابه بلبوس ديموقراطي، هو من عدة الضغط في هذا الاتجاه أو ذاك.

في البرلمان تنظيم جلسة افتراضية للمجلس، استغلّها الرئيس ليحلّ تلك المؤسّسة بحجّة أن الاجتماع كان خارج القانون الذي ينظّم الوضع الاستثنائي، متحدّثاً عن أنه تمّ بمساعدة خارجية. ثمّ تعقّد الوضع السياسي أكثر عندما بادر أحد المناضلين القدامى لنظام زين العابدين بن علي (أحمد نجيب الشابي)، بمساعدة حزبه «النهضة»، في تكوين ما أسماه «جبهة الخلاص الوطني» التي بدأت القوى الدولية بالاتصال بها، ما أثار شكوك ومخاوف كثير من المواطنين، فيما رفضت الانضمام إليها خمسة أحزاب على الأقلّ محسوبة على اليسار والوسط، وتجاهلها تقريباً «الحزب الحرّ الدستوري» الذي تأسّس من بقايا «التجمع الدستوري الديموقراطي»، وتقوده إحدى مساعدات بن علي زمن حُكمه. بعد ذلك، أعلن قيس سعيد برنامجاً سياسياً تضمّن كتابة دستور جديد للبلاد يعيد – حسب قوله – للرئيس صلاحياته، يعقبه استفتاء شعبي عليه في 25 تموز الحالي، ثمّ انتخابات تشريعية مبكرة آخر السنة الحالية.

هذا المسار الذي اتّبعه الرئيس جعل الوضع الدستوري والتطبيقي لمشروعه أكثر تعقيداً، وذلك بسبب استفراده بالقرار وبسبب الأخطاء الكبيرة التي رافقت إنجاز العملية. المشكلة الأولى التي واجهته، هي أن محاولة تعويض الحوار الوطني بين الأحزاب والمنظّمات المدنية الكبرى في البلاد، بحوار إلكتروني مع «الشعب»، خَلق غموضاً كبيراً: فهل هو حوار من قبيل سبْر الآراء، وفي هذه الحالة يجب أن يخضع للمواصفات العلمية لمثل هكذا عملية، أم أنه حوار يستهدف أخذ مواقف أفراد «الشعب» التونسي، وهنا لم تُمكّن نسبة المشاركين فيه، والتي لم تتجاوز 7% من مجموع مَن لهم الحق في الانتخاب، من إكساب العملية قيمة سياسية معتبرة. وعليه، يمكن القول بأن الرئيس خسر تلك الجولة ولم تكن للاستشارة القيمة التي أرادها لها. وللتعويض عن الخسارة، وفي ظلّ توجّسه ممّا اعتبره مخاتلة من معارضيه، والمقصود هنا شكل الحوار الوطني الذي يطالب به خصومه والذي قد يُفقده القدرة على المناورة، شكّل لجنة استشارية تقوم بصياغة دستور جديد للبلاد يحقّق – بحسب قوله – أهداف الثورة التي لم يجِد هو، كرئيس منتخب بنسبة عالية من المقترعين، سبيلاً لتحقيقها لأن المنظومة القائمة تحدّ – وفق رأيه – من سلطاته (، وينخرها الفساد السياسي، وتخضع للتأثير الخارجي. لكن الهيئة وُلدت هشّة قانونياً ومعيارياً لأنها لم تتشكّل بموافقة القوى السياسية في البلاد، وهجرها بعض مَن اختيروا ليكونوا أعضاء فيها، وبالتالي جرى القدح في تركيبتها بقوة.

ظهرت النتائج السلبية لهذا التمشّي الهشّ عندما أنهت اللجنة أعمالها بمَن قبل بالمشاركة فيه (وعلى رأسهم أحد أهمّ فقهاء القانون الدستوري في تونس وهو الصادق بلعيد)، وقدّمت نسختها لرئيس الدولة، الذي أدخل عليها تغييرات كبيرة تعطيه صلاحيات تقريباً غير محدودة، للتدخّل في سيْر عمل الدولة، وبادر بطرحها على الاستفتاء. لكن ما قام به أدّى إلى انقلاب رئيس اللجنة عليه، بأن نشر النص الأصلي للمقترح الذي قدّمه له، متضمّناً من النصّ الذي عرضه الرئيس

> المسار الذي اتّبعه الرئيس جعل الوضع الدستوري والتطبيقي لمشروعه أكثر تعقيداً

على الشعب، فتلقّفت المعارضة الخلاف بينهما لتقدح بشكل جذري في العملية برمّتها. ولم تتوقّف المشاكل عند الحدّ المذكور، بل تتوقّعد عندما سحب الرئيس نسخته الأولى وقدّم نسخة منقّحة استجاب فيها – في الحقيقة – لكثير من الانتقادات التي وُجّهت إلى نسخته الأولى، ومن أهمّها قضايا الهوية والتنصيص على الاقتراع العام لأعضاء مجلس النواب، والتناسب في التحكيم، مع تعديل طفيف في كيفية اختيار أعضاء المحكمة الدستورية، وموضوع الحريات الفردية. لكنه تمسّك بسلطاته الواسعة التي يصعب الحدّ من سطوتها دستورياً، ومن بينها الإفلات من المحاسبة واستحالة عزله تقريباً على المستوى العملي، كما احتفظ بالكيان السياسي الجديد الذي استحدثه، وهو المجلس الوطني للجهات، الذي يُعتبر أداة تمثيل ناجحة للجهات التي همّشتها آلية انتخاب مجلس النواب، الذي كان دائماً – بحسب رأيه – العوبة في يد اللوبيات والمصالح الخاصة (ومن هنا، جاء نقده للديموقراطية القائمة على التمثيلية البرلمانية)، وفي المقابل، اعتبر خصومه المجلس المُشار إليه طريقة ملتوية للبدء بتطبيق أيديولوجيا الديموقراطية القاعدية التي يؤمن بها سعيد، وهو توجّه يمكن – وفق رأيهم – أن يعيد بعْث النعرات الجهوية والهويات المحلّية المهدِّدة لكيان الدولة، كما اعتبره البعض «حيلة» مؤسّساتية يقلّص بها الرئيس من سلطات مجلس النواب القادم، الذي يتوقّع الرئيس أن تكون الأغلبية فيه ضدّ سياسته.

الأجوبة المفقودة على رهانات «نعم» و«لا»

أغلب التونسيين اليوم في حيرة سياسية كبيرة: ماذا سيترتّب على التصويت بنعم؟ وماذا سينجم عن الإجابة بلا؟ وكيف يمكن تحمّل نتائج عدم المشاركة في التصويت إذا رجحت كفّة هذا الخيار أو ذاك؟ كثير من التونسيين يفكرون بالطريقة التالية: مسار 25 تموز 2021 كان ضرورياً وصحيحاً، والرئيس قيس سعيد رجل نظيف اليد ونزيه، على رغم عدم خبرته السياسية وافتقاده كتلة سياسية متينة مساندة لمشروعه، وإلى حدّ ما، هو يحاول التفكير من خارج نماذج الديموقراطية المستهلكة من منظور أنها لم تقدّم حلولاً للمهمّشين والفقراء والمغلوبين، الذين عادة ما يكونون وقود الثورات. ومشروع الدستور الذي يقدّمه، على رغم العثرات القانونية والشكلية وحتى بعض صياغاته اللغوية غير المتساغة، يضْمن بصفة عامة الحرّيات الفردية، ويرسّخ فكرة الانتماء إلى الثقافة العربية – الإسلامية التي اعترفت بها كلّ الدساتير السابقة ولها شرعية ومقبولية شعبية، وهي فكرة يمكن أن تخدم علاقات البلاد الخارجية الإقليمية. كما أنه يحدّ من أي نشاط سياسي مضرّ بالدولة وبأمن المجتمع، ومنها قضايا «الجهوية والتنصيص على أن تحقيق مكاسب سياسية، ويكفّل تجانساً في قرارات وعمل الحكومات ومراقبتها بما يسمح باستقرار الخيارات وتنفيذها. لكنه في الوقت ذاته يطلق يدَي الرئيس ليتحكّم في كلّ آليات عمل الدولة تقريباً من دون محاسبة (نظرياً، يمكن لمجلس النواب والمجلس الوطني للجهات إذا ما اتفقا أن يعزلا الرئيس، لكن هذا عملياً بعيد الاحتمال)، ما يفتح الباب مرّة أخرى للاستبداد الذي ثار ضدّه التونسيون، وهو سيناريو مخيف، لكن ميزته أنه معروف مسبقاً. أمّا النقطة الغامضة والتي لا جواب شافياً عليها، فهي موضوع المجلس الوطني للجهات: ما هي مرجعياته؟ وما الرهانات الجهوية والمحلّية التي سيثيرها؟ وما تأثيرها على مفهوم المواطنة؟ وما هي تحديداً علاقته بمجلس النواب؟ وعليه، فإن التصويت بنعم سيعني القبول – ولو بكثير من التوجّس – بصلاحيات الرئيس غير المحدودة تقريباً، وبمؤسسة المجلس الوطني للجهات من دون معرفة وظيفتها الدقيقة وكيفية عملها.

وفي المقابل، كثير من التونسيين أيضاً يفكّرون بالطريقة التالية، وهم ينقسمون إلى ثلاث فرق: شقّ راديكالي متمسّك بالمقتضيات الشكلية للقانون، ويعتبر أن ما أقدم عليه الرئيس في 25 تموز 2021 باطل دستورياً، وما بُني على باطل فهو باطل، ويطالب بالعودة إلى الحالة الأصلية السابقة، ومع ذلك، فإن بعضهم يعلن – من موقع علماني – أنه ليس ضدّ فكرة إخراج الإسلاميين من الحكم. وفريق ثان وافق سعيد على مبادرته في البداية، بل شجّعه على القيام بها، لكنه تخلّى عن مساندته له عندما لم يقبل بإشراكه معه في الخطوات الموالية، وتفرّد بالقرارات والمبادرات، ما جعل أطراف هذا الفريق يشعرون بالتهميش وعدم الاعتبار، بل ويعتبرون العملية تأسيساً جديداً للديكتاتورية، وهؤلاء هم بعض اليسار والوسط الديموقراطي. أمّا الفريق الثالث فهو مكوّن من قوّتَين متضادتَين: الإسلاميون بمختلف أطيافهم (ما عدا بعض الحالات الفردية أو المجموعات القليلة العدد)، وسليلو حزب بن علي المنحلّ والعائد تحت اسم «الحزب الحر الدستوري» (وهو اسم الحزب الذي أسّسه بورقيبة خلال مرحلة الكفاح ضدّ المستعمر). هاتان الكتلتان رافضتان لمسار سعيد، كلّ لأسبابه: الإسلاميون لأنهم يريدون الحفاظ على موقعهم في البرلمان بصفتهم القوة الأولى فيه قبل حلّه، ويدافعون عن موقفهم هذا من منظور دستوري، على رغم اعترافهم بفشل المنظومة التي كانوا جزءاً منها في التعامل مع قضايا البلاد المصيرية. أمّا أعداؤهم الألدّاء من «الدستوري الحر»، فيعارضون وجود الإسلاميين في السلطة تحت أيّ ظرف، وهم سعداء باستهدافهم من طرف رئيس الجمهورية، لكنهم في الوقت نفسه ضدّ سعيد، لأنه يعتبرهم مناهضين للثورة، ويقاومون توجّهاته التي قد تسحب منهم مكاسبهم التي حصلوا عليها في عهد النظام السابق. وكما هو واضح، فإن القاسم المشترك بين كلّ هؤلاء هو معارضتهم للاستفتاء في المبدأ وفي الشكل والمضمون، وفي المقابل عدم اتّفاقهم على مشروع بديل مقنع. وهنا، يبرز ثقل الأسئلة التي ليست لها إجابة في حالة التصويت بالرفض على الدستور المقترح: فإذا سقط الدستور الجديد، هل يمكن للبرلمان المنحلّ العودة إلى عمله؟ وإذا جرى تفعيل عمل «جبهة الخلاص الوطني» غير المتّفق بشأنها فهل ستنبثق عنها حكومة؟ وفي هذه الحالة، من أين ستستمدّ الحكومة شرعيتها؟ وإذا حدث فراغ في السلطة، فمَن يضمن أن لا يغري ذلك أحداً؟ وإذا لم يستقل الرئيس بسبب فشل الاستفتاء، هل سيواصل الحُكم بمنظومة حالة الاستثناء حتى 2024 مع كلّ المخاطر التي تحفّ بهذه الوضعية غير العادية وغير المألوفة في تونس؟

من سيتحكّم بنتائج مفترق الطرق العسير هذا؟ إنها نسبة المشاركين في التصويت، وهو ما سنعرفه مساء الإثنين. فإمّا رئيس منفلت من كلّ قيود الرقابة وغير واضح ماذا سيفعل بهامش الحرية الضخم ذاك، والأخطر من ذلك كيف سيتصرّف مَن سيأتي بعده بهذه الحرية؛ وإمّا عدد غير قليل من اللاأجوبة على كثير من الأسئلة المصيرية، في ظلّ غياب تحالف متين يترجم الرفض إلى مشروع مقبول.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة تونس و«معهد الدوحة للدراسات العليا»

ملف

بورتريه

راشد الغنّوشي: خريف ابن آوى

أمر بورقيبة الثانية العام أن يعيد المحاكمة من جديد، وأن يقضي بإعدام الغنوشي (أ ف ب)

جعفر البكلي

صار موقناً بأنّ عدوّه ما عاد يصبر البتّة في طلب رأسه. أنهاه بهذا رفاقه الذين تهيّأ لهم أن يقبعوا بجانبه أثناء فترات التحقيق، وتسنّى لهم أن يتحدّثوا إليه لماماً. بل إنّ ضباطاً ساميين في وزارة الداخلية لم يتوانوا، هم أيضاً، عن إخباره بمصيره المحتوم. ولكنّه - قبل كل ذلك، وبعده - يعلم أنّ مَن هم على شاكلة بورقيبة، لا يتردّدون في سفك دم خصومهم متى ما عنّ لهم أن يعلنوا حربهم الشخصية عليهم. قرّ رأيُ الشيخ: إنه ميّت، وعَزْم أمره على أن يثبّت. ذلك أنّ الموت إذا لم يكن منه بُدّ، فَلْتَكُن الميتةُ ميتةَ شهادة. ووقف الشيخ أمام قاضي محكمة أمن الدولة، في ذلك الهزيع الأخير، من ليلة 29 أيلول/ سبتمبر من عام 1987، ليُنطق بكلمة الإعذار الأخيرة التي تُمنح لكل متّهم، قبل النطق بالحكم النهائي عليه. قال الغنوشي: «إنّ دمي الذي يريد بورقيبة هَدْره، بعد سويعات، سيَسقي دوحة الإسلام في تونس بماء هي في أشدّ الحاجة إليه. فالدعوة لا تُروى بغير دماء أصحابها. ودمي واجب إغداقه، وهو رخيص على شجرة الإسلام».

«غزوة يوم الشجرة»

بيْد أنّ راشد الغنوشي لم يتأتَّ له الموتُ في تلك الليلة، كما توهّم. فقد أنزل به القاضي الهاشمي الزمّال حُكماً أقلّ قدراً من الموت. واستدعى حكمُ الزمّال سخط بورقيبة العارم، فما كان «المجاهد الأكبر» ليقنع في ما يتعلّق بجريمة «تقويض نظام الحكم، وتبديل هيئة الدولة»، بأقلّ من سفك دم المتمرّدين. تَلفّتَ الرئيس مزمجراً للوكيل العام للجمهورية (النائب العام) الذي كان قد عيّنه، قبل أشهر قليلة، رئيساً لمحكمة أمن الدولة!، وأمره أن يعيد المحاكمة من جديد، وأن يقضي بإعدام الغنوشي. قال بورقيبة للقاضي: «إنّ الأفعى لا تموت إلّا إذا قُطع رأسها». ثم أضاف: «وإن على الغنوشي أن يموت»!». ثمّ ضرب بورقيبة لقاضيه أجلاً جديداً، للخلاص من هذا الخصيم الطارئ الخطير: «هو شهرٌ واحد، لا أكثر!».

ضجّ العقلاء داخل النظام بهذا القرار العجول. بل إنّ وزير الداخلية التونسي نفسه - وهو مَن هو في الشدّة - ترجّى الزعيم العجوز أن يرجع في ما انتواه، وأن يتمهّل قليلاً في شأن الغنوشي. وأمّا إخوان «الاتجاه الإسلامي» أنفسهم، من بعد أن استبان لهم أنّ بورقيبة ماضٍ في استئصال شأفتهم، فقد أزمعوا أمرهم على خوض المعركة معه، «حتى يجعل الله لهم مخرجاً». حزمت الجماعة أمرها. ثم ألقت مهمّة إعداد العُدّة للانقضاض على نظام بورقيبة المتهالك، إلى فريق يشرف عليه الدكتور المنصف بن سالم، بروفيسور الرياضيات المتوثّب.

وما كانت الحركة الإخوانية التونسية لتغفل، هي أيضاً، عن تجهيز جهازها السرّي الخاص. فالتمكين للمشروع الإسلامي، إذا جاء يومه، لا يكون بغير الشوكة. والشوكة لا تتأتّى إلّا باستجلاب رجال ذوي قوّة والاستحصال على أسلحة ذات بأس. وهكذا، مضى الإخوان في تونس، منذ سبعينيات القرن الماضي، يدبّرون خططهم، وينسجون تنظيمهم السرّي الذي يمكنه أن يخترق الأجهزة الأمنية والعسكرية والمدنية في الدولة، ويقدر أن يضرب ضربته متى تهيّأت الظروف. وحينما طُلب من المنصف بن سالم أن يشرع في إنفاذ المهمّة المستعجلة، وجد البروفيسور الشاب بين يديه فريقاً عملياً يتكوّن من 156 عنصراً تهيّأ لهم أن يخترقوا كلّ الأسلاك الأمنية الحساسة: الحرس الوطني (الدرك)، والشرطة، والديوانة، وجهاز الاستعلامات، والجيش... وفوق ذلك، رأى ابن سالم بين أفراد «مجموعته الأمنية» رجالات من الوزارة الأولى، وكوادر في وزارات الداخلية والدفاع والعدل، بل إنه عثر على عيون في القصر الرئاسي نفسه. وكان عليه، حينئذٍ، أن يسابق الزمن لإجهاض مخطّط بورقيبة أوّلاً، ولإطاحة حكمه ثانياً.

كانت خطّة الجهاز السرّي للإخوان محدّدة، تتمثّل في استغلال موعد «عيد الشجرة»، الذي يصادف يوم

> كانت خطّة الجهاز السرّي للإخوان محدّدة، تتمثّل في استغلال موعد «عيد الشجرة» للانقلاب على بورقيبة

الأحد الأوّل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام. وكان بورقيبة معتاداً، في ذلك اليوم، بالذات، أن يخرج من قصره المنيع، ليزرع شجيرة في ساحة عامة. وافترض ابن سالم ورفاقه أن تلك لحظة مؤاتية للتواري وسط جموع الناس المهلّلين للزعيم، وفي لحظة حاسمة، يتم اقتناص فرصة وسط الزحام، لإطلاق النار. فإذا هلك بورقيبة، فإنّ نظامه سيتداعى بسرعة كصرح متصدّع. وإذا أمكن لرجال «المجموعة الأمنية» أن يسيطروا على مبنى الإذاعة والتلفزة، فإنّ الخبر سيكون ناراً في الهشيم. وستتكفّل الدعاية في الراديو والتلفاز بثّ الصدمة والرعب والتخبّط، في قلوب الأعداء. وإنّ مقتل بورقيبة إذا تأكّد وانتشر، واستيلاء ضبّاط من الجيش على الحُكم، سيجرّئ كثيرين من أفراد الشعب الناقمين على الخروج مهلّلين لما يجري. وبذلك، يكتسب الانقلاب مشروعيّته الشعبية.

فإنّ حصل كل ذلك، فلن يستغرب أحد أن يقفز الكثيرون من مسؤولي نظام بورقيبة، من مركبه الغارق نحو المركب الناجي، ولن يتفاجأ أحد إنْ ولّى «الدساترة» الأدبار مذعورين. فإذا استقام الأمر للثوار الجدد، أمكن حينئذٍ أن تُفتح أبواب السجن المدني في تونس، وأن يخرج الشيخ الغنوشي ورفاقه من غياهب الظلمات ظافرين فرحين بما أتاهم الله من فضله.

«أشكر الله، والرئيس ابن علي»

لكنّ مخطط الإخوان لم يرَ النور أبداً. فقد انكشف، فجأة، قبل أيام قليلة من ساعة الصفر. وذلك أنّ أحد جنود «المجموعة الأمنية» التي أوكل لأفرادها تنفيذ الانقلاب على بورقيبة، تهيّب الأمر في اللحظة الحاسمة، وأسرّ إلى خاله بسرّه. ولمّا كان الخال واشياً، فقد تناهى الخبر سريعاً إلى ضبّاط في وزارة الداخلية. وما لبث الوزير الأوّل زين العابدين بن علي حتى بدأ يحقّق بنفسه في النازلة. ولقد نتجت عن مؤامرة إخوان تونس نتيجتان غيّرتا مسار تاريخ البلاد. ذلك أن الوزير الأوّل، زين العابدين بن علي، سرّع في خطته التي كان يدبّر لها سرّاً مع نفر قليل من حاشيته. وعوض أن يكون انقلاب جماعة الغنوشي، في صبيحة يوم الأحد 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، جعل انقلابه هو فجر السابع من نوفمبر. وأمّا حمّام الدم الذي جهّز له رجال الغنوشي، فقد استبدله ابن علي بإبدال ناعم في رأس السلطة. غير أنّ لقصة نهاية بورقيبة تتمّة طريفة، لا بأس من سردها. ذلك القاضي الهاشمي الزمّال الذي اختاره بورقيبة ليعدم الغنوشي، رنّ جرس الهاتف في بيته منتصف ليل السابع من نوفمبر 1987. كان الاتصال الهاتفي العاجل من الوزير الأوّل. وأمر القاضي بالقدوم على جناح السرعة إلى المقرّ المخيف لوزارة الداخلية في شارع بورقيبة. لعلّ الزمّال اعتقد أن الأمر يتعلّق بإعدام الغنوشي، فقد كان بورقيبة يلحّ في طلب رأسه إلحاحاً عجيباً. بيد أن الزمّال وجد في مكتب ابن علي، في تلك الليلة الليلاء، مطلباً لم يخطر على باله. طلب الوزير الأوّل من القاضي أن يساعده في إقصاء بورقيبة نفسه. وكان الوزير يحتاج من وكيل الجمهورية أن يأمر سبعة أطباء لكي يمضوا على شهادة طبية تتضمّن أن الرئيس أصبح عاجزاً عن إدارة شؤون الدولة. وبالفعل، قام الزمّال بالإجهاز على بورقيبة بوسيلة قانونية. وأمّا الغنوشي نفسه، فقد أُخرج من سجنه بعد شهور. وكان أوّل تصريح له هو شكر الله ثم شكر ابن علي الذي قيّض له حياة أخرى، بعد يأس.

الهوامش:

1- قضت الدائرة الاستئنافية في المحكمة الإدارية، في شباط سنة 2018، بإلغاء الأمر عدد 624 لسنة 1987 الذي أصدره الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة بإنشاء محكمة أمن الدولة. واعتبرت أنّ قرار بورقيبة كان غير شرعي، وقضت بإلغائه.

2- أنظر كتاب «المجموعة الأمنية: الجهاز الخاصّ للحركة الإسلامية في تونس، وانقلاب 1987»، لأحمد نظيف، دار ديار للنشر والتوزيع.

فلسطين

تململ متزايد داخل «فتح»

عباس عن زيارة بايدن: صفر كبير!

لم تُحقّق زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للضفة الغربية، ما يمكن الرئيس محمود عباس تسويقه باعتباره تقدّماً على المستوى السياسي، في ظلّ الإحباط الذي يخيّم على قيادة السلطة، وتزايد الانتقادات داخل حركة «فتح» تجاه السياسة التي يقودها عباس، وتهديدها بالعودة إلى الكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال

غزة - **رجب المدهون**

يخيّم الإحباط على المستوى السياسي الفلسطيني في رام الله، بعد رَفْض الرئيس الأميركي، جو بايدن، تحريك ملفّ المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، فيما يخشى رئيس السلطة، محمود عباس، نهاية حقبته بفشل على كل المستويات، وفي مختلف الملفّات السياسية التي تبنّاها وقادها خلال العقدَين الأخيرَين. وبحسب مصادر في السلطة الفلسطينية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن عباس أبلغ مَن حوله أن زيارة بايدن كانت «صفراً كبيراً»، ولم تحقّق للفلسطينيين أيّ شيء، مستغرباً أنه لم يستطع أن يحصل من الضيف الأميركي على جملةٍ واحدة يسوّق من خلالها أن هناك تقدُّماً في الملفّ السياسي، وملفّ المفاوضات مع الاحتلال. وعبّر عباس، في اتصالات لاحقة أجراها مع كل من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبد الله الثاني، عن امتعاضه ممّا جرى، ولكن الأخيرَين حاولا تهدئته، بالقول إن «القضايا الإقليمية الكبرى تفرض نفسها على أجندة الرئيس الأميركي بعد الحرب الروسية - الأوكرانية»، وإن بايدن «لن يحرّك الملفّ السياسي طالما لا يرغب الإسرائيليون في ذلك».

وجاء الإحباط لدى قيادة السلطة على خلفية رفض بايدن قائمةً بمطالب سياسية قدّمها إليه عباس خلال لقائهما الأسبوع الماضي. وإنْ وعد الرئيس الأميركي بدراستها، لكنّه لم يلمّح بأيّ إشارات إيجابية تخصّها. وفي هذا الإطار، كشف رئيس المكتب الأميركي للشؤون الفلسطينية، جورج نول، أن بايدن ردَّ على مطالب عباس، بالقول: «هذه أشياء تحتاج إلى السيد المسيح، صانع المعجزات كي يحقّقها». ووفق مصادر السلطة المقرّبة من عباس، فإنه «لو وافق بايدن على إعادة فتح السفارة في القدس، أو رفع منظمة التحرير من قائمة الإرهاب الأميركية، لكانت كافية، حالياً، لتسويق إنجازات أمام حركة فتح والجمهور الفلسطيني». يأتي ذلك في ظلّ تزايد الانتقادات داخل حركة «فتح» تجاه السياسة التي يقودها عباس، وفشله في تحقيق إنجازات على المستوى السياسي، ما أدّى إلى استمرار تدهور شعبية الحركة في الشارع الفلسطيني. وطالبت مستويات قيادية في «فتح»، اللجنة المركزية، أخيراً، بإنجازات على المستوى السياسي والمستويين الحكومي والاقتصادي، ليتمّ ترويجها ووقف النزف الذي تعانيه شعبيّة الحركة. وفي حال عدم توفّر ذلك، «التوجّه نحو اتّخاذ قرار بعودة الكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال».

في الإطار ذاته، ألقت جريمة اغتيال المقاومَين محمد بشار العزيزي، وعبد الرحمن صبح، يوم أمس، بظلالها على حركة «فتح» في مدينة نابلس، إذ قال نائب رئيس الحركة، محمود العالول، تعليقاً على الجريمة: «من الواضح أن الجانب الآخر لا يفهم إلّا لغة

> الإحباط لدى قيادة السلطة جاء على خلفية رفْض بايدن قائمةً بمطالب سياسية قدّمها إليه عباس

المقاومة»، مضيفاً: «إنه كان يعتقد أن الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة أخيراً، ربّما يؤدّي إلى شيء ما من الهدوء في الأراضي الفلسطينية أو الردع السياسي لإسرائيل، لكن على ما يبدو، لا جدوى من هذه الزيارة».

من ناحية ثانية، توجّه رئيس السلطة الفلسطينية، أمس، إلى العاصمة الأردنية، عمّان، للقاء الملك، وبحث التطوّرات السياسية، فيما علمت «الأخبار» أن عباس سيتباحث مع عبد الله الثاني في شأن تقديم تسهيلات للفلسطينيين الذين يمرّون عبر «معبر الكرامة» الرابط بين الضفة الغربية والأردن، في وقت تحاول دولة الاحتلال تشغيل مطار رامون جنوب فلسطين المحتلّة، مقابل عدم توجّه الفلسطينيين إلى المحاكم الدولية لمقاضاتها. وبحث الجانبان أيضاً منْح الفلسطينيين تسهيلات للاستمرار في استخدام مطار الملكة عليا بدلاً من مطار رامون، وتسهيل سفرهم عبر «معبر الكرامة»، ومنْع استخدام الاحتلال للمعبر كورقة ابتزاز ضدّ الفلسطينيين. وتلى الاجتماع الثنائي آخر موسّع انضمّ إليه وفدا البلدين، وضمّ الوفد الفلسطيني: أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير الفلسطينية» حسين الشيخ، مدير جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، مستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي وسفير فلسطين لدى الأردن عطا الله خيري؛ وعن الجانب الأردني: رئيس الوزراء بشر الخصاونة، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أيمن الصفدي ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حسني، بحسب بيان للرئاسة الفلسطينية.

توجّه عباس، أمس، إلى عمّان، للقاء الملك عبد الله، وبحث التطوّرات السياسية (أ ف ب)

سوريا

«هيمارس» يدخل البادية: واشنطن تعزّز ميليشياتها

نفّذت القوات الأميركية، يومَي الجمعة والسبت الماضيَين، تدريبات مع فصيل «جيش مغاوير الثورة» الذي ينتشر مقاتلوه في محيط القاعدة الأميركية في التنف، على الحدود الشرقية لسوريا. وجاء ذلك بعد أيّام من إشراك مجموعات صغيرة من الفصيل المذكور، في تدريبات أميركية على إطلاق صواريخ «هيمارس». في ما عُدّ رسالة تحذير إلى الجانب الروسي من استهداف نقاط داخل منطقة خفض التصعيد المعروفة باسم «منطقة الـ55 كيلومتراً»

محمود **عبد اللطيف**

تضاربت المعلومات حول تسليم القوات الأميركية، مجموعة «مغاوير الثورة» منظومة صواريخ «هيمارس». ففي حين تنفي مصادر «الأخبار» هذه المعلومة، إلّا أنها تؤكد إشراك الأميركيين لمجموعات مؤلّفة من 50 عنصراً في عمليات تدخير وإطلاق هذه المنظومة من الصواريخ خلال تدريب بالذخيرة الحيّة، نحو أهداف وهمية نُصبت في منطقة الرَّكبان، التي تبعد حوالى 50 كيلومتراً شمال القاعدة الأميركية في التنف، علماً أن المدى الأقصى لهذه المنظومة يصل إلى 80 كيلومتراً، وهي مطابقة للنسخ التي سلّمتها واشنطن للحكومة الأوكرانية. ويمكن لراجمات «هيمارس»، العالية الدقة والمزوّدة بنظام تحديد المواقع العالمي «GPS»، إطلاق صاروخ تكتيكي من طراز «ATACMS» الذي يبلغ مداه 300 كيلومتر.

ولم يسبق لقوات الاحتلال الأميركي أن درّبت أيّاً من مجموعات «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، على هذا الطراز من الصواريخ، فيما يأتي تدريب «مغاوير الثورة» كنوع من رفع مستوى التحذير في البادية، بما يمنع الجانب الروسي من استهداف أيّ نقطة داخل منطقة خفض التصعيد المعروفة باسم «منطقة الـ55 كيلومتراً» المحيطة بالقاعدة الأميركية. ويبدو أن واشنطن تلوّح باحتمال الردّ على أيّ استهداف للفصائل التي تشغّلها في البادية، أيّاً كانت أسباب هذا الاستهداف. ولتجنّب حدوث حالات تصادم مباشر بين قوات البلدين اللذين ينظّمان انتشارهما في سوريا وفقاً لـ«بروتوكول عمل مشترك»، جعلت واشنطن من التدريب على هذه المنظومة من الصواريخ رسالة تهديد لم تتركها موسكو تمرّ من دون ردّ. وفي هذا الإطار، كرّر وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، خلال اجتماعه مع نظيره التركي خلوصي أكار، في إسطنبول، الجمعة، وَصْف الفصائل المسلّحة المنتشرة في التنف بـ«الإرهابية»، وهو ما يعني أن موسكو ستتعامل مع أيّ تهديد لسلامة قواتها في سوريا، بالقوّة المناسبة.

وجاءت خطوة تدريب «مغاوير الثورة» على منظومة «هيمارس» بعد زيارة هي الثانية من نوعها خلال أقل من شهر، لقائد القيادة المركزية في الجيش الأميركي، إريك كوريلا، إلى قاعدة التنف ومجمع «مغاوير الثورة». لكنّ اللافت - هذه المرّة - هو أن الجنرال الأميركي تفقّد نقاط «المغاوير» التي استُهدفت من قِبَل سلاح الجو الروسي في 9 حزيران الماضي، والتقى قيادات ميدانية من الفصيل الذي تُعدّ حراسة القاعدة الأميركية مهمّته الأولى، على رغم زعمه أن قتال «داعش» هو الأساس.

> لم يسبق لقوات الاحتلال الأميركي أن درّبت أيّاً من مجموعات «قسد» على هذا الطراز من الصواريخ

وتكشف مصادر «الأخبار»، أن واشنطن لا تسلّم أسلحة من الصناعة الأميركية لأيّ من القوى التي تدعمها وتوظّفها في الداخل السوري، فيما عدا العربات المصفّحة من طراز «هامر» التي تسلّمت «قسد» كميات منها سابقاً، وهي خطوة غير مفهومة، على رغم أن واشنطن لا تخفي علاقتها ودعمها لقوى مسلحة تعادي دمشق. كما أن كامل أسلحة «مغاوير الثورة» هي من الصناعة الروسية التي تؤمّنها واشنطن أو «مهرّبو السلاح» من الذين ينقلون بضائعهم من شمال الأردن إلى داخل مخيّم الركبان الذي يخضع لسطوة الفصائل الموالية للأميركيين. وتصل كميات من هذه الأسلحة والذخائر إلى عناصر تنظيم «داعش» الذين ينتشرون في الأطراف الشمالية لمنطقة الـ55 كيلومتراً، من خلال علاقة تجارية مع قيادات فصيل «مغاوير الثورة»، الذين يؤمّنون الإمداد اللوجستي لخلايا التنظيم، على رغم أن المعلَن من أسباب وجود هذا الفصيل هو محاربة التنظيم. وتقول مصادر «الأخبار» في «الركبان»، إن القوات الأميركية في قاعدة «التنف»، لم تُبدِ أيّ اعتراض على هذه العلاقة، كما أنها لم تعترض طريق شاحنات الإمداد الواصل إلى مناطق تمركز خلايا «داعش»، وهو إحدى الأدوات التي تتحرّك في البادية السورية بتسهيل من القوات الأميركية نفسها، لضرب نقاط للجيش السوري.

تفقّد الجنرال الأميركي نقاط «مغاوير الثورة» التي استهدفها سلاح الجو الروسي الشهر الماضي (أ ف ب)

قدم لبنان اداء مميزا خاصة في الربع الاخير (FIBA)

على الغلاف

بطلٌ غير متوّج... لبنان يكتب التاريخ في آسيا

نقطتان فقط وقفتا بين منتخب لبنان لكرة السلة وحُلم التتويج ببطولة آسيا الثلاثين للمرة الاولى في تاريخه. بعد الوصول إلى المباراة النهائية للمرة الرابعة في السنوات العشرين الاخيرة (2001 ـ 2005 ـ 2007). لبنان خسر النهائي امام المصلاف الاسترالي بصعوبة كبيرة. بنتيجة (75 ـ 73). ولكنه اكد انه بطلٌ غير متوج. نتيجة الاداء الكبير الذي قدمه على مدى 10 ايام من المباريات. تمكن لبنان من اقصاء «التنين الصيني» من ربع النهائي الاسيوي. إضافة إلى تحقيق الفوز على نيوزيلندا ثالثة البطولة. خلال مواجهتهما في الدور الاول. كما تجاوز الاردن في المربع الذهبي الذي وصل إليه «منتخب الارز» للمرة الاولى منذ العام 2009. والأهم ان لبنان لم يخسر سوى المباراة النهائية بعد 5 انتصارات متتالية

عرقجي افضل لاعب

فاز نجم منتخب لبنان وائل عرقجي بجائزة اللاعب الأفضل في البطولة القارية بعد المستوى الكبير الذي قدمه، وقيادته لبنان إلى المباراة النهائية. كما تم اختيار عرقجي ضمن التشكيلة الأفضل في كأس آسيا (أفضل خمسة لاعبين). وسجل عرقجي 20 نقطة في سلة الفيليبين و25 في سلة نيوزيلندا، إضافة إلى 32 في سلة الصين و25 في سلة الأردن. وفي المباراة النهائية كان نصيب النجم اللبناني 28 نقطة، ليكون بذلك أفضل مسجل في البطولة. ويُحسب لعرقجي نقاطه الحاسمة خاصة في سلة الصين في ربع النهائي والأردن في نصف النهائي، وهي نقاط قادت لبنان إلى النهائي.

أداء قارب المثالية قدمه منتخب لبنان لكرة السلة خلال بطولة آسيا التي استضافتها إندونيسيا، ليفوز في النهاية بالوصافة خلف العملاق الأسترالي ويؤكد أنه رقمٌ صعب في القارتين الآسيوية والأوقيانية. دخل لبنان إلى المباراة النهائيّة لمواجهة «الكانغورو» الأسترالي حامل اللقب عام 2017 في بيروت والمصنف ثالثاً على العالم، وهو مدرك أن جميع التوقعات تصب في مصلحة الأخير، إلا أن العزيمة اللبنانيّة كانت حاضرة على اعتبار أن النهائيات تُكسب ولا تُلعب، وأن لا مستحيل في اللعبة.

قدم المنتخب اللبناني كل شيء على أرض الملعب يوم أمس، ولكن الإرهاق كان بادياً على بعض لاعبيه الذين لم يكن قد مضى سوى 24 ساعة على مشاركتهم في نصف النهائي انطلاقة لبنان البطيئة أفقدته التركيز ليتقدم المنتخب الأسترالي في جميع فترات اللقاء، والاستفاقة اللبنانية في الدقائق الأخيرة لم تكن كافية، رغم أنها أعطت الأمل للاعبين، ولملايين المشاهدين حول العالم خاصة بعد ثلاثية وائل عرقجي قبل ثوان من النهاية. (سجل لبنان 30 نقطة في الربع الأخير مقابل 18 لأستراليا).

في هذه البطولة أكد المنتخب اللبناني أن مقارعة كبار المنتخبات القارية والعالمية بات ممكناً. تشكيلة شابة ببلغ متوسط اعمارها 26 عاماً واجهت منتخبات في مقدم التصنيف العالمي مقدمة أداءً كبيراً. لم يتأثر المنتخب بالظروف الصعبة التي مرّت ولا تزال تمر بها البلاد، والتي أدت إلى لعب فترات طويلة من الدوري المحلي من دون لاعبين أجانب، وهو ما يُضعف من المنافسة نسبياً. قدّم اللاعبون اللبنانيون أداء مميزاً، مؤكدين أن اللاعب الأجنبي لا يملك الأفضلية على المحلي، وأن اللعب بروح المجموعة هو الأهم. هذه النقطة طبقها المدرب الشاب جاد الحاج (33 عاماً) مع المنتخب، فخلق توليفة من اللاعبين الذين يتمتعون بالسرعة والذكاء على رأسهم وائل عرقجي وسيرجيو الدرويش وهايك غيوقشيان وعلي منصور وصاحب الـ18 عاماً يوسف خياط... نجح عبرها في تطبيق الـsmall ball، أي لعب الكرات القصيرة والسريعة والارتداد سريعاً للدفاع من دون الاعتماد على الطريقة التقليدية بوجود لاعبين طوال القامة طول الوقت على أرض الملعب. وفي المباراة النهائية ظهر واضحاً أهمية الدور الذي يلعبه القائد علي حيدر مع المنتخب، إذ قدم لاعب الخبرة الذي غاب عن المباريات الأولى من البطولة بسبب إصابته بفيروس كورونا أداء رائعاً بمواجهة أستراليا، فسجل 23 نقطة مع 9 ريباوند (متابعات)، وكان له فضلٌ كبير بالتفوق على الأردن في نصف النهائي.

> تفوق لبنان على الصين ونيوزيلندا والاردن في طريقه إلى النهائي القاري

المستقبل لخياط

ومن النقاط المهمة جداً للبنان في بطولة آسيا هو المستوى الكبير للواعد يوسف خياط في جميع المباريات التي شارك فيها، مؤكداً أنه سيكون نجم المنتخب الأول في السنوات المقبلة، بخاصة أنه يكتسب الخبرة الكبيرة نتيجة مشاركته مع نادي ليموج الفرنسي سابقاً، والتحاقه أخيراً بفريق جامعة ميشيغان الأميركية. خياط سيكون عماد المنتخب قريباً، والأكيد أن مشاركته في مباريات كبيرة آسيوياً وفي تصفيات كأس العالم سيعطيه الخبرة اللازمة للمستقبل. وبحسب العديد من المراقبين فإن «يويو» وهو في عمر الـ18 يعتبر واحداً من أبرز لاعبي الدفاع في قارة آسيا، وهذا هو الأسلوب الذي يعتمده لبنان في جميع مبارياته الأخيرة لتحقيق نتائج إيجابية. والجدير ذكره أن لاعبين شباباً من منتخب تحت الـ17 عاماً والذين شاركوا أخيراً في بطولة العالم، سيحجزون مكاناً في المنتخب الأول خلال فترة قصيرة، وهو ما يضع دماء جديدة، ويؤكد أن مستقبل كرة السلة اللبنانية سيكون بخير.

الأردن رابعاً

في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع حقق منتخب نيوزيلندا فوزاً صعباً على المنتخب الأردني بنتيجة (83-75) ليظفر بالميدالية البرونزية. قدم منتخب «النشامة» أداء مميزاً طيلة فترات المباراة، إلا أن اللياقة البدنية خانت لاعبيه في النهاية، بخاصة أنهم خاضوا اللقاء بغياب لاعب الارتكاز المميّز أحمد الدويري واللاعب المجنس دار تاكر بداعي الإصابة التي تعرض لها خلال مباراة لبنان في نصف النهائي يوم السبت. يذكر أن المنتخب الأردني وصل إلى نصف النهائي بعد تجاوزه المنتخب الإيراني القوي في ربع النهائي.

بخاصة على مستوى المشاركة في بطولة العالم، والفوز في بطولة آسيا.

نجح لبنان في البطولة القارية بكل المقاييس، وهو سيعود الآن إلى خوض مباريات «النافذة الثالثة» من تصفيات كأس العالم نهاية آب المقبل. وبات «منتخب الأرز» قاب قوسين من التأهل إلى المونديال السلوي المقرر عام 2023 بعدما خطف صدارة المجموعة الثالثة في التصفيات الآسيوية بفوزه على الأردن (89-70) في الأول من تموز الحالي في بيروت، وهو سيواجه الفيليبين والهند وبعدهما نيوزيلندا، وهي منتخبات تفوق عليها في بطولة آسيا. ويحتاج لبنان إلى الفوز بمباراتين من أصل 6 للوصول إلى المونديال السلوي وهو أمر بات بالمتناول.

(الأخبار)

حول العالم

باريس سان جيرمان يعزّز دفاعاته

توصّل باريس سان جيرمان، بطل الدوري الفرنسي لكرة القدم، ولايبزك الألماني إلى اتفاق يقضي بانتقال مدافع الأخير الدولي الفرنسي نوردي موكيلي إلى نادي العاصمة الباريسية، حسب ما أفاد مصدر مقرّب من المفاوضات.

والتزم الطرفان بصفقة نهائية وليس صفقة إعارة مع خيار الشراء، كما ذُكر في البداية. ويبقى أن يخضع اللاعب البالغ 24 عاماً للفحص الطبي الروتيني قبل توقيع عقده مع سان جيرمان.

وسيسمح وصول هذا المدافع الذي خطا خطواته الأولى في «باريس أف سي» قبل انتقاله إلى لافال ومونبلييه وثم لايبزك في عام 2018، للنادي الباريسي الملوك قطرياً بالحصول على حلول إضافية على الرواق الأيمن حيث يلعب الدولي المغربي أشرف حكيمي. كما بإمكان موكيلي أن يلعب ضمن دفاع مكوّن من ثلاثة لاعبين، وهو نظام يفضّله المدرب الباريسي الجديد كريستوف غالتييه الذي حلّ بدلاً من الأرجنتيني ماوريسيو بوكيتينو.

وبات موكيلي ثالث لاعب ينضم إلى بطل فرنسا في سوق الانتقالات الصيفية بعد لاعب الوسط البرتغالي فيتينيا من بورتو والمهاجم الفرنسي الشاب هوغو إيكيتيكي (20 عاماً) من رينس.

وساهم موكيلي محلياً في حلول لايبزك في المركز الثاني خلف بطل ألمانيا في عام 2021 والفوز بالكأس الموسم المنصرم، كما تألّق على الساحة الأوروبية بوصوله إلى الدور نصف النهائي في دوري أبطال أوروبا 2020 ومسابقة «يوروبا ليغ» 2022.

ويشكّل هذا الانتقال أيضاً لموكيلي فرصة جيدة لاختبار محتمل مع منتخب «الديوك» قبل انطلاق نهائيات

مونديال قطر 2022 (21 تشرين الثاني/ نوفمبر-18 كانون الأوّل/ديسمبر).

وارتدى موكيلي المتحدر من مونتروي، في منطقة باريس، قميص منتخب بلاده في مباراة ودية يتيمة كانت أمام فنلندا 2-صفر في 7 أيلول/سبتمبر 2021 في ليون، ضمن تصفيات قارة أوروبا المؤهّلة إلى كأس العالم 2022، ودخل في نهاية اللقاء.

برشلونة يحسم الكلاسيكو

فاز برشلونة الإسباني على غريمه التقليدي ريال مدريد (1-صفر) في كلاسيكو ودي بين قطبي الكرة الإسبانية استعداداً للموسم الجديد على ملعب «اليجاينت ستاديوم» في مدينة لاس فيغاس الأميركية أمام 65 ألف متفرج.

وشهدت المباراة في شوطها الأوّل مشاركة الوافد الجديد إلى النادي الكاتالوني، المهاجم السابق لبايرن البولندي روبرت ليفاندوفسكي. وسجّل البرازيلي رافينيا الذي انتقل أخيراً إلى برشلونة هدف الفوز في الدقيقة 27 بعدما استفاد من تشتيت خاطئ للكرة من مدافع ريال البرازيلي إيدر ميليتاو ليسدد كرة قوية في الشباك.

وهو الهدف الثاني في مباراتين للبرازيلي المنتقل في بداية الشهر الحالي من ليدز يونايتد الإنكليزي إلى ملعب «كامب نو» مقابل قرابة 70 مليون يورو حسب الصحافة المحلية، علماً أنه سجّل هدفاً ومرّر كرتين حاسمتين في سداسية الفوز على إنتر ميامي الثلاثاء الفائت.

وفيات

في مرور واحد وعشرين عاماً على وفاة المرحوم
السيد جعفر شرف الدين
يتذكّره أهله ومحبّوه بتلاوة السورة المباركة الفاتحة عن روحه الطاهرة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4082

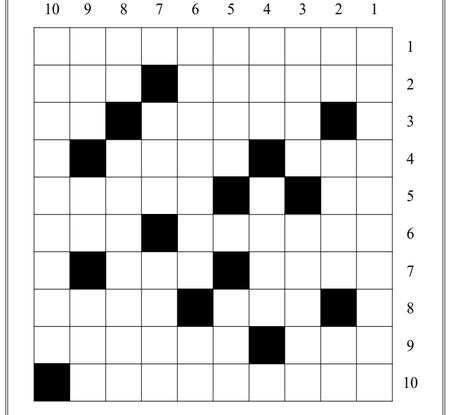

أفقيا

1- اذاعة فرنسية دولية – 2- أسطول ضخم أرسله ملك إسبانيا لغزو إنكلترا فاغرقته العواصف – أسفل الجبل – 3- يمتحنه ويختبره – شاي بالأجنبية – 4- فتات الذهب – يندم – 5- مرض صدري – إحدى جزر أنتيل الهولندية تشتهر بمصافي النفط التي تعمل لحساب فنزويلا – 6- فاتح مغولي – عيون – 7- شهر ميلادي – آلة موسيقية – 8- كلام مقفّى غير موزون – خلاف صغار – 9- رسول الله – عالم إنكليزي راحل – 10- دولة أميركية

عمودياً

1- رجل دولة صيني راحل – 2- ورك – عائلة سياسي وكاتب فرنسي راحل – نهر إيطالي – 3- ماء عذب – قديسة إيطالية تتكرّم بشكل واسع في السويد – 4- اكليل مرصّع – طعام حديث – 5- يعلم بالأمر – أحد أبناء الرئيس العراقي صدام حسين – 6- العاصمة التشريعية لجنوب أفريقيا – والدة – 7- بحيرة تجري إليها مياه غياض واجام فتتسّع – عاصمة أفريقية – 8- حفر البئر – ملك تايلند الراحل – 9- من الخضر – من الحشرات – حرف نداء للبعيد – 10- من الحيوانات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ميكونوس – عش – 2- ابو قير – شرف – 3- رغيف – شاناي – 4- يضنّ – سام – ق ق – 5- زوان – ريّا – 6- تالين – خس – 7- يَئِنّ – خفيّ – او – 8- راديو – بليز – 9- ري – مانتوفا – 10- زياد نجيم

عمودياً

1- ماريا تيريز – 2- يبغض – اتاري – 3- كوينزلند – 4- وقف – وي – يمد – 5- ني – سان خوان – 6- ورشان – نج – 7- أم – خيبتي – 8- شنّ – رس – لوم – 9- عراقي – أبَق – 10- شفيق الوزّان

sudoku 4082

		5	9			8		4
8		9		7				
	4				5	7		1
				9		4	1	5
4		6	8		1			
	2				7		6	
1						6		3
				1			8	9
9	6		5	2				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4081

8	1	4	3	6	7	5	9	2
9	3	7	2	5	1	4	8	6
5	6	2	4	9	8	7	3	1
6	5	3	9	8	2	1	7	4
7	4	8	1	3	5	6	2	9
2	9	1	7	4	6	8	5	3
3	7	5	6	2	4	9	1	8
4	8	9	5	1	3	2	6	7
1	2	6	8	7	9	3	4	5

مشاهير 4082

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مغنية لبنانية شابة تنتمي لعائلة مشهورة بحبها للفن والغناء. إشتركت في برنامج ستوديو الفن عن فئة الأغنية الطربية عام 2002 وفازت بالميدالية البرونزية

10+8+3+4=5 = صحيفة سورية ■ 6+1+9+7 = من المعادن ■ 11+2 = للتفسير

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **غوستاف لوبون**

سينما

ميشال كمون في «بيروت هولدم»: حياتنا مقامرة كبيرة

في فيلمه الروائي الثاني بعد «فلافل»، يغرفنا ميشال كمون في يوميات زيكو الذي أُطلق سراحه للتو من السجن. يحاول العثور على فرصة أخرى من أجل بناء حياته التي اسهمت ظروف مدينته في جعلها أكثر قسوةً عليه

ساندرا خوري

تسببت الصعوبات الإنتاجية التي يعانيها السينمائيون في لبنان في تأخير صدور فيلم كمون الثاني «بيروت هولدم» لسنوات. إذ يعود فيلمه الروائي الطويل الأول «فلافل» إلى عام 2006. لم يكن المخرج «في نزهة» طوال هذه المدة كما يقول ممازحاً، بل عمل على أفلام قصيرة، وكان يحارب لإنجاز شريطه الطويل. فأكبر الصعوبات التي واجهته خلال إنجاز هذا الفيلم هي التمويل. وبعد مرور سنوات على كتابة السيناريو، تمكّن من إنتاجه أخيراً. لا يحبّ كمّون التذمّر، لكن هذا هو الواقع الذي يفرض نفسه على كل من يسعى إلى العمل في المجال السينمائي في لبنان: «أكتب السيناريوات في انتظار اللحظة. كان من المفترض أن أصدر أربعة أفلام حتى اليوم».

باختصار، نتابع في «بيروت هولدم» الذي يطرح الخميس المقبل في الصالات، قصة زيكو (صالح بكري) وأصدقاء طفولته في أحياء بيروت الشعبية. خرج الرجل الأربعيني للتو من السجن، محاولاً إعادة بناء حياته واستعادة حبيبته كارول (رنا علم الدين) بعدما أصبح مفلساً وخسر شقيقه في حادث سباق. من دون كشف التفاصيل، سيواجه زيكو سلسلة من الخيبات والمآسي التي لا مفرّ منها في ظلّ السوداوية التي تلفّ ظروف معيشته في بيروت. برغم ذلك، ليس الفيلم سوداوياً مئة في المئة. في هذا الصدد، يعلّق كمون في حديث معنا: «المجتمع الذي نعيش فيه مصنوع من تناقضات والحياة أيضاً. لذا لا يشبه أي يوم الآخر، كما لا يتشابه مصير أي شخص ومصير آخر. فنطرح على أنفسنا السؤال إن كانت الحياة جديرة بأن نعيشها. في النهاية هي الحياة اليومية والاستمرارية. بصيص الأمل والابتسامة هما ما يعطيان للحياة معنى ويجعلاننا نشعر بأنها تستحق أن نعيشها عموماً، وهذا لا ينطوي على الشخصيات في الفيلم فحسب. فهي نتيجة مراقبتي أنا أراقب مجتمعنا وثم أعكسه كما أراه في أفلامي. عندما أكتب العمل، أفعل ذلك كما أرى الأمور وأشعر بها من دون جهد. حياتنا مصنوعة من هذه التناقضات. فنحن نضحك على الدراما وعلى مشكلاتنا».

> «الوحي هو دائماً مزيج من أشياء»

يقرّ كمّون من جهة أخرى أن الفيلم يأتي غالباً من هاجس ما لديه: «الوحي هو دائماً مزيج من أشياء.

المراحل والطقوس تعبّر عن مرور الزمن في السينما

> الأفكار تأتي يومياً باستمرار. لكن لكي تتحوّل الفكرة فيلماً، نحتاج إلى شغف كبير وهوس للاستمرار. لسنا في بلد حيث الإنتاج السينمائي غزير ومنتظم ترف إنجاز فيلم كل ستة أشهر. على السينمائي أن يتحلى بالرغبة الكافية لإنجاز الفيلم هنا. فمزيج الرغبات والهواجس جعلني أحوّل «بيروت هولدم» من فكرة إلى أفكار ثم إلى فيلم. أعتقد أنني أعمل وفق الانطباعات التي أكوّنها عن الأشياء، فأمزج الهواجس والأفكار وأجعلها تتزاوج».

انتهى كمون من إنجاز «بيروت هولدم» عام 2019 قبيل الأزمة الاقتصادية، ولكن ما حصل تباعاً من تفشي كوفيد-19 والأزمة المادية الدراما إلى الحد الأقصى كما نفعل حال دون إصدار الفيلم حتى هذا العام. علماً أنه عُرض في «مهرجان البحر الأحمر» في السعودية في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. بيروت حاضرة بتفاصيلها اليومية وشوارعها ومخاطرها في الفيلم، وما يعيشه أبطالها من صعوبات ينطبق تماماً على ما تشعر به غالبية قاطنيها اليوم في ظلّ أقسى أزمة تمرّ عليهم. يقول المخرج إن الفيلم انتهى قبل الأزمة، مضيفاً: «ما نراه فيه ويشعرنا بالأزمة مصوّر من قبل. هو نتيجة مراقبة وخيال وإحساس، أشبه بشيء عضوي. كل ما صوّرته مرتبط ببعضه. منذ فيلم «ظلال» القصير الذي أصدرته عام 1994 امتداداً لـ«فلافل» وصولاً إلى اليوم، اعتمدت دوماً على المراقبة والأحاسيس محاولاً التعبير عنها كما أعرف».

يستوحي الفيلم عنوانه من اللعبة الشهيرة، في إشارة واضحة إلى تحوّل الحياة في بيروت إلى أشبه بلعبة مقامرة، وكذلك حياة زيكو وأصدقائه في هذه المدينة التي تخبئ لهم كل يوم أمراً جديداً وتحديات أخرى قد تكون أصعب مما سبق. عن هذا، يعلّق كمّون: «هذا ما يحتّم علينا إنجاز الأمور بسرعة لأننا لا نعلم ما تخبئه لنا اللحظات المقبلة. تتحول حياتنا إلى مقامرة. نعيش لحظة مع لحظات السعادة أيضاً. إذا أحبّ المرء، فعليه خوض المغامرة حتى النهاية مهما كانت النتيجة سواء كانت الدمار أو الفرح وكذلك الأمر إن كره. أعرف هذه الأمور لأنني أعيشها. هذا هو نبض الفيلم».

الرموز والطقوس الدينية لها مكانتها في الفيلم، من زواج كنسي إلى عمادة ومراسم الدفن. فكمّون يحبّ توضيح الإطار الاجتماعي الذي تعيش ضمنه شخصياته الآتية من مكان ما في النهاية: «ينتمي زيكو إلى هذه الفئة. لا أحب الأفلام التي لا نعرف فيها إلى أي مكان ينتمي الشخص. لا أتحدث هنا عن الدين، لكن أريد أن أظهر من أين يأتي. فالشخصيات التي لا نعرف من أين تأتي، نشعر كأنّها من دون يد أو قدم أو وجه، فضلاً عن الطريقة التي أستخدم فيها هذه الطقوس في المراحل الحياتية. هي محطات في السرد وطبقات عدة. المراحل والطقوس تعبّر عن مرور الزمن في السينما في محاولة لعكس مرور الزمن في الحياة».

«بيروت هولدم» في الصالات بدءاً من الخميس

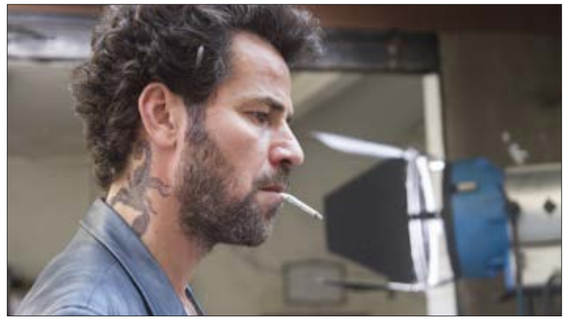

«خذني إلى السينما» للمخرج العراقي الباقر جعفر

رسالة عمان

طيف حاتم عليّ يخيّم على «أول فيلم»: الهجرة و«شرف» النساء وستيف ماكوين!

شفيق طبارة

بدأ «مهرجان عمّان السينمائي الدولي - أوّل فيلم»، بتحية كبيرة للمخرج والممثل السوري الراحل حاتم علي (1962-2020). هكذا، خيّم طيفه على انطلاقة المهرجان. إذ افتتح «سلام الشيكولاتة» (2021) للمخرج الكندي جوناثان كيسر، فعاليات المهرجان الذي انطلق يوم الأربعاء الماضي ويُختتم بعد غد. الشريط الذي أدّى بطولته حاتم علي، والممثلة يارا صبري، وأيهم أبو عمار، ومارك كاماتشو، أغرق ليلة الافتتاح بالشوكولا والحب والسلام والمشاعر الحميمة والغربة والهجرة. يرتكز العمل إلى قصة حقيقية حول عائلة سورية هاجرت إلى كندا خلال الحرب بعدما تدمّر معمل الشوكولا الخاص بها. ومع إصرار طارق حداد (حاتم علي) على البدء من جديد ببناء معمل للشوكولا في كندا، تبدأ معاناة العائلة الداخلية وصراعها في الغربة، خصوصاً عندما يأخذ الابن مساراً مختلفاً لتحقيق حلمه بأن يصبح طبيباً. كان يمكن للفيلم أن يكون من الأعمال التي تمنحك شعوراً جيداً ولو قدمت بطريقة سطحية، لكن حتى الشعور الجيد تترافق مع الكثير من الأسئلة: ماذا حدث لأحلام الأجيال السابقة في العراق؟ ماذا حدث لراحتها؟ هل انتهى كل شيء؟ أم ما زال بإمكانها تحقيق تطلّعاتها؟ أيضاً، يجعلك الفيلم تتساءل عن مستقبل صناعة السينما في العراق، خصوصاً لجيل التسعينيات، وكيف تتكرر دورة الحياة مع القضايا نفسها التي تواجهها الأجيال المختلفة، بمزيج من الدراما والخيال والحقيقة الوثائقية، تمكّن الباقر من أخذنا في جولة إلى العراق الذي نجهله، إلى العراق الذي يشتاق إليه الجيل القديم والجديد، وفي الوقت نفسه يحاول الهروب منه. في «خذني إلى السينما»، ليس هناك مكان للكذب. فيلم ينبع فيه الصدق من عيون شخصياته إلى درجة الألم.

«سولا» عمله أول جميل وخام

افتتح «سلام الشيكولاتة» فعاليات المهرجان

قصة الروائي فلك أن تكرر نفسها لتطابق قصة المخرج نفسها، فيقابل جعفر فلكاً الذي كانت السينما ملاذه 1980. يتأثر فلك بأحد الأفلام التي شاهدها («بابل» 1973) ويحلم بأن يصبح ممثلاً مثل ستيف ماكوين.

يبحث جعفر وفلك عن الفيلم الذي رسم حلم فلك في عراق أضنته الحرب. تترك الرحلة جعفر ضائعاً: هل يقرر البقاء في بغداد أم الرحيل لتحقيق حلمه؟ «خذني إلى السينما» يكتنف حميمية تكفي لتغطي مساحة العراق كلها. ولا نقصد هنا بالحميمية السطحية، بل تلك التي تترافق مع الكثير من الأسئلة: ماذا حدث لأحلام الأجيال السابقة في العراق؟ ماذا حدث لراحتها؟ هل انتهى كل شيء؟ أم ما زال بإمكانها تحقيق تطلّعاتها؟ أيضاً، يجعلك الفيلم تتساءل عن مستقبل صناعة السينما في العراق، خصوصاً لجيل التسعينيات، وكيف تتكرر دورة الحياة مع القضايا نفسها التي تواجهها الأجيال المختلفة، بمزيج من الدراما والخيال والحقيقة الوثائقية، تمكّن الباقر من أخذنا في جولة إلى العراق الذي نجهله، إلى العراق الذي يشتاق إليه الجيل القديم والجديد، وفي الوقت نفسه يحاول الهروب منه. في «خذني إلى السينما»، ليس هناك مكان للكذب. فيلم ينبع فيه الصدق من عيون شخصياته إلى درجة الألم.

إنّه الصدق نفسه الذي تلمّسناه في شريط «سولا» للجزائري صلاح إسعاد. يروي الفيلم قصة سولا (سولا بحري) الأم الشابة والعزباء التي تُطرد من بيت العائلة باسم «الشرف»، ونظراً إلى عدم وجود مكان تذهب إليه عندما يطردها والدها من المنزل، تطلب سولا المساعدة من العديد من الأصدقاء والأقارب. بينما تشرع في رحلة مضطربة مدتها 14 ساعة، يكون هدف سولا الوحيد تجنيب ابنتها الرضيعة الآلام وصراعاتها. لكن كل شيء وكل من حولها يمثل تهديداً محتملاً،

> «خذني إلى السينما» يكتنف حميمية تغطي مساحة العراق كلها

وغالباً ما يكون الخط ضبابياً لأولئك الذين يريدون مساعدتها، ولأولئك الذين يسحبونها إلى دوامة العنف. تتنقل الشابة من مدينة باتنة إلى عنابة وتقفز من سيارة إلى أخرى، متأرجحة بين لحظات من السكون واللهو مع الأصدقاء، ولحظات من القلق الشديد والعزلة. على خلفية من المناظر الطبيعية الهادئة، في رحلة طريق بائسة ومثيرة، تتجه سولا نحو مصيرها الحتمي. منذ البداية، يبرز خيار المخرج الخاص في طريقة تقديم عمله. فيلم طريق صُوّر بالكامل في السيارة، ما يعني أنه بغض النظر عما يحدث، فإن الكاميرا (تقريباً) لا تترك السيارة أبداً وتتحرك مع سولا طوال الوقت. خيار موفّق سمح لنا بعدم فصل أنفسنا عن الشخصيات التي تتبع بعضها البعض، أحياناً بطريقة مقزّزة تقريباً، وتزيد وحشية لحظات معيّنة من خلال سرد خام وواقعي. كل شيء صريح في الفيلم، لا يترك سوى القليل من الخيال. كل شيء يتشابك ولا مخرج من السيارات والطرقات. رعب جسدي ونفسي وضعنا به المخرج طوال مدة الفيلم، وأغرقنا في عالم سولا العنيف التي تحاول حماية ابنتها، لكنها تتخذ قرارات متهوّرة وتصبح ضحية الأحداث. الفيلم مبني على قصة سولا بحري الحقيقية، نرى قصتها من داخل مقصورات القيادة، وهي محاصرة بالمقاعد والنوافذ وعنف الرجال. خانق فيلم إسعاد، كل شيء فيه يحدث في مسافة تبعد سنتيمترات، ولكن موضوعه كبير يتغلغل في المجتمع الجزائري بأكمله. «سولا» عمل أول جميل وخام، ينتهي بنهاية خيالية سهلة. كل الصعوبة التي عاناها المخرج والممثلة في الفيلم، أنهاها باستسهال. جعلنا نتمنى لو أننا لم نشاهد آخر 15 دقيقة من الفيلم. تركنا محبوسين مع سولا والسيارات والشوارع، نتمنى نهاية سعيدة لها ولابنتها.

كل هذه الواقعية في «خذني إلى السينما» و«سولا»، اكتملت مع فيلم «سعاد» للمخرجة المصرية ايمن عامر، لكن واقعية «سعاد» فيها شيء زائف. هذه القصة التي يُفترض أن تكون مدمّرة إلى حد ما، رويت بسرد رقيق ولطيف. سعاد (بسنت أحمد)، التي تبلغ 19 عاماً تعيش في منزل أسرتها المحافظة في الزقازيق في مصر، كما تعيش في وسائل التواصل الاجتماعي. لسعاد حياتان يملؤهما الكذب. علاقتها الافتراضية السرية وعلاقتها بعائلتها وأصدقائها في الحياة الواقعية أوصلتها إلى حدّ مأساوي، ما يدفع شقيقتها رباب (بسملة الغيش) إلى القيام برحلة بحثاً عن بعض الإجابات. معروف تماماً التناقض في المجتمعات المحافظة، والبديل الذي توفره شبكات التواصل الاجتماعي التي تمنح بعضاً من الحرية المفقودة في الواقع. يعالج «سعاد» فكرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كمتنفّس من مجتمع محافظ، بطريقة سرد مثقلة (رغم لطافتها الشديدة) بالاقتراحات والأفكار التي تريد عامر أن توصلها إلينا بدون عناء استخدام الكاميرا أو الحوارات أو حتى التمثيل. الكاميرا المحمولة التي تلاحق الممثلين والحوارات السطحية، لا توصلنا إلى عمق المأساة. عدلت عامر قصتها الدرامية مرات عدة وضاعت في طياتها، ما أفقد الفيلم التوازن الذي بدأ به. قدمت نوعاً من الواقعية حشت فيه أحداثاً موجودة بالفعل في الحياة، لكنها قدمتها بطريقة زائفة، فقط لإعطاء الفيلم شيئاً من التحرر البائت، وأنهته بطريقة عنيفة. بدأت الجزء الثاني بطريقة رومانسية فضفاضة، ما شوّه الصورة التي بدأت بها وحتى الطريق المرسوم للنهاية.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 25 تموز 2022 العدد 4686

صورة وخبر

منذ عام 1970، يُقام مهرجان الكوميكس في سان دييغو، مُركّزاً على الأفلام والأعمال التلفزيونية المستمدّة من كتب الكوميكس وأفلام الخيال العلمي والفانتازيا وغيرها من الفنون الشعبية المماثلة. لاحقاً، توسّع الحدث ليشمل مروحة واسعة من الثقافة الشعبية والعناصر الترفيهية عبر كل الأجناس الإبداعية، بما فيها الرعب والتحريك والأنيمي والمانغا وألعاب الفيديو والروايات الفانتازية. (روبن بيك ــ أف ب)

المفكرة

غنى عبّود تحطّ في مونو

■ بالتعاون مع «نادي لكل الناس»، يعرض «نادي السينما» في «جمعية السبيل»، غداً الثلاثاء ثلاثة وثائقيات للمخرجة اللبنانية غنى عبّود (الصورة) في «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو ـ الأشرفية). الفيلم الأوّل بعنوان «تصريح»، يتمحور حول «ميرا»، الممثلة الفلسطينية التي تعيش في لبنان وتخطّط للعودة إلى وطنها، لكنّها لا تملك جواز سفر، فتقرّر أن تدخل ديراً للراهبات لتحصل عليه. تدور الأحداث على الطريق المؤدية إلى الدير برفقة صديقها «الياس»، حيث يواجهان مواقف عديدة، إلى أن تصل البطلة إلى وجهتها. الفيلم الثاني هو «ضوء ـ بحث في النور» عبارة عن تأمّل في النور والحياة من خلال أرشيف لفيديوات صوّرتها المخرجة على مدار ثلاث سنوات. أما العمل الأخير «روبرت»، فيحكي عن «روبرت» الحلّاق الذي ما زال عالقاً في الماضي ويحنّ إلى بيروت القديمة قبل أن تغيّر الحرب معالمها وحياتها وناسها وأحلامهم أيضاً. يبدأ «روبرت» بعزف الموسيقى في متجره الصغير في شارع الحمرا، مانحاً الحياة للجدران، ومحولاً المكان إلى ملهى ليلي خاص به. الفيلم من تمثيل روبرت حرفوش، حبيب نعيمي وسامي حواط.

عرض أفلام المخرجة غنى عبّود: غداً الثلاثاء ـ س: 19:00 ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

التلوّث أضاع «المنخار»؟

■ تواصل «فرقة مسرح الدّمى اللّبناني ـ خيال» عروضها لهذا الصيف في مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة). يوم الخميس المقبل، سيكون الصغار (بين 3 و10 سنوات) على موعد مع «شو

صار بكفرمنخار؟» (قصة وإخراج كريم دكروب ـ 50 د). العمل الذي وُلد في عام 1993 ما زال يستحوذ على اهتمام الجمهور، كونه يتناول قصة تصلح لكلّ زمان ومكان. تعتمد المسرحية على تحريك الدمى والموسيقى (تأليف أحمد قعبور، توزيع هاني سبليني) وتحكي قصة قرية «كفرمنخار» المليئة بكل أنواع الملوثات والأوساخ، والتي يرفض أهلها تنظيفها. عندما يبلغ التلوّث حدّاً لا يُطاق، تختفي أنوف الأهالي في النهر، فيقررون عندها مرغمين تنظيف القرية. هكذا، تُعاد إليهم أنوفهم، بعد مفاوضات شاقة.

مسرحية «شو صار بكفرمنخار؟»: الخميس 28 تموز (يوليو) الحالي ـ س:17:00 ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

شادي الهبر... خبير مشاعر

■ «مشاعرنا جزءٌ مهمّ منّا وكثيراً ما ننساها ونهملها. ومع الوقت، يصبح من الصعب فهمها وتحديدها. سنحاول أن نكتشف ونتعرف ونقدّر مشاعرنا». هكذا يعرّف المخرج والمدرب المسرحي شادي الهبر (الصورة) عن ورشة العمل التي سيقيمها حول أهمية اكتشاف المشاعر وتقديرها تحت عنوان «أنا بحسّ»، بين 3 و24 آب (أغسطس) المقبل في مقرّ «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك). وخلالها، سيتعلّم المشاركون تقنيات عدة تمكّنهم من تحديد مشاعرهم المختلفة والتعامل معها.

ورشة عمل «أنا بحسّ»: كلّ أربعاء، من 3 ولغاية 24 آب 2022 ـ س: 19:00 ـ «مسرح شغل بيت» (فرن الشبّاك ـ التحويطة). للاستعلام: 70/989576

عودة إلى الثمانينيات

■ محبّو أغاني الثمانينيات وكل مَن يشعرون بالحنين إلى الماضي، على موعد في 5 آب (أغسطس) المقبل مع عرض «ريلاكس أف أم» في «مترو المدينة» (الحمرا). خلال السهرة، سيغنّي الفنان إيلي رزق الله (الصورة) منوّعات كانت تُبثّ عبر الإذاعات اللبنانية في ذلك الحين، وحظيت بنجاح كبير ما زال مستمراً إلى اليوم. كما سيذكّر الجمهور بنجوم تلك المرحلة، منهم ربيع الخولي، أحمد دوغان، غسّان صليبا، راغب علامة، نور الملّاح، نزيه المغربي، محمد جمال، عازار حبيب، صباح، سميرة توفيق وماجدة الرومي. ترافق رزق الله فرقة موسيقية مؤلّفة من العازفين: ضياء حمزة (أكورديون وهرمورنيكا)، فرح قدّور (بزق)، جورج نصّار(غيتار)، بهاء ضو (طبلة) وأحمد الخطيب (رق).

«ريلاكس أف أم»: الجمعة 5 آب ـ س: 20:30 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

على بالي

أسعد أبو خليك

«حلّوا عن» أمبر هيرد. كأنّ الحركة الذكورية العالميّة قرّرت أن تستغلّ محاكمة هيرد من أجل توجيه سهامها إلى الحركة النسويّة حول العالم. وحركات النسويّة تلقى استفظاعاً واحتجاجاً في كلّ أرجاء الأرض. صعود الحركات النسويّة ترافق مع حركات رجاليّة ذكوريّة رجعيّة تحظى دوماً برعاية من مرجعيات دينيّة وأحزاب يمينيّة. بسرعة تحوّل جوني ديب (الممثل الأميركي واسمه يتيح للقارئ العربي أن يخال أنّه من عائلة ديب—مثل حكمت ديب—اللبنانيّة) إلى محط أنظار وتعاطف عالمي (ومن نساء أيضاً ممن ينقمن على الحركات النسويّة). لا شكّ في أنّ العلاقة بين هيرد وديب لم تكن صحيّة أو سويّة. لكنّ ميشيل غولدبيرغ ذكّرتنا في «نيويورك تايمز» ببعض الحقائق: ديب أرسل إلى صديق يقول له إنه يريد أن يقتلها ثم يمارس الجنس مع «جثّتها المحروقة للتأكد من موتها». هناك مشهد مُسجّل لجوني ديب وهو يحطّم في خزائن المطبخ فيما تحاول هيرد أن تهدّئ من روعه. في تسجيل آخر، هناك هيرد تقول لجوني ديب أن يطفئ سجائره على شخص آخر فيما هو يجيب: «اخرسي أيتها المؤخّرة السمينة». هو اعترف بضربها برأسه وهي حاولت أن تحصل على قرار محكمة للحدّ من اعتداءاته. لكنّ المواقع اشتعلت بالكراهية ضد هيرد وخبراء المواقع لاحظوا أكثر من مليون حساب تضخّ الكراهية ضدّها. غولدبيرغ (وقد عرفتُها بعد 11 أيلول عندما غطّت بكفاءة وحساسيّة نادرتيْن العداء ضد العرب والمسلمين في أميركا بعد 11 أيلول عندما كانت تكتب في موقع «سالون») تعتبر أنّ محاكمة هيرد هي مرثيّة لحركة «وأنا أيضاً». شعر الرجال في العالم بضرورة التضامن ضد قدرة المرأة على محاكمة— أو التشهير بـ —معتدين ومغتصبين. وحركة «أنا أيضاً» قوّضت سلطة رجال أقوياء في السياسة والأعمال والفنّ. لم تكن الصحافة تجرؤ، في إسرائيل أو الغرب، أن تتحدّث عن تاريخ من الاعتداءات الجنسيّة والاغتصاب من قبل شمعون بيريز (هناك وثائقيّ ترويجيّ عنه في نتفليكس). أمبر هيرد لم تكن صديقة مثاليّة، لكنّ ضخّ الكراهية ضدّها هو كراهية ضد النساء جميعهنّ.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314 /01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 25 تموز 2022 العدد 201
Lundi 25 Juillet 2022 no201

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
لا حلّ بلا الأجر الاجتماعيّ

04
علي عواد
«تيك توك» ضحيّة جديدة بعد «هواوي»؟

06
ورد كاسوحة
السوق في البناء الاشتراكيّ

07
التضخّم يفجّر أزمة ديون

08
زياد حافظ
الملتوثية في أقصى تعبيراتها

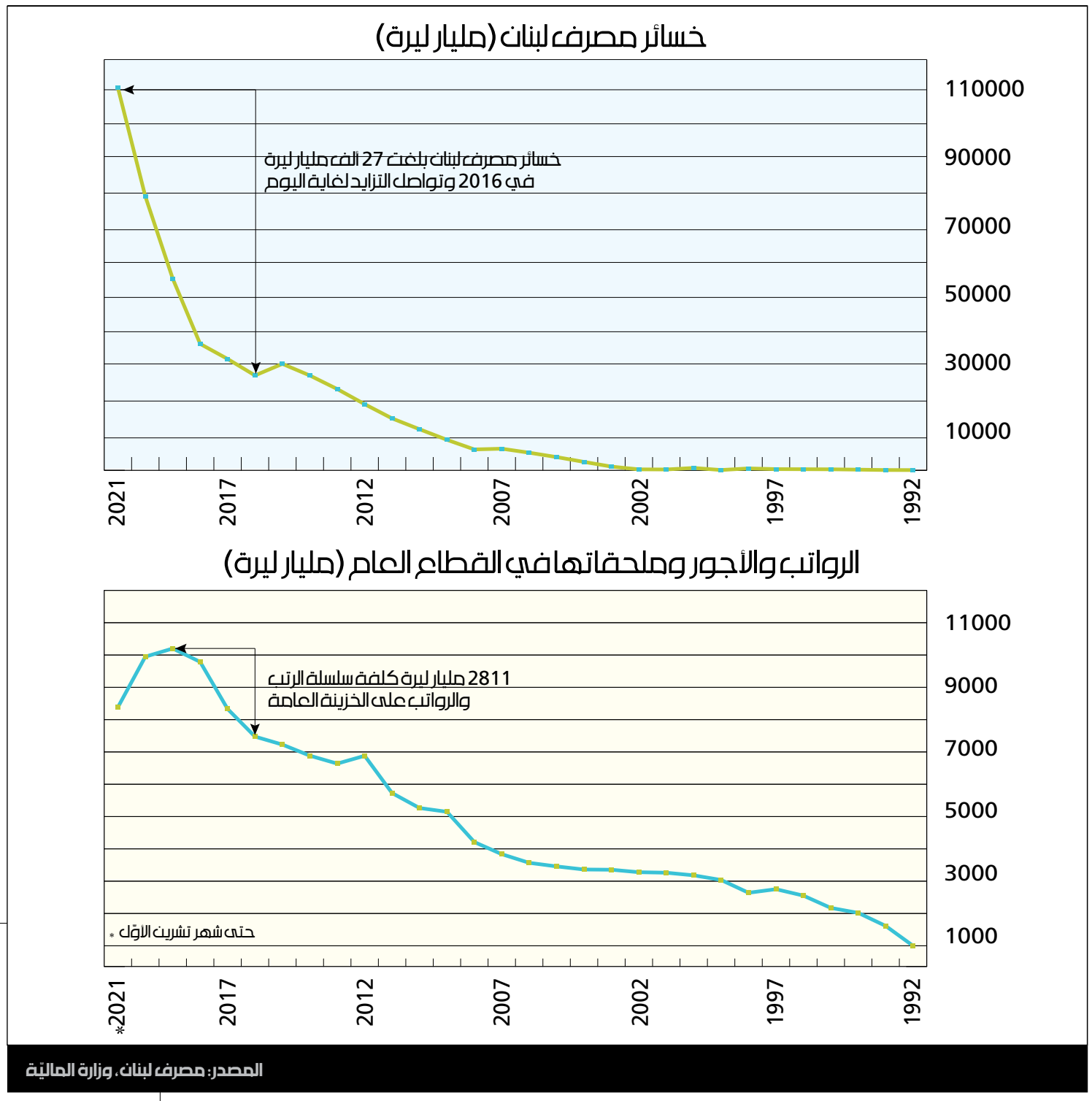

المصدر: مصرف لبنان، وزارة الماليّة

تصحيح الأرباح على حساب الأجور

لم تكن السلسلة سبباً في الانهيار كما يروّج محمد شقير وأبو رخوصة ومن يدور في فلكهم. هم لا يريدون من هذا النقاش سوى تصحيح أرباحهم التجارية على حساب تصحيح الأجور

محمد وهبة

في مناسبة الحديث عن تصحيح أجور القطاع العام بعدما تضخّمت الأسعار أكثر من 1000% خلال السنوات الثلاث والنصف الأخيرة، استعاد أصحاب الرساميل وأتباعهم من وزراء ونواب، ومن شخصيات تدّعي الخبرة والتخصّص في الاقتصاد، وحتى من بعض المديرين العامين في القطاع العام، ومن إعلاميين أيضاً... كلاماً يبرّر امتناع الحكومة عن دراسة تصحيح أجور العاملين في القطاع العام بشكل جديّ، بالاستناد إلى سردية مفادها: السلسلة أدّت إلى الانهيار. يقصدون أن سلسلة الرتب والرواتب التي أقرّت في النصف الثاني من عام 2017، كانت سبباً أساسياً في الانهيار الذي بدأت مؤشراته تظهر بوضوح اعتباراً من منتصف عام 2019.

يردّد هؤلاء كلاماً لا منطق له عن مفاعيل واسعة للسلسلة على الاقتصاد، وأن الضغوط التي مورست من قبل مجموعات الموظفين، دفعت قوى السلطة إلى منح الموظفين تصحيحات هائلة على أجورهم فرضت على الخزينة أكلافاً لا يمكنها تحمّلها، وفرضت على المجتمع ضرائب كبيرة أيضاً لم يكن بمقدوره تحمّلها أيضاً. ومن جهة أخرى، كان للسلسلة أثراً تضخمياً ناتجاً من السيولة الإضافية التي اضطرت الحكومة أن تضخّها في أيدي أصحاب الرواتب التي زيدت... هذه السردية ما زالت سائدة ومنتشرة على ألسنة مجموعة يتزعّمها رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، وإلى جانبه رئيس جمعية تجار بيروت المصرفي نقولا شماس المشهور بـ«أبو رخوصة» وكل من يدور في فلكهم.

دحض هذه السردية سهل جداً انطلاقاً من وقائع الانهيار نفسه. فبحسب أرقام وزارة المال لا تظهر كلفة الأجور وملحقاتها ارتفاعاً كبيراً بعد السلسلة. إذ كان مجموعها يبلغ 73345 مليار ليرة، ثم ارتفع في نهاية عام 2019 أي بعد ثلاث سنوات، إلى 10146 مليار ليرة وهو اليوم على مسار انحداري إذ بلغ في نهاية أيلول 2021 نحو 8200 مليار ليرة (فضلاً عن انهيار قيمة الليرة). الفرق الأقصى الذي يمكن اعتباره كلفة إضافية لإقرار السلسلة هو 2811 مليار ليرة. إلا أنه في المقابل، سجّل مصرف لبنان خسائر في عام 2016 بقيمة 27390 مليار ليرة، وارتفعت إلى 110 آلاف مليار ليرة في نهاية 2021، أي بزيادة قيمتها 82610 مليار ليرة، وهي خسائر لم تكن منظورة أو مكتشفة في السنوات السابقة، ولديها لغاية اليوم وتيرة حركة مستمرة بالتصاعد، أي أنها لم تتوقف بعد رغم كل ما حصل.

الفرق بين الخسارتين كبير جداً ولا يمكن بأي شكل من الأشكال ربط الأمرين ببعضهما وفق سردية السببية التي يردّدها ميقاتي وشقير وسائر بوطة أصحاب الرساميل. وحتى من وجهة نظر السياسة المالية، فإن السلسلة أقرّت بالتزامن مع مجموعة ضرائب أبرزها زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 11%، وزيادة ضريبة الفوائد من 5% إلى 7% وإقرار ضريبة على الربح العقاري، فضلاً عن زيادات على رسوم كتاب العدل والسجل العدلي والسفر (خروج ودخول ومقاعد الطيران) وعلى المشروبات الروحية والتبغ... لذا، لم يسجّل تضخّم الأسعار ارتفاعاً تراكمية كبيرة. ففي تشرين الأول 2017 كان مؤشر الأسعار يبلغ 102,46، ثم بلغ 108,86 في تشرين الأول 2018 وسجّل 110,34 في تشرين الأول 2019. أي أن التضخّم في هذه الفترة لم يتراكم فوق 7,7%.

ومن وجهة نظر السياسة النقدية، فإن الكتلة النقدية المتاحة للتداول (M1) لم تزد في الفترة ما بين نهاية 2016 ونهاية 2019 بأكثر من 685 مليار ليرة، إنما أصبحت تزداد بوتيرة متسارعة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2019 مع بدء مصرف لبنان بضخّ السيولة النقدية مسبباً تضخماً هائلاً بلغ لغاية حزيران 2022 نحو 1090%.

إذاً، لم كل هذا التخويف من السلسلة؟ ببساطة لأن الانهيار فرض جدول أعمال مختلف على كل الأطراف في المجتمع لتصبح أولوياتهم متمحورة حول الحفاظ على حصّتهم من الناتج الذي تقلّص بشكل حاد من 55 مليار إلى 18 مليار دولار. جماعة شقير و«أبو رخوصة» يعتبرون أنفسهم أصحاب نفوذ، وأولويتهم تصحيح أرباحهم التجارية والريعية بدلاً من تصحيح الأجور بشكل عام. لذا، فإن اهتمامهم بالمالية العامة هو من باب منع الضريبة عن أرباحهم فقط. صحيح أن الناتج تقلّص لكن هذا لا يعني الحفاظ على حصّة الأجور منه، بل يريده هؤلاء أن يكون على حسابها. وبهذه الخلفية، هم وافقوا على تصحيحات بسيطة على أجور القطاع الخاص، ويوافقون على مبدأ تجزئة الأجور في القطاع العام (بدل الحضور، فوق الراتب الأساسي، فوق المساعدة الاجتماعية، فوق بدل النقل) بدلاً من تصحيحها بشكل يواجه مشكلة الحرمان من التعليم والطبابة.

لا حلّ بلا الأجر الاجتماعيّ

ثمّة معضلة شائكة حول تصحيح أجور العاملين في القطاعين العام والخاص. في النموذج الرأسمالي، أيّ حديث عن زيادة الأجور النقدية، لن يوصل الاقتصاد إلا إلى دوامة تضخّم. لكن ما يمكن العمل عليه هو زيادة الأجر الحقيقي الذي لا ممرّ إليه إلا عبر زيادة الإنتاجيّة في الاقتصاد. بمعنى أوضح، من دون خلق قيمة إضافيّة في الاقتصاد، لن تتعدّل الأجور الحقيقيّة، وهذا أمر يحتاج إلى وقت طويل، وخلاله قد تجد الدولة حلاً في تقديم نوع آخر من الأجور، وهو الأجر الاجتماعي

ماهر سلامة

موضوع الأجور هو موضوع معقّد تختلف على جوهره المدارس الاقتصادية، أي إنها تختلف على تعريفه أيضاً. وتسليماً بأن الاقتصاد اللبناني رأسمالي، فلا يمكن الحديث عن الأجور خارج هذا السياق حيث يتولى تحديد الأجر صاحب العمل الذي يملك معظم أوراق القوّة. لكن يجب الأخذ في الحسبان أن الاقتصاد اللبناني راكم الخسائر على مدى العقود الثلاثة الماضية. فبمجرّد انكشاف الأمر في بداية عام 2019 انكشف حجم الاقتصاد الحقيقي. ما تبقّى عملياً، هو التحويلات النقديّة من الخارج، التي لا تتعدّى 6 مليارات دولار بحسب أرقام البنك الدولي التي تستند إلى معطيات من مصرف لبنان، والقليل من الإنتاج المحلّي الذي يتم تصديره أو استهلاكه داخل الدورة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة الى أن جزءاً ليس صغيراً من القطاع الخاص، نجا من الأزمة، فأعاد بناء هيكليّة الأجور فيه بشكل أو بآخر. إلا أن هذه الأجور الحقيقيّة المعدّلة لم تعد إلى المستوى الذي كانت عليه ما قبل الأزمة، بمعنى أن نوعية حياة العاملين لم تعد إلى مستويات ما قبل الأزمة.

الأجور في لبنان الرأسمالي

بما أن الاقتصاد اللبناني هو جزء من النظام الرأسمالي العالمي، فإن الأجور في لبنان تتبع القواعد الرأسمالية. في هذا النظام، اليد العليا هي لصاحب العمل. ويقول، صاحب نظرية رأس المال كارل ماركس، إنه في الاقتصاد الرأسمالي تُحدد الأجور من خلال صراع دائم بين العامل وصاحب العمل، وفي النهاية تكون الغلبة لصاحب العمل الذي يستطيع أن يعيش من دون العامل لفترة أطول من قدرة العامل على العيش من دون عمل لدى صاحب العمل. وبالفعل هذه هي النظرة الرأسماليّة للعمّال في لبنان، كما على امتداد العالم الرأسمالي. فالمنظّر الرأسمالي، ديفد ريكاردو، يعتبر العمل سلعة تُباع وتُشترى مثل أي سلعة في الاقتصاد، وهي تمتلك قيمة حقيقيّة أو طبيعيّة، وقيمة سوقيّة. ويشير إلى أن القيمة الحقيقيّة أو الطبيعيّة للعمل، هي القيمة التي يحتاج إليها العامل لتأمين القدرة على الاستمرار (والمقصود هنا الاستمرار في البقاء على قيد الحياة) والتكاثر. وهذه القدرة على الاستمرار مرتبطة مباشرة بالقدرة على تأمين الأساسيّات، مثل الغذاء والسكن وغيرهما من متطلبات الحياة، للعامل ولعائلته. أما القيمة السوقيّة فهي قيمة الأجر التي يتم دفعها في الاقتصاد فعلياً مقابل العمل، وهي تعتمد بشكل أساسي على قوانين العرض والطلب مثل أي سلعة أخرى في النظام الرأسمالي. فإذا كان عرض العمل، أو مجموع ساعات العمل المتاحة في السوق من قبل العمّال، أعلى من الطلب الذي يحدده مجموع ساعات العمل التي يطلبها أصحاب العمل، فإنه في هذه الحالة ينخفض سعر العمل أو أجر العامل في السوق.

انجل بولايغان - المكسيك

ما حصل في لبنان، هو أن الانهيار الاقتصادي أدّى إلى انهيار قيمة الأجور الحقيقيّة. وفي الوقت نفسه تسبّب في إقفال الكثير من المؤسّسات الخاصّة، ما خلق انعداماً في التوازن بين العرض والطلب على العمل. فقد أصبح عرض العمل أكبر من الطلب عليه في السوق، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الأجور السوقيّة إلى ما دون قيمة الأجور الطبيعيّة (وفق تعريف ريكاردو)، وهي ستبقى منخفضة حتى لو أضيفت إليها التعديلات التي طرأت على الأجور في القطاع الخاص.

أدوات تجعل الدولة قاصرة

بشكل عام، تملك الدولة العديد من الأدوات التي تستطيع من خلالها التدخّل في الأسواق. إلا أنه في حالة الأجور النقديّة، أي الأجور المباشرة التي يتلقّاها العمّال مقابل عملهم، ليس لدى الدولة الكثير من الأدوات التي تمنحها قدرة التأثير في القطاع الخاص. يمكن للدولة أن تتدخّل من خلال رفع الحد الأدنى للأجور (ونادراً ما جرت تدخلات طاولت شطور ما فوق الحدّ الأدنى). من خلال هذه الأداة، أكثر ما يمكن للدولة أن تفعله، هو أن ترفع الحد الأدنى المسموح أن يتلقاه العمّال في السوق، وهذا الأمر ينعكس على هيكليّة الأجور كلّها لأن رفع الحد الأدنى يدفع العاملين في هرمية أعلى، إلى المطالبة بأجور أعلى، وبالتالي ترتفع الأجور كلّها.

إلا أن هذا الأمر قد لا يعني بالضرورة ارتفاع الأجور الحقيقيّة في الاقتصاد. اضطرار أصحاب العمل إلى رفع الأجور الاسميّة لا يلغي قدرتهم على زيادة الأسعار بحجّة ازدياد الكلفة، ما يؤمّن لهم حفاظاً على مستوى أرباحهم الرأسمالية. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى العلاقة التنافسيّة بين حصص الأرباح الرأسماليّة والأجور. وهي علاقة يرى فيها الاقتصادي توماس بيكتي، أحد أسباب ازدياد اللامساواة في المجتمعات. وارتفاع الأسعار يعني معدلات تضخّم أعلى، ما يعني أن القيمة الحقيقيّة للأجور لن ترتفع، إذ إن القدرة الشرائيّة للعامل ستبقى في نفس مستواها. كما أن رفع الحد الأدنى للأجور، قد يعطي حافزيّة أكبر للقطاع غير النظامي وهو القطاع الذي لا يصرّح للدولة عن أوضاع العمالة عنده، ولا تستطيع الدولة أن تفرض عليه رفع الحد الأدنى للأجور. وبذلك يتحول رفع الحد الأدنى إلى أداة قد تسهم في زيادة حصّة القطاع غير النظامي من الاقتصاد، ما يعني خسارة الدولة للإيرادات الضريبيّة.

أثبت هذا الأمر في لبنان مع رفع الحد الأدنى للأجور رسمياً من 650 ألف ليرة إلى مليون و325 ألفاً في أيّار الماضي. ارتفاع كهذا لا يساوي أكثر من 23 دولاراً على سعر الصرف السوقي اليوم، إلا أن رفع الحد الأدنى للأجور لم يكن له انعكاس على الأجور الحقيقيّة. ففي الواقع، كان الحدّ الأدنى يساوي 430 دولاراً أيام كان سعر الصرف مستقرّاً، لكن مع انهيار سعر الصرف تراجع الحد الأدنى 19 مرّة ليبلغ 22 دولاراً، وفي المقابل لا تمثّل الزيادة الأخيرة للحدّ الأدنى أكثر من مرّة واحدة. أما القرار غير الرسمي بشأن زيادة إضافية على الحدّ الأدنى ليصبح مليوني ليرة، فهو لا يعدّل كثيراً في الخسائر الهائلة التي تكبّدتها الأجور.

خيارات ما بعد الأزمة

في موازاة النقاش المتعلق بتصحيح الأجور في القطاع الخاص، برزت مسألة القطاع العام. هنا تصبح المسألة مختلفة في آليات التصحيح. موازية القوّة التي تحكم العلاقة بين صاحب العمل والعمال في النظام الرأسمالي تمنح مرونة أكبر لتصحيح الأجور في القطاع العام، بينما يصبح الأمر شائكاً في تصحيح أجور القطاع العام. فالعاملون في القطاع العام لن يواجهوا فقط ربّ عملهم، أي الدولة، بل سيواجهون أيضاً كل أرباب العمل الآخرين الذين غالباً ما يتذرّعون بأن الدولة ربّ عمل فاشل، وأنها وكر للفساد والرشوة، وأن كل إنفاق تقوم به لا يصبّ في مصالحهم مباشرة، هو إنفاق تضخّمي. انعدام المرونة في تصحيح أجور القطاع العام، أدّى إلى انكشاف العاملين في هذا القطاع على الفقر بشكل أكبر بكثير من أي شرائح أخرى. فقد فقدت أجور العاملين في القطاع العام قيمتها بشكل واسع وسط صعوبة اتخاذ قرار في الدولة لتصحيحها وباتت تُراوح بين 80 دولاراً و200 دولار شهرياً. وسط الأزمة الراهنة، هناك عدّة خيارات مطروحة لتصحيح أجور العاملين في القطاع العام وهي:

- الطريقة الأولى عبر السياسة المالية. في ظل عدم زيادة الإيرادات بشكل طبيعي، فإن كلفة تصحيح الأجور ستؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة وتغطيته من خلال الاستدانة. في الواقع الحالي، لا يمكن الاستدانة من الأسواق المالية بالليرة، لأن الليرة فقدت قيمتها، وهي معرّضة لفقدان إضافي في القيمة، لذلك من المستبعد أن يستثمر أي أحد في سندات الليرة اللبنانية. ولا يمكن أيضاً الاستدانة بالدولار (عبر اليوروبوندز)، لأن الدولة تخلّفت عن دفع ديونها في شهر آذار 2020. فلا يتبقّى إلا الاستدانة بالعملة اللبنانية من مصرف لبنان، ما يعني أن المصرف عليه أن يزيد من طبع الليرات التي ستصل، في نهاية المطاف إلى السوق. وإن ضخّ المزيد من الليرات في السوق يعني تراجع قيمة الليرة أكثر فأكثر، أي المزيد من التضخّم. والمزيد من التضخّم يعني أن الأجور الحقيقيّة، حتى بعد تعديلها، ستبقى مكانها، وقد تنخفض أيضاً إذا تجاوز معدّل التضخّم معدّل الزيادة في الأجور.

ولكن عبر السياسة المالية، تستطيع الدولة أن تزيد إيراداتها بدلاً من زيادة العجز في الموازنة. بالطبع، هذا لا يعني زيادة الضرائب التنازليّة على جميع فئات المجتمع. بل قد تكون من خلال وضع نظام ضريبي تصاعدي على الدخل، وزيادة ضرائب استثنائيّة أخرى مثل ضريبة الثروة. ومن هذه الإيرادات يمكن للدولة أن تموّل زيادة الأجور في القطاع العام.

- السياسة النقدية أيضاً، سينتج عنها انخفاض في قيمة العملة، وبالتالي دخول الاقتصاد في دوامة تضخميّة.

النموّ والخدمات الاجتماعية

لكن الأجر ليس فقط أجراً نقدياً يتقاضاه العامل مقابل عمله. فهناك أنواع أخرى من الأجور التي يتلقّاها العامل مثل الخدمات التي تقدّمها له الدولة، سواء بسعر مدعوم أو من دون مقابل. هذا النوع من الأجور يُسمّى بالأجر الاجتماعي. في الوقت الراهن قد لا يكون هناك حلّ مباشر للأجور النقدية من دون مفاعيل تضخمية، إذ لا إمكانية لدفع الأجور صعوداً من خلال الأدوات الماليّة أو النقدية، إلا أنه يمكن للدولة أن تقدّم لجميع العاملين، في القطاعين العام أو الخاص، أجراً اجتماعياً.

يمكن أن يكون الأجر الاجتماعي عبارة عن تقديم خدمات الطبابة بشكل مجاني، أو مقابل أسعار مدعومة. أو من خلال تقديم قطاع نقل عام يخفف كلفة التنقّل على العمّال. إلا أن تقديم هذه الخدمات يحتاج إلى موارد، فالدولة لا تستطيع تمويلها من خلال عجز في الموازنة. هذا الأمر يستدعي استخدام زيادة الإيرادات عبر ضرائب الدخل التصاعديّة والضرائب الاستثنائيّة. لكن على المدى الطويل، هذا الأمر لا يكفي. فالأجور النقدية بحاجة إلى الارتفاع أيضاً. فمع انهيار النموذج الريعي ومعه مستوى الأجور المضخّم، من الطبيعي أن يمرّ مسار إعادة رفع مستوى الأجور الحقيقيّة من خلال نمو الاقتصاد. وهذا الأمر يحتاج إلى خلق نموذج اقتصادي، يخلق قيمة إضافيّة، بمعنى آخر خلق نموذج منتج للقيمة. وهذه القيمة تتوزّع في الاقتصاد بين أرباح وأجور، ما يعني تلقائياً ارتفاع مستوى الأجور الحقيقيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل، أي إن الطلب على العمل يزداد، بالتالي هذا الأمر يعني ارتفاع قيمة العمل السوقيّة، أي دفع الأجور إلى قيمتها الطبيعيّة. لذا، لا يمكن التفكير في تصحيح الأجور الحقيقيّة في المجتمع من دون نسيان النموذج الاقتصادي الذي انهار وبناء اقتصاد قائم على الإنتاج الفعلي.

مؤشّر

سيولة «المركزي» تكفي 11 شهراً فقط

أظهرت أرقام مصرف لبنان عن نهاية النصف الأول من شهر تموز، أن ما تبقى لديه من سيولة بالعملة الأجنبية يبلغ 10,08 مليار دولار، أي ما يوازي كلفة استيراد لمدّة 10,8 أشهر قياساً على حجم الاستيراد في السنة الماضية. وإذا اعتبرنا أن كل هذه السيولة مخصّصة حصراً لتمويل الواردات، فإن لبنان سيعاني من أزمة ضخمة قبل نفاد الاحتياطات، إذ ستنفجر المشكلة عندما يتّضح مسار تسارع نفاد الاحتياطات.

إذاً، أي مسار يسلكه مصرف لبنان في استعمال الاحتياطات؟ في عام 2016 كان المعدل الشهري لتدنّي الاحتياطات 336 مليون دولار. وفي حينه لم تكن تدفقات الودائع قد توقفت نهائياً بل كانت بدأت تشحّ، ما يعني أن وتيرة استعمال الاحتياطات كانت مبرّرة نسبياً. وفي عامَي 2017 و2018، انخفض المعدل الشهري لتدني الاحتياطات إلى 200 مليون دولار ربطاً بمزيد من التدفقات المحفّزة بالهندسات المالية. لكن الحقيقة تكشّفت في عام 2020 علماً بأنها بدأت تظهر فعلياً اعتباراً من 30 أيلول 2019. ففي هذا التاريخ أصدر مصرف لبنان التعميم 530 الذي يحصر استعمال الاحتياطات بغرض الاستيراد، بسلع أساسية: بنزين، مازوت، غاز، أدوية، ولاحقاً أضيفت المستلزمات الطبية، ثم أضيفت أيضاً سلّة من السلع الغذائية والزراعية والمواد الأولية. وفي عام 2020، بلغ المعدل الشهري لتدني الاحتياطات ما قيمته 1098 مليون دولار شهرياً. لكنه رغم كل الإجراءات التي اتخذت لجهة وقف الدعم، وكبح الاستيراد عبر رفع الأسعار الداخلية وإفلات سعر الصرف ليغذي معدلات التضخم، لم يتمكن من العودة إلى معدلات ما قبل الانهيار، بل سجّل في عام 2021 تدنياً شهرياً بمعدل 521 مليون دولار، وفي النصف الأول من السنة الجارية سجّل 416 مليون دولار شهرياً.

هذا يعني أن كل إجراءات إدارة الأزمة التي حُصرت بيد مصرف لبنان والسياسة النقدية التي يتبعها، وهي سياسة تهدف إلى تكبيد المجتمع أكبر ضريبة ممكنة لكبح استهلاكه وبالتالي تقليص الاستيراد، بما يتيح لمصرف لبنان هامشاً أوسع في إدارة السيولة النقدية بالدولار (ما يحمله من احتياطات، وما يأتي من الخارج على شكل تحويلات مغتربين أو تحويلات للسوريين النازحين، أو غيرها)... كل ذلك لم يمنع من استهلاك نحو 23,4 مليار دولار منذ أيلول 2019 لغاية منتصف تموز 2022.

انحدار وتيرة التدني ليس وحده المؤشر على ما سيحصل، فهناك مؤشّر آخر معتمد في الكثير من المؤسسات الدولية، وهو نسبة الاحتياطات إلى الكلفة الشهرية للاستيراد. في نهاية عام 2016 كانت الاحتياطات كافية لتغطية 20 شهراً من الاستيراد (مجموع الاستيراد في عام 2016 بلغ 18,6 مليار دولار مقابل احتياطات بقيمة 30,9 مليار دولار). وهذا المؤشّر لم يتغير كثيراً في السنوات التالية إذ ارتفع إلى 23 شهراً في 2018، ثم بدأ رحلة انخفاض ليبلغ 19,5 شهراً في نهاية عام 2021. المفاجأة حصلت في عام 2022، أو في النصف الأول هذه السنة، إذ تدنّت الاحتياطات إلى 10,08 مليار دولار ولم تعد تغطّي أكثر من 10,8 أشهر. وهذا يعني أن المرحلة الثانية من الأزمة بدأت تقترب وقد تكون مرحلة قاسية جداً لأنه عندما تنفد الاحتياطات ستبقى إدارة السوق مبنية على تدوير التدفقات الواردة وذلك إذا كانت لدى مصرف لبنان السلطة والقدرة والأدوات على إدارة كهذه. إذا بلغنا المرحلة الثانية من الأزمة، فإن المشكلة ستكون في توفير الأساسيات من بنزين وقمح ودواء وغيرها من السلع الأساسية والضرورية. هذه المرحلة ستكون على مستوى آخر من الأزمة شكلاً ووتيرة ونوعاً.

اشهر الاستيراد المتاحة من خلال إحتياطات مصرف لبنان

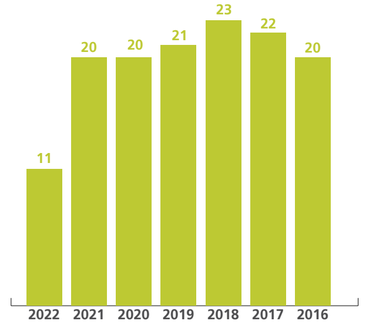

المصدر: مصرف لبنان، الجمارك، «الأخبار»

معدّل التغيّر الشهري في الاحتياطات (مليون دولار)

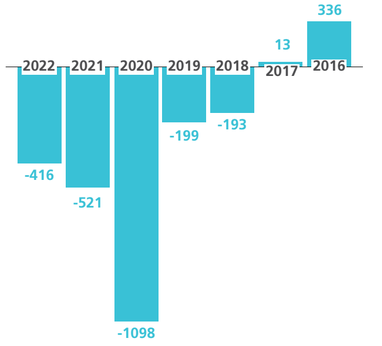

المصدر: مصرف لبنان

تقرير

«تيك توك» ضحيّة جديدة بعد «هواوي»؟

كان الأمر متوقّعاً. ليس مسموحاً أن تقفز منصّة تواصل اجتماعي صينية، إلى الرقم واحد عالمياً. وادي السيليكون، كان اول من استشعر الخطر. ودونالد ترامب، الرئيس الـ45 للولايات المتحدة، حاول تطويق المخاطر الآتية من الشرق. فالزم شركة «بايت دانس» مالكة «تيك توك» ان تبقي بيانات الاميركيين داخل بلاده. لكن التطبيق، تعاظم بشكل خرافي مدّاك. فما استلزم تحقيقه 8 سنوات لدى «فايسبوك» و«يوتيوب»، أنجزته «تيك توك» في 4 اعوام وبات التطبيق الصيني يتخطّى مفهوم التواصل الاجتماعي متحوّلاً إلى محرك بحثي لجيل ما بعد الالفية (Generation Z). وهو ما عجزت عن تحقيقه «فايسبوك». لذا، بدأت عملية شيطنة ممنهجة ضدّ «تيك توك» يقودها مشرّعون اميركيون يأملون في كبح توسّع التطبيق، أو قتله إذا تطلب الأمر

علي عواد

هناك دعابة متداولة بين شعب الإنترنت، تقول إن أفضل مكان لإخفاء جثة، هو الصفحة الثانية من نتائج بحث «غوغل»، إذ عملياً، لا أحد يحتاج إلى دخولها. الصفحة الأولى كافية دائماً. ولأن الدعابات - أقله الجيدة منها - لا تأتي من فراغ، فهذه أيضاً لها أسبابها. فمنذ تأسيسها عام 1998، هدفت «غوغل» إلى أمر واحد: أن تصبح فهرس الإنترنت، المحرك البحثي «غوغل» لا يملك المواقع الإلكترونية. المستخدم يضع كلمات مفتاحية (Keywords) و«غوغل» تبحث في بياناتها عن المواقع الإلكترونية التي تحوي كلمات متطابقة مع ما طلبه المستخدم، ومن ثم تضع الروابط أمامه. وهكذا سارت الأمور لعقدين من الزمن. قبل أسبوعين، كشف نائب رئيس «غوغل» براباكار راغافان، خلال مؤتمر «Fortune's Brainstorm Tech» حول مستقبل «غوغل» واستخدام الذكاء الاصطناعي، أن المستخدمين الأصغر سناً يتجهون الآن في كثير من الأحيان إلى تطبيقات مثل «تيك توك» بدلاً من البحث عبر «غوغل» أو الخرائط لأغراض الاكتشاف. وأضاف: «نستمر في التعلّم، مراراً وتكراراً، أن مستخدمي الإنترنت الجدد ليس لديهم التوقعات والعقلية التي اعتدنا عليها». حتى إن «الاستفسارات التي يطرحونها مختلفة تماماً». وأوضح أن هؤلاء المستخدمين لا يميلون إلى كتابة الكلمات المفتاحية، بل يبحثون عن المحتوى بطرق جديدة وأكثر شمولاً. وتابع، في دراساتنا (ذُكر في ما بعد أنها دراسة داخلية لم تُنشر بعد، ولا تقتصر على ما تقدّم فقط)، تبيّن أن ما يقرب من 40% من الشباب الأميركي (الفئة العمرية بين 18 عاماً و24 عاماً)، عندما يبحثون عن مكان لتناول طعام الغداء، لا يذهبون إلى خرائط غوغل أو محرّك البحث، بل إلى «تيك توك». الأمر لا ينتهي هنا، وفقاً لمعهد «رويترز» في جامعة «أكسفورد»، إذ نحو ثلث مستخدمي «تيك توك» يتعاملون معه كمصدر للأخبار. كما باتت وسائل الإعلام الرئيسية تستخدم التطبيق للترويج لمحتواها. لكن، ما هو سر «تيك توك»؟ كيف تعاظم بهذه السرعة؟

التطبيق العادل

في البرمجة، عند كتابة سطور «الكود» من أجل خلق برنامج أو جعل روبوت يتحرك، فإن المبرمج لا يجلس خلف شاشته ويبدأ الضرب على لوحة المفاتيح. هناك أمر أساسي يسبق ذلك، وهو: كيف سيعمل البرنامج. بمعنى ما هي الخطوات التي يجب أمر الكومبيوتر بها كي يتحرك الروبوت أو ليقوم البرنامج بحل مشكلة معينة. ويُطلق على هذه الـ«كيف» مصطلح خوارزمية (Algorithm). هي ليست سطور برمجة، بل هي الـ«كيف سيحدث ذلك» التي يعمل الكود بروحيتها. ومن هنا، نكتشف أن خوارزمية «تيك توك» ليست فقط بالغة التعقيد ومتطورة، بل فريدة من نوعها أيضاً.

جهدت «غوغل» كي تأتي نتائج بحث المستخدم متطابقة مع ما يريد معرفته وبسرعة. ويلاحظ المستخدم أن الروابط الثلاثة الأولى وأحياناً غالبية صفحة نتائج البحث الأولى تكون مدفوعة، وبهذا تجد المواقع الإلكترونية - التي لا تملك المال الكافي - صعوبة في الانتشار بين ملايين المواقع الأخرى. كما أن هذا الأمر جعل من «غوغل» حارسة لبوابة الإنترنت، بحيث تظهر روابط المواقع ذات السرديات المتوافقة مع قيم الديمقراطيات الغربية. هذه العوامل وغيرها، جعلت «غوغل» تبدو مثل ديناصور بالنسبة إلى جيل ما بعد الألفية. وهو جيل كما وصفه نائب رئيس غوغل: «أسئلته مختلفة ومحب للاكتشاف». بالفعل، هذا ما انتبهت له «تيك توك» عند صنع خلطتها السرية. حتى إنه يمكن القول إنها خوارزمية شيوعية إذا جاز التعبير. بداية، تبحث المنصّة على ما يثير اهتمام المستخدم وتعرضه أمامه. وبمرور الوقت، ستكون الفيديوات بغالبيتها متوافقة مع كل اهتمامات المستخدم، إذ يقوم التطبيق أيضاً بالتضييق على الفيديوات التي لم تثر الاهتمام، ويحدّ من عرضها بشكل كبير. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وصف البعض للمنصّة على أنها «تطبيق التافهين» هو في غير محله حقيقة، إذ إن وظيفة الخوارزمية أن تأتي للمستخدم بكل الفيديوات التي شاهد أموراً مشابهة لها في السابق وتفاعل معها. بمعنى أن المستخدم هو من يطلب ما يشاهده. لكنها أيضاً خوارزمية متحركة، إذ تمنع الأنماط المتكررة، أي أن المستخدم لن يظهر أمامه فيديوات تحوي الموسيقى ذاتها أو من نفس صانع المحتوى. كما أن التطبيق لا يحدّد المحدودية، إذ يعمد من حين إلى آخر على عرض فيديوات لا صلة لها باهتمامات المستخدم، وهو ما يخلق تجربة وجهات نظر وأفكار جديدة. وهذا أحد أبرز الأمور التي تقلق الولايات المتحدة. التي تريد فرض سردية واحدة لكل الأشياء بحيث تكون في صالحها، إذ إن وجهات النظر الأخرى يتم قمعها على «تويتر» و«فايسبوك» و«يوتيوب». أضف إلى ذلك أن «تيك توك» يحوي أداة تعديل فيديوات قوية جداً. أما درّة تاج هذه الخوارزمية فهي الفرص العادلة. بمعنى أن التطبيق لا يأخذ في الحسبان عدد المتابعين لصانع محتوى معين، ولا إن حصد فيديو سابق عدد مشاهدات هائلة. هو يقدم فرصة الشهرة حتى للحسابات الجديدة. وهذا ما يجعله منصفاً بالنسبة إلى صناع المحتوى.

سلوك الحظر

في عام 2020، أصدر الرئيس السابق للولايات المتحدة، دونالد ترامب، أمراً تنفيذياً لحظر تطبيقين صينيين هما «وي تشات» و«تيك توك»، ما لم يكونا تحت سيطرة الشركات الأميركية. لكنّ الأمر في حينه واجه معارضة قانونية أدّت إلى إبرام صفقة مع شركة «أوراكل» الأميركية العملاقة لتخزين بيانات المستخدمين الأميركيين على قاعدة بيانات سحابية للشركة. استبدلت إدارة بايدن في عام 2021 الحظر، وأمرت بإجراء مراجعة واسعة النطاق للتطبيقات التي يسيطر عليها خصوم أجانب. وفي الشهر الماضي، دعا عضو لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC)، بريندان كار، شركتي «أبل» و«غوغل» إلى إزالة «تيك توك» من متاجر التطبيقات الخاصة بهما، بسبب مخاوف من الوصول إلى بيانات المستخدمين الأميركيين من قبل الصين. وأشار كار، وهو واحد من ثلاثة مفوضين من لجنة الاتصالات الفيدرالية عيّنهم ترامب ولا يزالون في مناصبهم، إلى تقرير نشره موقع «بازفيد نيوز»، وكشف أن موظفي الشركة الأم لـ«تيك توك» «بايت دانس»، والذين يتخذون من بكين مقراً لهم، قد تمكنوا من الوصول بشكل متكرّر إلى معلومات خاصة عن المستخدمين الأميركيين، رغم تأكيدات الشركة بعكس ذلك. وأكد أن «تيك توك» ليس مجرد تطبيق فيديو مضحك للشباب، واصفاً هذا الجانب من أعمالها بـ«التخفي في ثياب الحملان» والتي تخفي أداة مراقبة جماعية متطورة.

وفي مطلع الشهر الجاري، ذكرت صحيفة «وال ستريت جورنال»، أن وزارة التجارة تدرس تغييراً مقترحاً لإجراء الذي وضعه بايدن، ومن شأنه أن يزيد صلاحيات الوزارة ويوسع إشرافها على تطبيقات مثل «تيك توك». ويهدف هذا الإجراء إلى التعامل مع المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تسمح «للأعداء الأجانب بسرقة البيانات أو الحصول عليها بطريقة أخرى، ما قد يعرضهم لتدقيق طرف ثالث، أو لفحص كود البرمجيات الخاصة بهم، أو مراقبة سجلات بيانات المستخدمين». ويضغط المشرّعون الجمهوريون اليوم من أجل مزيد من التدقيق. وكتب تسعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري إلى الرئيس التنفيذي لشركة «تيك توك»، مطلع الشهر الحالي، يطلبون إجابات لمجموعة من الأسئلة التي تغطي ممارسات خصوصية بيانات الشركة وعلاقتها بالحزب الشيوعي الصيني.

حرب مصغّرة

يقول أوين تيدفورد، كبير محلّلي البحوث في شركة «Beacon Policy Advisors»، إن ما يحصل اليوم «هو مجرد جزء من الحرب التكنولوجية الكبرى بين البيت الأبيض والصين»، إذ تحاول الإدارة الأميركية الحالية استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات للسيطرة على المنافسة التكنولوجية مع الصين خصوصاً في التكنولوجيات والتقنيات الجديدة. وتهدف أيضاً إلى التحايل على العقبات القانونية التي واجهت ترامب عندما حاول منع «تيك توك» و«وي تشات». من جهته، يقول بول تربولو، نائب الرئيس في شركة الاستشارات الإستراتيجية «أولبرايت ستونبريدج»، إن هذا التوجه يجعل هذه القضية «واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وخطورة المتعلقة بالصين»، إذ «من المرجّح أن تفشل أي محاولة جديدة لحظر هذه التطبيقات في الولايات المتحدة، لذلك تحاول الإدارة ووزارة التجارة إيجاد نهج أقل من الحظر ولكنه يوفر بعض التأكيدات الجديدة حول كيفية تعامل الشركة الأم التي تشغّل هذه التطبيقات مع بيانات المواطنين الأميركيين»، وتأتي هذه التطورات وسط دعم من كلا الحزبين الأميركيين لاتخاذ موقف أقوى ضد الصين. ومن المرجّح أن يؤدي ذلك إلى استمرار الضغط على البيت الأبيض من أجل زيادة التدقيق في «تيك توك» وشركات التكنولوجيا الصينية الأخرى في المدى القريب.

في كل الأحوال، من يستخدم «تيك توك» يلاحظ أن التطبيق مثير للدهشة دائماً، وخصوصاً في عرض أفكار جديدة ومختلفة عمّا اعتاد عليه المرء ضمن بيئته أو من خلال السرديات الإعلامية التي يتجرّعها. «تيك توك» تطبيق قادر على أن يُدخل المستخدم إلى حياة الآخرين بشكل فعّال ومختلف عن أي شيء آخر. وعكس منصات التواصل الاجتماعية الأخرى، هو منيع أمام الفقاعات الرقمية. بمعنى أنه يجلب كل ما يستهويك كمستخدم، إلا أنه يحاول دائماً جعلك تنظر إلى خارج السور الذي بني حولك.

> **ما يحصل اليوم هو مجرد جزء من الحرب التكنولوجية الكبرى بين البيت الأبيض والصين**

1
مليار شخص هو عدد مستخدمي تطبيق «تيك توك» في العالم. ويأتي التطبيق في المركز السادس عالمياً بين التطبيقات من حيث عدد المستخدمين

656
مليون هو عدد عمليات التحميل التي شهدها تطبيق «تيك توك» في عام 2021. وهو يحتل المركز الأول عالمياً بين التطبيقات في هذا المؤشر

عدد مستخدمي تطبيق «تيك توك» في كل بلد
(بالملايين)

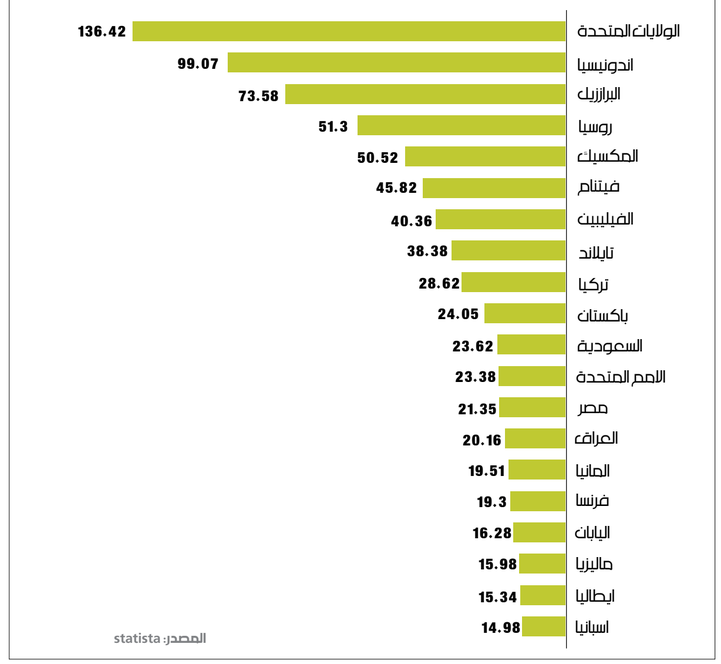

المصدر: statista

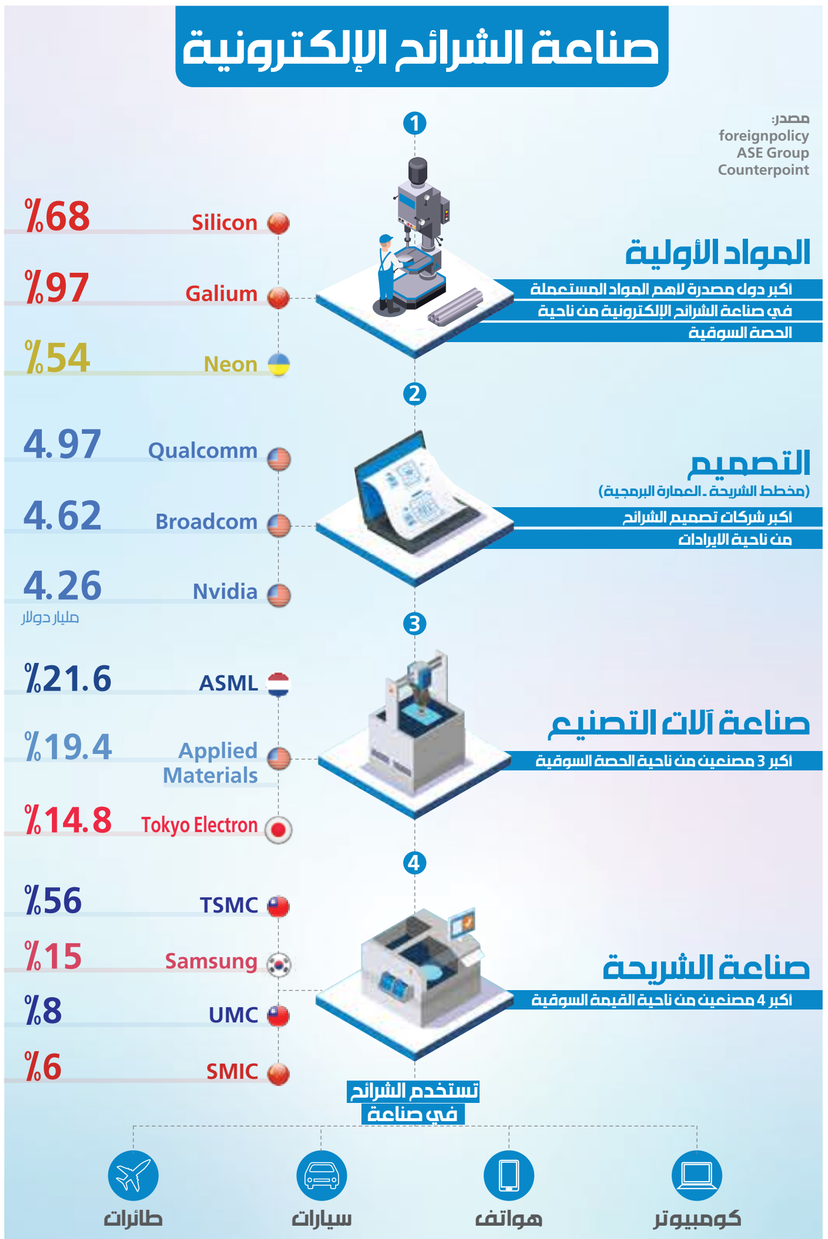

هل تنجح أميركا في توطين صناعة أشباه الموصلات؟

في العقود الماضية، كان النفط هو محور الصراع العالمي. الذهب الأسود كما سمّوه. وكان مورداً استراتيجياً بالغ الأهمية. إنما مع القفزات التكنولوجية وازدياد نسبة الاقتصاد المعرفي من الاقتصاد الكلي، باتت الشرائح الإلكترونية هي النفط الجديد. في تقرير نشرته «فايننشال تايمز»، يقول بات غيلسنغر، الرئيس التنفيذي لشركة «إنتل»، أكبر صانع للشرائح الإلكترونية في أميركا، إن موقع تواجد النفط حدّد الجغرافيا السياسية في العقود الخمسة الماضية، لكن مصانع إنتاج الرقائق ستشكل العقود الخمسة التالية «هذه هي الجغرافيا السياسية الجديدة». وقال أخيراً في مؤتمر في أسبن، إنه بينما أنشأت أميركا صناعة أشباه الموصلات في البداية، فإن 80% من الإنتاج موجود حالياً في آسيا.

لا تملك أي دولة معرفة كاملة بهذه الصناعة أو بالموارد التي تحتاجها. هي مثل أحجية «بازل». القطع تصنّع في كل أنحاء العالم. لكن، مع توقف سلاسل الإنتاج والتوريد خلال فترة تفشي كورونا، وانقطاع موارد أساسية مثل غاز النيون الذي تنتجه أوكرانيا بسبب العملية العسكرية الروسية، وخوف الولايات المتحدة من قيام الصين بإعادة ضم تايوان موطن شركة «TSMC» التي يسيطر على غالبية إنتاج الرقاقات البالغة الدقة... كل ذلك، فرض إعادة تشكيل هذه الصناعة في مسعى لجعلها بعيدة عن الاضطرابات وقريبة من عجلة الإنتاج الغربية.

بهذه الخلفية، اندفعت الولايات المتحدة منذ العام الماضي، نحو تقليص حجم الإنتاج الآسيوي وتوطينه في الداخل الأميركي، أو أقله وضعه في بلدان تحت عباءتها. والأسبوع الماضي، اتخذ مجلس الشيوخ الأميركي خطوة رئيسية نحو تمرير مشروع قانون يهدف إلى تمويل بقيمة 52 مليار دولار لصناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة. مشروع القانون يدعى «CHIPS for America Act»، ويرمي إلى جعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على المنافسة مع الصين، من خلال تخصيص حوافز لصانعي أشباه الموصلات من أجل بناء، خطوط إنتاج الرقائق في الولايات المتحدة ما يدفع مستويات الإنتاج المحلية صعوداً بعدما انخفضت إلى أقل من 12% راهناً.

لكن بحسب موقع «جايكوبن»، لا يوجد شيء، في مشروع القانون ما قد يتطلب من شركات مثل «إنتل» استخدام الأموال فعلياً في البحث والتطوير المحلي. وهذا يعني أن الشركات يمكنها بدلاً من ذلك منح الأموال للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت «إنتل» عن توزيع أرباح ربع سنوية على أسهم مستثمريها. ويضيف التقرير، أنه من غير الواضح على الإطلاق إذا كانت الإعانات الضخمة للقانون ستحفز الاستثمار المحلي. إذ تضغط «إنتل» ضد بند في مشروع القانون يقول التالي: «تمنع الشركات التي تتلقى تمويلاً من مشروع القانون، من بناء، أو توسيع مرافق أشباه الموصلات المتقدمة في الصين». من هنا، من المحتمل أن تفشل هذه الخطوات الأميركية لرفع نسبة الإنتاج المحلي من الرقاقات، إذا بقي متروكاً لقوانين السوق.

قراءات

مقال

السوق في البناء الاشتراكيّ: بين تقييدها والحاجة إليها

ورد كاسوحة

الازدواجية التي نجمت عن تحويل الفلاح إلى ملّاك صغير، وإبقاء العامل في وضعية بروليتارية ليست خاصّة بنظم الإقليم، بل يمكن اعتبارها المشكلة الأساسية التي واجهتها أيضاً النظم الشيوعية في سياق سعيها لحل إشكالية الملكية، عبر الانتقال من الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج، إلى تظيرتها العامّة. في الاتحاد السوفياتي السابق مثلاً، حُوفظ على هذه الازدواجية، ولكن ليس بين العمّال والفلاحين حصراً، بل بين نُظُم الإنتاج التي يستحيل الاستمرار فيها من دون الحفاظ على الملكية الخاصّة الصغيرة، ونظيرتها التي يقتضي التقدّم فيها حصول العكس، أي نقلها إلى مُلكية الدولة. هذه الثنائية التي عُرفت حينها بالسوفخوزات والكولخوزات، لم تنتقل إلى المنطقة هنا كما جرى تطبيقها في موسكو، إذ لم تصل نظم الإنتاج في الإقليم، وحتى في العالم الثالث عموماً، إلى هذا المستوى من التعقيد في تقسيم العمل بين المُلكيات الخاصّة والعامّة. ولكن مجرّد الحفاظ على هذا الهيكل للتحويل الاشتراكي، من دون الوصول إلى البنية السوفياتية السابقة بالضرورة، أتاح الفرصة لحصول نموّ في علاقات الإنتاج، لتُصبح المنتجات الصادرة عن الملكيات الخاصّة الفلاحية ليس فقط في متناول السوق إنما أيضاً هياكل الإنتاج التي انتقلت مُلكيتها من القطاع الخاصّ إلى الدولة. وهذا ما أضفى في حينه، على التراكم الأوّلي، قيمة تبادلية أكبر، كونه تجاوز احتكار السوق للتبادل وما تنطوي عليه من قيمة نفعية أو ربحية مُطلقة، نحو تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية التي تعمل لمصلحة الدولة والطبقة العاملة في تحقيق الوفرة الإنتاجية والاكتفاء الذاتي.

«القيمة التحزيبة» للسوق

بلوغ هذه المرحلة المتقدّمة من التحويل الاشتراكي، كان يقتضي إخضاع المنتج الخاصّ بالملكيات الفلاحية الصغيرة، إلى اختبار السوق. فالربحية التي تنطوي عليها القيمة التبادلية، كانت بمثابة تجاوز كبير لمبدأ الاحتكار الذي يقوم عليه نمط الإنتاج الإقطاعي. فائض القيمة الذي يذهب، سوقياً، إلى التاجر الكبير أو الصغير، لا يُقارَن بما كان يُقتَطَع من أجر الفلاح القنّ لدى عمله عند الإقطاعي أو ملّاك الأرض. المسألة ليست فقط في مقدار الخسارة التي تَلحَق ببيع قوّة العمل، بل أساساً في عدم امتلاك أساس مادّي للتفاوض، على قيمة المُنتَج، أو لنقل، على مقدار قوّة العمل. في نمط الإنتاج الإقطاعي، لا تكون التجارة مطروحة، حتى كاحتمال بالنسبة إلى الفلاح القنّ، لأنّ عنصر الامتلاك الذي يحوزه الإقطاعي يكون مُطلَقاً ولا يقتصر على ناتج العمل أو الجهد المبذول، بل يتعدّاه إلى الحقّ في مصادرة أيّ عمل أو علاقة تجارية، خارج نطاق نظام القنانة. هذا الموقف القطعي من حقّ «الاقتنان» بالتجارة، جعَل من السوق التي اعتبرتها الماركسية أحد القيود على عملية تحويل وسائل الإنتاج، ممرّاً إلزامياً بالنسبة إليهم، للتحرّر من «عبودية» النظام الإقطاعي. وهو ما يفسّر المكانة الرمزية التي تحظى بها عملية نقل المُلكية من الإقطاع إلى الفلاحين والمُلّاكين الصغار في السرديات الأوروبية إبان صعود البورجوازية. العنصر الثوري هنا، والذي انتقل بالتواتر إلى كلّ التجارب المماثلة، وإن في سياقات مغايرة، هو تعميم الحقّ في التجارة وتبادل السلع، خصوصاً المُنتَجة من الأرض، على أوسع شريحة ممكنة من الناس. وصول الفلّاح إلى السوق هنا، ليبيع منتَجه لقاء ثمن غير خاضع لأيّ إكراه سوى الإكراه التجاري نفسه، هو بالنسبة إلى المتحرّرين حديثاً من نظام القنانة أو العمل لدى الإقطاع، بمثابة الحرّية المُطلقة. الخسارة التي تحصل في عملية التبادل لمصلحة التاجر الكبير أو الصغير، يمكن اعتبارها في هذا السياق، مجرّد ثمن يتعيّن دفعه، لاستعادة المُلكية، ليس على الأرض وناتج العمل فحسب، بل على قيمة المُنتَج كذلك. أهمية النفاذ إلى السوق بهذا المعنى، هي في البعدين «التحرّري» و«التقدّمي» الخاصّين بترك الفلاح يكتشف بنفسه، بعد انتزاعه حريّته الجنينية الأولى، ماهية الإكراهات الجديدة التي سيتعرّض لها أثناء الانتقال من نمط إنتاج وتبادل إلى آخر. فالتاجر ليس إقطاعياً، والسوق التي تقوم عليها عملية التبادل التجاري لا تشبه القيود المطلقة الخاصّة بالنظام الإقطاعي، لكنّ هذه التداولية أو لِنقُل الحرية في التبادل ليست مطلقة بدورها، بل تخضع لمحدّدات تجعلها أكثر إكراهاً حتى من العلاقات الإقطاعية في ما يتعلّق بتحريم الحصول على قيمة المُنتَج الفعلية. هذا يخلق عائقاً جديداً أمام الفلاح صاحب المُلكية الصغيرة، ويضعه على تماسّ مع حدود حرية السوق التي لم تكن قد أُختبرت بعد، كما يجب.

معاناة الحلقة الأضعف

بعد اكتشاف الفلاح أو صاحب مُلكية الأرض الصغيرة للسوق بمعناها الأوسع، تأتي عملية التعامل مع إكراهاتها الشديدة. الأمر لا يقتصر على ذهاب فائض قيمة المُنتَج لمصلحة التجّار، بل يتعدّاه إلى اكتشاف محدودية الربح الذي يأتي من السلعة حين تكون في هيئتها الأوليّة. الفلاح هنا لا يخسر فحسب القيمة الزائدة، بل كذلك الإمكانية التي تتيحها معاودة تصنيع السلعة، أو لنَقُل دخولها في حلقة التصنيع. الرابح من هذه العمليّة المعقّدة هم الصناعيون والتجار، لأنّ السلعة بعد تصنيعها لا تعود مُلكاً لمنتجها الأوّل، بل تصبح بسبب إضفاء القيمتين الصناعية والتجارية عليها، حكراً على التبادل بين الحلقات المتقدّمة من معاودة إنتاجها. الأرباح كلّها تذهب لمصلحة التجار والصناعيين، إلى درجة أنّ حرية التبادل التي أضفت على السوق «طابعاً تقدمياً» في مرحلة سابقة، تتحوّل مع هذا الاحتكار المفرط للربح إلى قيد جديد، ولا سيّما بالنسبة إلى المنتج الأول والمستهلك. الاثنان متضرّران من توسّع دائرة التبادل. فالفلاح، مع كلّ دخول للسلعة إلى حلقة جديدة، يخسر مزيداً من القيمة، والمستهلك بدوره مضطرّ لتحمّل الزيادات الإضافية على قيمة السلعة لدى انتقالها من حلقة أخرى، أو لدى معاودة بيعها بكلفة إضافية. هذه الدينامية التي تقوم عليها السوق غير قابلة للعكس، إذ يقوم «التقدّم» الذي تنطوي عليه هذه الأخيرة، على فكرة تجريد السلعة بعد إنتاجها من الأرض من أيّ قيمة غير القيمة الربحية. أي أن السيادة هنا، تصبح كاملة

> **أهمية النفاذ إلى السوق هي في البعدين «التحرّري» و«التقدّمي» ليكتشف الفلاح بنفسه ماهية الإكراهات الجديدة التي سيتعرّض لها أثناء الانتقال من نمط إنتاج وتبادل إلى آخر**

لمنطق التراكم الرأسمالي ولو في شكله الأوّلي، إلى درجة تبدو معها أحياناً قيود النظام الإقطاعي مقارنة معه، أكثر احتمالاً. «التقدّم» الذي حمله التبادل التجاري الحرّ إلى الفلاح أو المالك الصغير للأرض، سُرعان ما سينقلب إلى عكسه بسبب طبيعة عملية التراكم التي يتوقّف استمرارها على حجم التطوّر الذي يطرأ على السلعة، وهو ما يجعل موقع الصناعي أو التاجر فيها أساسياً، بعكس الفلاح الذي لا يستفيد منها إلا لمرّة واحدة وبهامش من الربح محدود جداً. يمكن اعتباره بهذا المعنى، الحلقة الأضعف في السوق. ومن هنا تأتي القيود عليها في المراحل المتقدّمة من التحويل الاشتراكي لمصلحة المزارعين.

حلقات التدخل لمصلحة المزارعين

تَرْجَمةً ذلك عملياً، سواء في نُظُم الإنتاج التي ابقَت على المُلكية الخاصة، أو التي نقلتها إلى الدولة، هي في الهياكل التي تنشأ لتوسيع هامش ربح الفلاح عبر دعم كلفة الإنتاج جزئياً أو كلياً. تجربة التعاونيات الزراعية هي الأكثر شيوعاً وفاعلية، لأن تدخّلها يكون سابقاً لبدء الإنتاج، وبالتالي يأخذ هذا التدخّل شكل منع السوق حتى من تحقيق ربح أوليّ عبر بيع أدوات الإنتاج أو جزء منها. الأسمدة والبذور والمبيدات الزراعية، كلّها مُدخَل في كلفة الإنتاج بوصفها وسائل أو أدوات، وخضوعها لمبدأ العرض والطلب يجعل منها عبئاً على الفلاح حتى قبل مباشرة عملية الإنتاج أو أثناءها. لا بل يمكن إضافتها في حال لم تتوافر قنوات لشرائها بكلفة زهيدة أو رمزية، إلى ما يخسره لاحقاً من قيمة المنتَج حين يبيعه للسوق. التعاونيات عبر قيامها بتوفير هذه المُستلزمات، تمنع دخول الفلّاح إلى السوق بخسارة مُسبقة وتسمح له بالتفاوض على السعر من موقع أفضل، لكن ليس من دون خسارة القيمة الزائدة نفسها. المعركة مع السوق هنا تنحصر في تأجيل الخسارة، وهو ما ينسحب حتى على الهياكل التجارية «العامّة» أو الجماعية التي تتدخّل بعد التعاونيات لشراء المُنتَج من المزارعين. طبيعة هذه الهياكل المملوكة للدولة أو القطّاع العام، تفترض عدم حصول التبادل التجاري وفقاً لمنطق العرض والطلب. فالسعر هنا يكون تفضيلياً ليس فقط لمصلحة الفلّاح، بل من دون خضوع المُنتَج لفلسفة القيمة الزائدة التي غالباً ما يخسر معها المنتجون «كل شيء»، سواءً في المزارع أو في المصانع، بما في ذلك وقتهم المعروف بزمن الإنتاج. هذه الآلية في التبادل، تنعكس لاحقاً على نمط الاستهلاك نفسه، حيث الشراء بسعر تفضيلي من المُنتَج يصل إلى المستهلك بطريقة مماثلة، أي بسعر أقلّ بكثير من سعر السوق، وبالتالي يحصل تعطيل جزئي لعملية العرض والطلب ريثما تنتهي السلسلة الخاصّة بحلقات دعم المزارعين. قبل ذلك، ولجعل هذه السلسلة تنطلق أساساً تكون ثمّة مساهمة لقنوات التمويل، وعلى رأسها المصارف التي أُمّمت أجزاءً منها ليس فقط لمعاودة توزيع الثروة، بل أيضاً لتسهيل عملية الإقراض على الطبقة العاملة، بحيث يُصبح الإنفاق من القروض على عملية الإنتاج مضموناً لجهة أسعار الفائدة المنخفضة وآجال التسديد الميسّرة. كلّ ذلك يتحوّل في التجارب الإشتراكية التي تُغلّب عليها المُلكيات الزراعية الصغيرة، إلى قيود إضافية، ليس على السوق بحدّ ذاتها باعتبار أنّ تطوّرها مطلوب لاستكمال التحوّل، بل على ديناميتها التي تقتضي خُكماً تهميش الفلاح بوصفه الحلقة الأضعف فيها والطرف الأقلّ استفادةً من السلعة حين تدخل في دائرة التصنيع وتتحوّل إلى مستودع للقيمة الزائدة أو الفائضة.

انجل بوليغان ـ المكسيك

ضُعف الهياكل الاشتراكية إزاء السوق

الازدواجية التي واجهتها كلّ تجارب التحوّل الاشتراكي في العالم في ما يتعلّق بنقل المُلكية، انتقلت بدورها إلى المنهجية الخاصّة بالتعامل مع السوق. فالحاجة إليها لم تنتهِ مع اندثار هياكل الإنتاج القديمة أو المُلكية الإقطاعية. وفي الوقت نفسه، بدأ نموّها المستمرّ في خلق عوائق أمام تطوّر الحلقات الأساسية في النظام الإنتاجي المتمثّلة بالفلاحين أصحاب المُلكية الصغيرة. حصول تراكم في القيمة المضافة للسلع على حساب هؤلاء لا يمثّل مشكلة في نمط الإنتاج الرأسمالي، لكن في أنماط الإنتاج الانتقالية بين الرأسمالية والشيوعية التي يجري فيها التحوّل الاشتراكي، يُعدّ هذا الأمر بمثابة معضلة حقيقية كونه يخلق تناقضاً بين «التقدم» الذي تمثّله السوق ونظيره الخاص بنموّ قوى الإنتاج الأساسية. المقايضة التي سمحت بترك السوق تنمو داخلياً وخارجياً لقاء السماح بفرض قيود عليها لمصلحة صغار المزارعين، لم تستمرّ كثيراً، أقلّه في الإقليم، إذ إنه مع تقوّض البُنى والهياكل الاشتراكية انتهت إلى استعادة قوى السوق لهوامش الأرباح التي أُنتزعت منها وللمُلكية نفسها، لكن ليس على الأرض بل على هياكل الإنتاج والخدمات أيضاً التي كانت مُلكاً للدولة والقطاع العام. عدم استمرار هذه الصيغة لا يُعزى فحسب إلى انهيار الاشتراكية في المنطقة والعالم، بل إلى ضعف هياكلها حتى في ذروة صعودها، إزاء بنية السوق. في النظام الرأسمالي تكون السوق هي محور عملية التراكم، وتوسّعها داخلياً وخارجياً هو الذي يجعل تدفّق السلع والخدمات منتظماً، أي انها تضع الأُطر لعملية الإنتاج، وتسمح لقواها وعلاقاتها بالنموّ، ومن هنا قوّتها المُطلقة رأسمالياً. لكن في النظام الاشتراكي تكون الحاجة إليها مشروطة أو مقيّدة بنموّ قوى العمل وعلاقاته، أي عكس ما تقوم عليه الرأسمالية تماماً، وهذا يفترض حضوراً أقلّ لها في بنية النظام، فضلاً عن لجم واضح إزاء الدولة والقطاع العام تقتضيه القيود المفروضة عليها لمصلحة قوى الإنتاج. حصول العكس يعني أنّ ثمّة خللاً أساسياً في عملية الانتقال أو التحويل الاشتراكي سواءً لجهة ازدواجية الملكية، أو لناحية الإبقاء على السوق في وضعية تشبه ما كانت عليه في نمط الإنتاج الرأسمالي.

إشكالية مفهوم البناء الاشتراكي

لِنَقُل إن القوّة التي انعكست هنا، بُعَيْد الانهيار الاشتراكي في المنطقة والعالم، على شكل معاودة استحواذ على المُلكيات الصناعية والتجارية والخدمية التي كانت تُدار من جانب الدولة، تؤكّد أن التقييد الذي كان حاصلاً لها سابقاً لمصلحة قوى الإنتاج، لم يكن هو الدينامية الفعلية، اكتساب السوق مناعة إضافية مع نموّ هياكل التجارة الدولية، بدا كأنه تعزيز ليس فقط لقوّتها إزاء أيّ محاولة لتقييدها بل للسردية التي تضع هذه القيود، حتى في المرحلة الاشتراكية، في سياق التمهيد لجني ثمار التوسّع في عملية التصنيع وتحقيق الربح الزائد حين تنتقل المُلكية من الدولة إلى القطاع الخاصّ والاستثمارات الأجنبية. والحال أنّ الإطار الحالي لنموّها يسمح بذلك على نطاق واسع، إذ إنّ مُلكيتها سواءً الحاصلة أو المستقبلية، لمعظم قطاعات الإنتاج والخدمات والتجارة، وخصوصاً التي نمَت مع هياكل العولمة، قد ضاعفت من استفادتها من القيمة الزائدة للسلع. فسابقاً حين كانت المُلكية معقودة للقطاع العام، كانت الاستفادة محصورة بحلقة التصنيع التي تدخلها السلعة ما إن تُشترى من الفلاح، في حين أنّ المعادلة الحالية تضيف إلى عامل السلع الذي تضاعَف أصلاً، الخدمات ومعها المُلكية التي تجعل من الأصول («المُستعادة» القيمة المضافة الأساسية لكلّ هذه العملية. هذا الانقلاب الجذري على بنى الدولة والقطاع العام يطرح إشكالية بشأن مفهوم البناء الاشتراكي، وما إذا كانت المقاربة لعملية الإبقاء على المُلكية الخاصّة للمنتجين وليس فقط للتعامل مع السوق، سبباً في ما آلت إليه الأمور من انفلات هذه الأخيرة وقِواها وبُناها بالشكل الذي نراه الآن.

تقرير

الدول النامية تدفع ثمن رفاهية الغرب

التضخّم يفجّر أزمة ديون

تعاني 30% من الدول النامية إما من ضائقة ديون او من حالة شبيهة بها، بحسب المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا. ففي السنوات الاخيرة، أصدر الكثير من التحذيرات بشأن مستويات الديون السيادية المرتفعة التي أتت إثر سياسات الاستجابة للجائحة. والآن، أتى الوقت الذي تظهر فيه انعكاسات هذه الديون على الحكومات. فاليوم، مع ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، ستكون كلفة هذه الديون على الدول المدينة هائلة. ما يضع الحكومات أمام ضرورة وقف الإنفاق العام. وفي حالات اكثر تطرّفاً في خطر انعدام القدرة على السداد

خلال جائحة كورونا، عملت الدول المتقدّمة، مثل أميركا ودول الاتحاد الأوروبي، على تحفيز الأسواق بأشكال مختلفة. فاستخدمت السياسات النقدية لخفض الفوائد إلى ما يقارب 0%. كان ذلك بهدف تسهيل استدانة الشركات والأسر، لتحفيز جانبي الاستثمار والطلب في الاقتصاد. وتزامن مع هذه السياسة خلق كتلة نقدية هائلة وضُخّها في الأسواق. كذلك، عملت هذه الدول على صعيد السياسة المالية أيضاً. إذ قدّمت الحكومات حزمات دعم للأسر، على شكل دفعات نقدية، وحزمات دعم للشركات، على شكل دفعات نقدية وتسهيلات ضريبيّة.

لكن لم تكن لدى الدول النامية القدرة نفسها على الاستجابة للجائحة لأن مواردها ليست كافية للعمل بحرية في إطار السياسة النقدية، إذ إن خفض الفوائد بشكل كبير، كما فعلت الدول المتقدّمة، يتطلب قدرة على طباعة النقود وضخّها في السوق وتحفل أعباء إدارتها وتغطيتها. فالدول النامية لا تملك هذه الحرية، لأن معظمها لديه حساب خارجي مفتوح وهو خاضع لكمية التدفقات الواردة إليه بالعملات الأجنبية، فضلاً عن أن إيجاد توازن ما لتغطية كمية النقد المتداولة، باحتياطات العملات الأجنبية يحتاج إلى حسابات ليست متوافرة في معظم هذه البلدان. لذا، فإن ما فعلته هذه الدول لمواجهة الجائحة انحصر بالسياسة المالية، أي بالاستدانة لدعم الاقتصادات خلال أشهر الإقفال. كما أن هذه الدول عانت من انخفاضات في إيراداتها بسبب توقّف الدورات الاقتصادية عن العمل في فترات الإقفال، ما رفع العجز في موازناتها الذي يتطلّب تغطيته بمزيد من الاستدانة أيضاً.

في ذلك الوقت، كان خيار الاستدانة سهلاً على هذه الدول. فالظروف النقدية العالمية، التي فرضتها الدول المتقدّمة من خلال خفض معدلات الفائدة فيها إلى مستويات قريبة من الصفر، انعكست على باقي معدلات الفائدة في العالم وسهّلت استدانة الدول النامية. أما اليوم، فقد بدأت تظهر المفاعيل التضخمية لتريليونات الدولارات واليورو التي ضخّت في السوق أثناء جائحة كورونا، ثم ازداد الأمر سوءاً بفعل تداعيات الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة التي اندلعت في نهاية شهر شباط الماضي وسبّبت خضّة في أسواق النفط والغاز والسلع الأساسية حول العالم، ما أدّى إلى ارتفاعات إضافية في معدلات التضخّم. فما كان من المصارف المركزيّة في الدول المتقدّمة إلا أن بدأت برفع الفوائد بهدف لجم الاستهلاك في الأسواق، وبالتالي خفض الأسعار. لكن رفع الفوائد في الدول المتقدّمة يعني ارتفاع كلفة الاستدانة لدى الدول النامية أيضاً، لأنه يجبر هذه الدول على رفع الفوائد عندها لتبقى قادرة على جذب رؤوس الأموال. هذا الأمر وضع الدول النامية في وضع ترتفع فيه مخاطر الأزمات المالية، كما حصل في سريلانكا في الأشهر الماضية.

بشكل عام، الدول النامية التي تعاني من مستويات ديون مرتفعة ستلجأ إلى خفض إنفاقاتها على الخدمات الأساسية، لأن كلفة خدمة الدين ستأخذ حصّة أكبر من موازنات الدول. بحسب الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدأت دول مثل الكاميرون، ليبيريا، موريتانيا، ميانمار ونيبال بهذه الإجراءات. وبحسب موقع debtjustice.org، الدول التي تدفع أكثر من 15% من إيراداتها على الديون وخدمتها، تواجه انخفاضاً بنسبة 3% في الإنفاق العام منذ عام 2019، وهذا الرقم من المتوقّع أن يرتفع في المستقبل مع تضخّم خدمة الدين بفعل ارتفاع الفوائد عالمياً. هذا الأمر سيخلق أوضاعاً اقتصادية صعبة في جزء كبير من الدول النامية، وسينعكس على الأوضاع المعيشيّة لسكّان هذه الدول، الذين لا يزالون يعانون أصلاً من نتائج جائحة كورونا على اقتصاداتهم.

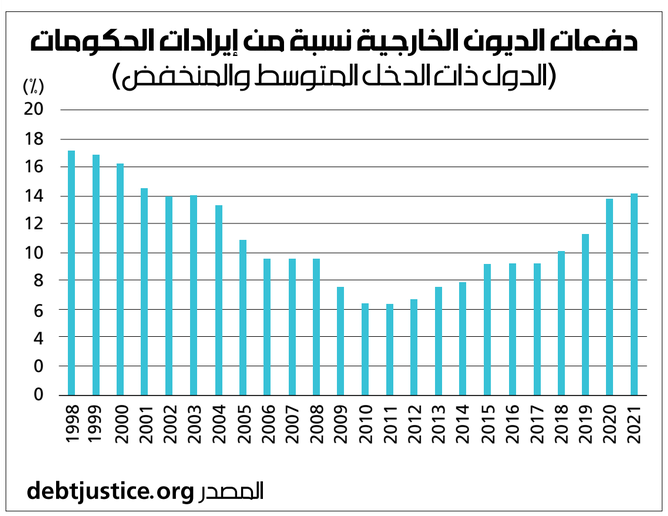

مقال

«القدر أو الحضارة» [6]

الملتوثية في أقصى تعبيراتها

زياد حافظ *

عرض المقال السابق (راجع العدد رقم 200 من ملحق رأس المال) نبذة عن عدد من المنتديات التي نشرت الفكر النيوليبرالي مثل جمعية «جبل الحاج» إلى «اللجنة الثلاثية» و«جمعية بيلدبرغ». وكان ينقص هذه الجمعيات الدراسات المستقبلية والتوقّعات البيئوية التي تتفاعل مع الملتوثية الحديثة. الباحث الكندي مات أهريت أصدر ثلاثية في عامَي 2021 و2022 بعنوان «صراع الأميركيّتَين» شارحاً كيف تم تسخير الفكر العلمي لصالح أجندة سياسية، ثم لخص كل ذلك في مقال نشره على موقع The Canadian Patriot في 1 تموز 2022 بعنوان «انتقام الملتوثين وعلم الحدود».

في رحلة تشكّل البيئة الفكرية والمؤسسية للقرارات الغربية التي حكمت العالم خلال القرون الماضية وحتى الماضي القريب جداً، نجد أن في القرنين العشرين والحادي والعشرين امتداداً لأفكار تبلورت منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كالملتوثية ونظرية الريع، ولاحقاً الداروينية و«علوم تحسين النسل» أو ربما «التطهير العرقي» الذي اقتبسه النازيون في ما بعد. وروّاد الفكر الملتوثي كانوا مؤثّرين في السلطة وفي الجامعات ولا سيما كلّيات الاقتصاد، لكن منتديات الدمار الشامل روّجت هذه الأفكار لتخفيف عدد السكان ولاستدامة الأوليغارشيات المالية الحاكمة التي استطاعت سرقة معظم الثورات التي حصلت في القرنين الماضيين.

نادي روما

نادي روما: تأسس عام 1968 على يد الصناعي أوريليو بيتشي وألكسندر كينغ مدير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). ضمّ هذا النادي 100 عضو من كل أنحاء العالم. من بين الأسماء، هناك ميخائيل غورباتشوف، الأمير الحسن بن طلال، بيار اليوت ترودو رئيس وزراء كندا السابق ووالد رئيس الوزراء الحالي جاستين ترودو، الاقتصادي الأميركي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتز، ومهدي المنجرة الاقتصادي المغربي الراحل المختص في الدراسات المستقبلية. فكرته الأساسية، تحديد الإشكالية التي تواجه البشرية. لذا، يرى النادي أن مشكلات الفقر وتدهور البيئة والجائحات المرضية والجريمة والازدحام المديني لا يمكن معالجتها بشكل منفرد، لأنها مترابطة. وفي هذا السياق أصدر النادي دراسة عام 1970 تمهّد لمؤلف صدر لاحقاً بعنوان «الحدود للنمو» (The Limits to Growth) عام 1972. ركّز الكتاب على محدودية الموارد الطبيعية، مشككاً باستدامة نمط النموّ. ثم جاءت الأزمة النفطية عام 1973 لتزيد الاهتمام بالبيئة وبات الكتاب من أكثر الكتب البيئوية ترويجاً وبيع منه 30 مليون نسخة! ويشير الكتاب إلى أن التزايد السكاني بمعدّلات هندسية سيصطدم مع اضمحلال الموارد الأساسية. ورغم أن حقبات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثالثة شهدت نمواً عالمياً في الإنتاج يدحض تقديرات النادي، إلا أنه خرج من يعتقد أن الواقع الذي نشهده في العقد الثاني من الألفية الثالثة يؤكّد هذه التوقعات. وبمعزل عن صحّة أو عدم صحّة تنبؤات النادي، إلّا أنه أثّر على العديد من صنّاع القرار في الدول الغربية، فتبنّوا صراحة أو ضمناً أفكاره. والخطورة تكمن في تمازج الفكر النيوليبرالي مع الملتوثية الجديدة التي أخذت الطابع «العلمي» من خلال استعمال المعادلات الرياضية لبلورة سياسات اعتمدتها الحكومات الغربية محلياً وفرضتها أيضاً على دول الجنوب الإجمالي، ولا سيما في ما يتعلّق بالبيئة. عبر «الحفاظ» على البيئة يتم إفقار الدول والمجتمعات.

المجتمع المفتوح

الأفكار التي يروّجها رجل المال المجري الأصل جورج سوروس هي أكثر تأثيراً وخطورة. سوروس اكتسب شهرته كمضارب ماهر في المال، وإنشاء الصناديق الاستثمارية مثل «كوانتوم فند». لكن شهرته أتت من تمويل مؤسّساته المعروفة بـ«المجتمع المفتوح» في العديد من الدول لنشر «الديموقراطية والحوكمة والعدالة والصحة والتربية» في دول أوروبا الشرقية بداية، ثم في دول الجنوب الإجمالي. هذه المؤسّسات موجودة في 37 دولة ومركزها الرئيسي في نيويورك، إنما هي موزّعة تحت عناوين جغرافية مثل مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، وأخرى لجنوب أفريقيا، وأخرى معروفة باسم جامعة أوروبا الوسطى.

سوروس استثمر في هذه المؤسّسات بما يوازي 32 مليار دولار خلال العقود الأربعة الماضية، والميزانية السنوية ارتفعت إلى 1,2 مليار دولار. ترتكز هذه المؤسسات على مفهوم «المجتمع المفتوح» الذي أوجده في الثلاثينيات الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون، وطوّره الفيلسوف النمسوي كارك بوبر في مؤلّفه الشهير بمجلّدين «المجتمع المفتوح وأعدائه». نُشر المؤلّف عام 1949 بعدما نشر الاقتصادي النمسوي فريدريش فون هايك مؤلّفه الشهير «الطريق إلى العبودية» الذي يعد منطلق الفكر النيوليبرالي. بوبر كان صديقاً ومرشداً لسوروس. كذلك الأمر بالنسبة للفيلسوف البريطاني برتراند راسل الذي يروّج أيضاً عن ملتوثية جديدة تتلازم مع الداروينية لبلورة سياسات تتفاعل مع هذه الرؤية.

ثمة من يعتقد أن وظيفة هذه المؤسّسات، الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم كما فعلت سابقاً مؤسّستي روكفلر وفورد. لكن مؤسسات سوروس اشتهرت بدعم ما يُسمّى المجتمع المدني، بالتنسيق مع المؤسسات التابعة لوزارة الخارجية الأميركية في الدول التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي. وبمعزل عن «أحقيّة» أهداف هذه المؤسسات، إلّا أنها أفضت إلى زعزعة استقرار الدول وعملت على تغيير نظامها السياسي. ولا يخفي سوروس أفكاره حول دور الدولة الوطنية والدولة الأمة والعولمة. فهو يجسّد بامتياز أن المجتمع المفتوح لا يتكيّف مع الشعور الوطني والقومي وأنه لا بد من نقل السلطة إلى القوى التي تؤمن بالمجتمع المفتوح. كذلك لا يخفي عداءه للصين وروسيا لأنهما أعادتا الاعتبار إلى مركزية الدولة في التنمية والنمو وليس لحكم السوق وآلياته التي تؤدّي إلى التمركز والاحتكار. ففي المقابل، إن جوهر الفكر النيوليبرالي وتجلّياته في «المجتمع المفتوح»، يحصر دور الدولة بالحفاظ على العقود التجارية والاقتصادية والملكية الخاصة وليس في تحديد مسار الاقتصاد، أي أنها ليست معنية بحماية ثرواتها بل عليها ألا تمنع الشركات الكبرى الأجنبية (هنا المقصود الغربية فقط!) من الاستثمار (أي نهب ثروات الدول). ديموقراطية سوروس هي آلية لضرب التماسك الداخلي وزعزعة الدولة لصالح «انفتاح» إلى الخارج، ما يذكّر بحقبة «الانفتاح» الساداتية التي أدّت إلى ضرب إنجازات ثورة 23 يوليو وتكريس التبعية للغرب وللولايات المتحدة.

سوروس لا يرحم حتى الدول الغربية. فهو ضارب ضد انجل بوليغان ـ المكسيك

> منتديات الدمار الشامل روّجت الأفكار الملتوثية والريع والداروينية لتخفيف عدد السكان ولاستدامة الأوليغارشيات الحاكمة التي سرقت معظم الثورات التي حصلت في القرنين الماضيين

الجنيه الإسترليني عام 1992 وحقق أرباحاً فاقت المليار دولار. وهو أيضاً كان وراء الحملة على عملات دول جنوب شرق آسيا عام 1997. واتّهمه رئيس ماليزيا آنذاك محمد محاذير، بالتحريض على تدمير الاقتصادات الآسيوية لصالح الشركات الكبرى. عداؤه للصين ولروسيا قد يكون على خلفية منعهما شركات سوروس من الاستثمار في المعادن والشركات الصينية الروسية. يحاول سوروس إضفاء بُعد نظري لفكره السياسي الاقتصادي عبر نظرية الانعكاسية (reflexivity theory) حيث تتفاعل الأسباب مع النتائج، وتصبح الأخيرة «أسباباً» لمرحلة ثانية. هذا هو جوهر الفكر الدوري (circular reasoning) الذي يحوّل وقائع قد تكون افتراضية أو غير قابلة للبرهان، إلى وقائع دامغة. المقصود أن سوروس يستند إلى جوهر الفكر النيوليبرالي مستحضراً الداروينية على قاعدة الملتوثية، أي أن صراع البقاء هو لصالح الأقوياء وأن كثرة الشعوب تهدّد الموارد التي يتنعّم بها الأقوياء. دور مؤسسات سوروس في تشجيع الثورات الملوّنة في الدول التي كانت في فلك الاتحاد السوفياتي، يتلاقى مع الثورات التي روّج لها جين شارب الأميركي في تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للتمرّد على السلطات القمعية (على حد قوله!). ويحدّد موقع المؤسسة على الشبكة العنكبوتية أن المهمة الأساسية كانت التشجيع على التمرّد على الاتحاد السوفياتي، بينما هي اليوم نحو نشر الديموقراطية في روسيا والصين! وشارب نفى قبل رحيله عام 2018. سوروس لم يكن مؤيّداً للكيان الصهيوني كما يتصوّر البعض ولكن لم يكن معادياً له، بينما شارب استهدف زعزعة الدول العربية المعارضة للكيان، لذلك تعرّض سوروس، وهو يهودي، لانتقادات كبيرة من المحافل الصهيونية.

المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي: أنشأه كلوس شواب في مدينة كولونيي السويسرية عام 1971، ويُعرف بـ«منتدى دافوس». وهو من أخطر المنتديات التي تشكّلت في الغرب وما زالت مؤثّرة عند النخب الغربية الحاكمة و/ أو الطامحة للحكم في بلادها. والمرشد الفكري لشواب، هو هنري كيسنجر. يلاحظ تلازم التواريخ بين قرار إدارة نيكسون بقطع العلاقة مع الدولار، وما تلاها من تحوّلات أدّت إلى تسعير النفط بالدولار، بالإضافة إلى تلازم التواريخ مع اللجنة الثلاثية، والقرب من تاريخ إنشاء نادي روما، علماً بأن الدور الوظيفي لهذه المؤسسات يصبّ ضمن توجّه لضمان سيطرة الغرب على العالم. كما يلاحظ وجود نفس الأشخاص في هذه المنتديات.

كان اسمه في البداية منتدى الإدارة الأوروبية، ثم تحوّل عام 1987 إلى المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ بات واضحاً أنه مع اقتراب انهيار المنظومة السوفياتية فإن إدارة العالم تحتاج إلى رؤية مشتركة يهيمن عليها الغرب. والمنتدى ممول من نحو ألف شركة عالمية عملاقة لا يقل رأس مال الواحدة منها عن 5 مليارات دولار. ومساهمة هذه الشركات تُراوح بين 60 ألف و600 ألف فرنك سويسري. وهناك ثلاثة مستويات من الاشتراكات السنوية: الاشتراك الفردي 52 ألف دولار، والشريك القطاعي 252 ألف دولار، والشريك الاستراتيجي 527 ألف دولار. وتقدّر الميزانية السنوية بنحو 5 مليارات فرنك سويسري كل فرنك سويسري يساوي 1,03 دولار، لكن لم تنشر تقارير مالية سنوية للمنتدى ما يثير الشكوك حول هذا التعتيم المتعمّد الذي يشمل أيضاً آلية الإدارة واختيارها واتخاذ القرارات. كما أن المعلومات حول «أتعاب» المسؤولين في المنتدى تُفيد بأنها تُجاوز مليون فرنك سويسري سنوياً.

يدعو المنتدى كل سنة نحو ألف شخصية من النخب الحاكمة حول العالم التي تضمّ رؤساء سابقين، وزراء، سفراء، نوّاب، جامعيين، رجال أعمال في كل القطاعات، وإعلاميين وأخصائيين في تكنولوجيا التواصل بمختلف أشكاله. وهو أصبح أهمّ مؤسّسة دولية تروّج للعولمة كمنهاج سياسي واقتصادي وبيئوي وإن كان على حساب سيادة الدولة الأمة وخصوصيات الشعوب. ابتكر المنتدى قاعدة فكرية نظرية لتبرير ما يروّج له، وهي مبنية على نظرية رأس مالية صاحب المصلحة (stakeholder capitalism). تعريف «صاحب المصلحة» يغيّب «المجتمع» قصداً بما يتماهى مع ما قالته مارغاريت تاتشر أنه ليس هناك شيء اسمه «مجتمع» بل مجموعة أفراد. تاتشر قادت حملة تفكيك دور الدولة في العجلة الاقتصادية وكتابها المفضّل مؤلف فون هايك «الطريق إلى العبودية». وهذه النظرة هي امتداد لفكرة ميلتون فريدمان الذي اعتبر أن المسؤولية لرجل الأعمال هو إثراء المساهمين وليس المجتمع. النظرة للمجتمع وللإنسان هي نظرة سلبية كما يؤكّده «المفكّر» الإسرائيلي يوفال هراري كبير المستشارين لكلوس شواب. من سخرية المشهد أنّ المنتدى يزعم مكافحة الفقر عبر دعوة أثرياء العالم الذين يأتون بواسطة طائراتهم الخاصة. وقد أظهرت مجلّة «فوربس» منذ أكثر من سنتين، مدى انقطاع المنتدى ومشرفيه عن الواقع. هذه الصورة السلبية المتصاعدة للمنتدى، أجبرت رئيس وزراء المملكة المتحدّة بوريس جونسون، على منع وزرائه من حضور المنتدى الذي روّج للإجراءات التي تبنّتها الدول الغربية لمواجهة جائحة كورونا والتي أدّت إلى انكماش كبير في النشاط الاقتصادي العالمي وتضخّماً في الأسعار تفاقم لاحقاً بسبب المقاطعة الأوروبية لروسيا. المنتدى أيّد ذلك «دفاعاً عن الديموقراطية» وعن «خطورة التغيير في المناخ» الذي سببه الوقود الأحفوري (fossil fuels) كما جاء في أحد تقاريره. فالمنتدى من أهم مؤيّدي الحركات والأحزاب الخضر في أوروبا في حربها ضد الغاز والنفط والفحم، ويسهم في تسييس الحركة البيئوية وإن كان على حساب المجتمعات الغربية وعالم الجنوب أيضاً. فالمعروف أن الطاقة هي شرط ضرورة وكفاية لأي تقدّم في المجتمعات. وأي هجوم على الطاقة هو هجوم على تقدّم المجتمعات وحتى الحضارة. أحدث المنتدى ضجّة عام 2020 بسبب إعلان كلوس شواب برنامج المنتدى للحقبة المقبلة تحت عنوان المؤلف الذي أصدره «إعادة التعيين الكبير» (The Great Reset). منطلق الفكرة تلازم «صدفة» مع انتشار جائحة كورونا التي كشفت «عورات» النظام العالمي. وقد ألقى شواب محاضرة بمناسبة عقد الدورة الخمسين للمنتدى استعادت مضامين مؤلّفه وتتضمن ثلاثة أجزاء: خلق الظروف التي تؤدّي إلى تمكين صاحب المصلحة في الاقتصاد وجعل الاقتصاد لأصحاب المصالح، طريقة أكثر عدلاً واستدامة ومرونة، تسخير الإبداعات التكنولوجية التي ستوجدها الثورة الصناعية الرابعة لإحداث تنمية أكثر عدالة واحتراماً للبيئة و«أذكى». هذه الأجزاء تهدف إلى إعادة هندسة المجتمعات وفقاً لرؤية تعتبر أن الحكومة الوطنية فشلت، وأنه لا بد من هيئة أو حكومة عابرة للدول لا تخضع للتجاذبات السياسية الداخلية وتستطيع أن تأخذ القرارات المطلوبة التي يحدّدها العلم.

أين تكمن الخطورة في العناوين الجذّابة التي يطرحها منتدى دافوس؟ من الصعب أن نرفض مسبقاً مفهوم التنمية الأكثر عدلاً وخصوصاً إذا كانت مستدامة وأكثر رأفة بالبيئة. كما من الصعب اعتبار أداء الحكومات في العالم أداء يجدّد الثقة بها. لكن ما وراء هذه الشعارات، نظرة تشاؤمية بالبشرية عبّر عنها بوضوح كبير مستشارين شواب، يوفال هراري، الذي يعدّ فيلسوف المنتدى. وهذا الأخير ألقى محاضرة في أيار 2022 يشير فيها إلى وجود فائض سكان في العالم لا قيمة له بسبب الثورة التكنولوجية وخاصة مع الذكاء الاصطناعي الذي سيجعل من الإنسان الآلي (robot) يحلّ مكان العامل في الإنتاج الصناعي والزراعي. لذا، لا مبرّر لوجود بشر يأخذون من الموارد المتناقصة. هذه هي الملتوثية في أقصى تعبيراتها.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي العربي